



مركز الخليج للأبحاث
المعروفة للجمعية

ترجمات خليجية

◆ الصين تطرق ملف الدفاع الصاروخي

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

كوري أوراياما

◆ إعادة تقييم: الملف الاستراتيجي الذي أعده المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية حول

أسلحة الدمار الشامل العراقية

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

رولف إيكوس

◆ استمرار المآزق في العلاقات بين صفتي الأطلسي

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

◆ القوة العسكرية الوقائية في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

جيمس ستاينبيرغ

◆ مستقبل البلقان - أجنحة حافلة

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

الناشر مركز الخليج للأبحاث

ترجمات خليجية ٩



مركز الخليج للأبحاث

١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١

٣٠٣ شارع الشيخ راشد

ص.ب. ٨٠٧٥٨

دبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٩٧١ ٤ ٣٢٤٧٧٧٠

فاكس: ٩٧١ ٤ ٣٢٤٧٧٧١

بريد الكتروني: info@grc.ae

موقع الانترنت: www.grc.ae

"ترجمات خليجية" عبارة عن مجموعة من المقالات نُشِرت أصلاً باللغة الإنجليزية من قبل العديد من مؤسسات ودور النشر. المقالات التي نُشِرت أصلاً باللغة الإنجليزية عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية©، جميع الحقوق محفوظة كما تمت الإشارة إلى ذلك في كل مقال على حدة.

تم نشر المجلد التاسع من "ترجمات خليجية" في دولة الإمارات العربية المتحدة من قبل مركز الخليج للأبحاث في أغسطس ٢٠٠٦. تمت ترجمة وإعادة نشر جميع المقالات في هذا المجلد من قبل مركز الخليج للأبحاث بالترتيب مع الناشرين الأصليين أو بالترتيب مع المؤلفين.

جميع حقوق الترجمة العربية والتحرير محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ©٢٠٠٦.

جميع الحقوق محفوظة. لا يُسمح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيها بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستحدث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبق من مركز الخليج للأبحاث.

إن الأفكار والآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن وجهات نظر المؤلفين فقط، ولا تعكس على الإطلاق آراء ومواقف مركز الخليج للأبحاث.

الرقم العالمي المتسلسل للكتاب ISBN ٩٩٤٨-٤٣٢-٤٨-٧

”
إن مركز الخليج للأبحاث بقيامه بنشر هذا العدد من ترجمات
خليجية ليسعى إلى الإسهام في زيادة معرفة القارئ العربي
وثقافته إيماناً منه بأن المعرفة حق للجميع.
“



عبد العزيز بن عثمان بن صقر
رئيس مجلس الإدارة
مركز الخليج للأبحاث

نبذة عن مركز الخليج للأبحاث

هو مؤسسة بحثية مستقلة، مقرها دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تأسس في يوليو عام ٢٠٠٠، بمبادرة من رجل الأعمال السعودي عبد العزيز بن عثمان بن صقر، إدراكاً منه لأهمية إنجاز أبحاث أكاديمية حول أهم القضايا الخليجية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادة والمتسارعة التي تشهدها منطقة الخليج، وذلك بهدف إشاعة المعرفة على أوسع نطاق.

ويقدم المركز الخدمات التعليمية والاستشارات المتخصصة حول منطقة الخليج. كما يسعى إلى صياغة فهم أوضح وأعمق للتحديات والفرص المستقبلية التي تواجهها المنطقة.



نبذة عن ترجمات خليجية

"هي سلسلة علمية محكمة، تتناول بالتحليل والتقييم والاستشراف التحولات والتطورات التي تشهدها دول الخليج والجزيرة العربية، سواء على المستوى الداخلي لكل منها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، أو على مستوى العلاقات والتفاعلات البينية والعربية والإقليمية والدولية لهذه الدول. والهدف من السلسلة هو الإسهام في إثراء حقل الدراسات الخليجية، ولذا فهي ترحب بنشر البحوث والدراسات العلمية الجادة للمثقفين والباحثين والخبراء في الشؤون الخليجية من الخليجيين وغيرهم، وذلك باللغتين العربية والإنجليزية".



المحتويات



الصين تطرق ملف الدفاع الصاروخي

كوري أوراياما ٧

إعادة تقييم: الملف الاستراتيجي الذي أعده المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية
حول أسلحة الدمار الشامل العراقية

رولف إيكوس ٣٩

استمرار المآزق في العلاقات بين ضفتي الأطلسي

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ٦٠

القوة العسكرية الوقائية في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي

جيمس ستاينيرغ ٧١

مستقبل البلقان - أجندة حافلة

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ١٠١

الصين تطرق ملف الدفاع الصاروخي

كوري أوراياما

العنوان: الصين تطرق ملف الدفاع الصاروخي

الكاتب: كوري أوراياما

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

"سرفايفل" (Survival)، المجلد السادس والأربعون، العدد الثاني، صيف عام ٢٠٠٤، ص ص. ١٢٣ - ١٤٢

نُشرت هذه المقالة أصلاً باللغة الإنجليزية في "سرفايفل" (Survival)، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمتها ونشرها باللغة العربية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

إن الأسماء والعلامات التجارية المسجلة في هذه المقالة لا تعني، حتى في حال غياب تعليقات محددة، أن هذه الأسماء مُستثناة من القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وذات العلاقة أو أنه يمكن لمن يشاء أن يستخدمها.

في حال الإشارة إلى هذه الورقة أو الاقتباس منها، يجب ذكر كامل التفاصيل عن المقالة باللغة الإنجليزية كما هي واردة في هذه الصفحة.

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ©٢٠٠٤. جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ©٢٠٠٤.

لا يُسمح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستستحدث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبق من الناشر.

Original Title: **China Debates Missile Defence**

Author: Kori Urayama

Source: International Institute for Strategic Studies

Survival

Vol. 46, No. 2, Summer 2004, pp. 123-142.

This article was originally published in English in 'Survival' and is re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with the International Institute for Strategic Studies.

The use of registered names, trademarks, etc. in this publication does not imply, even in the absence of a specific statement, that such names are exempt from the relevant laws and regulations and therefore free for general use.

For any references/citations from this item, the source must be given as the original English article with full bibliographic details as given on this page.

English Version © 2004 International Institute for Strategic Studies

Arabic Translation and Version © 2004 Gulf Research Center

This work is subject to copyright. All rights are reserved, whether the whole or part of the material is concerned, specifically the rights for translation, reprinting, reuse of illustrations, broadcasting, reproduction on microfilm or in any other way, and storage in data banks. No part of this publication may be reproduced in any way without the prior written permission of the publisher.

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى بقوة إلى تنفيذ خططها الرامية إلى إقامة أنظمة دفاع خاصة بالصواريخ الباليستية BMD منذ اتخاذ إدارة الرئيس بوش قرارها القاضي بالانسحاب من معاهدة الصواريخ الباليستية في ديسمبر ٢٠٠١. كما قامت إدارة الرئيس بوش بتقليص الفوارق بين صواريخ الدفاع القومي NMD وصواريخ الدفاع التكتيكي TMD، بحيث أصبح النظامان ينضويان تحت مفهوم واحد^١. وقد أعلن الرئيس جورج بوش في ديسمبر ٢٠٠٢ أن نشر صواريخ الدفاع القومي الأمريكية سوف يبدأ في عام ٢٠٠٤. وعلى الرغم من أن نشر هذه الصواريخ سوف يكون محدوداً في البداية فإن إدارة الرئيس بوش قد أوضحت أنه سوف يتم توسيعه وتحسينه في وقت لاحق.

وخلالاً لنظام الدفاع الصاروخي الوطني المحدود الذي تم وضعه إبان إدارة الرئيس بيل كلينتون، فإن البناء الهندسي لهذا النظام إبان إدارة الرئيس بوش يأخذ في الاعتبار تصوراً لأنظمة دفاعات صاروخية باليستية متعددة قادرة على اعتراض الصواريخ القادمة في مرحلة الانطلاق وأيضاً في المرحلتين المتوسطة والنهائية. وقد أحرزت اليابان أيضاً تقدماً في خططها المتعلقة بالصواريخ الباليستية، وقررت من جانبها نشر نظام صواريخ الدفاع التكتيكي ذات المرحلتين بحلول عام ٢٠٠٧. وهذا النظام الذي يعتمد على التقنية الأمريكية يتطلب قدرات صاروخ باتريوت (PAC-3) أرض - جو مصمم لاعتراض صواريخ كروز والصواريخ الباليستية على مشارف المرحلة النهائية لمسار رحلتها ودفاع "منصة عليا" خارج منطقة الغلاف الجوي باستخدام صواريخ استاندرد ٣ SM-3 محمولة على مدمرات مزودة بنظام أيجيس Aegis.

وتخطط وكالة الدفاع اليابانية لنشر إحدى مدمرات أيجيس الأربع التي تمتلكها والمزودة بصواريخ استاندرد ٣ بحلول نهاية عام ٢٠٠٧ ولكي تعمم مسألة تثبيتها على بقية السفن الحربية بحلول عام ٢٠١١. وقد خصصت ميزانية وكالة الدفاع اليابانية التي تم الإعلان عنها في ديسمبر ٢٠٠٣ نحو مائة مليار ين ياباني

١ - أعادت إدارة الرئيس بوش تنظيم دفاع الصواريخ الباليستية بدمج نظام دفاع الصواريخ القومي مع دفاع الصواريخ التكتيكي ضمن إطار مفهوم واحد. وبما أن اشتراك كل من الولايات المتحدة واليابان في نظام دفاع الصواريخ الباليستية ستم إثارة في هذه الورقة فسوف يُشار إلى دفاع الولايات المتحدة القومي باسم دفاع الصواريخ القومي وإلى دفاع الصواريخ الباليستية الياباني باسم دفاع الصواريخ التكتيكي (تسمي الحكومة اليابانية برنامج دفاعها الصاروخي رسمياً دفاع الصواريخ الباليستية).

(٩٣٠ مليون دولار) للحصول على صواريخ باليستية وتقنيات متطورة، وذلك خلال العام الأول من تنفيذ هذا البرنامج. وسوف تنفق الوكالة مبالغ إضافية تبلغ خمسمائة مليار ين ياباني (نحو ٤.٦٧ مليار دولار) خلال الأعوام الأربعة التالية لترتفع التكلفة الكلية إلى تريليون ين ياباني على الأقل (٩.٢٦ مليار دولار)^٢.

وحتى هذه النقطة، لم تكن ردود الفعل الصينية تجاه هذه التحركات حادة النبرة. ففي ديسمبر ٢٠٠١، ومباشرة في أعقاب قرار الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب من معاهدة الصواريخ الباليستية، ردت وزارة الخارجية الصينية بالدعوة إلى عقد محادثات مشتركة حول هذا الموضوع^٣. كما اتسمت ردود فعل وسائل الإعلام الرسمية بالتروي، ووصفت هذه الخطوة بأنها "غير حكيمة"^٤. وفي ديسمبر ٢٠٠٢، جاء في تعليق لوزارة الخارجية الصينية القول: "يجب ألا يقوض تطوير نظام الدفاع الصاروخي الأمن العالمي أو الإقليمي"^٥. وكذلك كان رد فعل بكين على قرار اليابان المتعلق بصواريخ الدفاع التكتيكي متساهلاً، لا سيما إذا ما قورن ذلك بانتقادها اللاذع للدفاعات المضادة للصواريخ في تسعينيات القرن الماضي. ففي ديسمبر ٢٠٠٣، قال وزير الدفاع الصيني كاو غانغشوان Cao Gangchuan أثناء لقاء مع المدير العام لوكالة الدفاع اليابانية الزائر شيجيرو إيشيبا Shigeru Ishiba إن سياسة الدفاع اليابانية بها فيها خطط الدفاع الصاروخي "من الممكن أن تقوض التوازن العسكري في المنطقة وتفجر سباق تسلح جديداً"^٦. وفي

٢- انظر:

'Japan's Push for Missile Defense: Benefits, Costs, Prospects; Strategic Comments, vol.9, no. 8 October 2003, Gary Schaefer,

٣- إن روسيا على استعداد لمناقشة تخفيض الأسلحة النووية على الرغم من انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة مناهضة الصواريخ الباليستية، (المصدر السابق) بتاريخ الثامن عشر من ديسمبر ٢٠٠١.

٤- انظر:

'Unwise Move' Renmin Jibao, 18 December 2001.

٥- تصريحات الناطق باسم وزارة الخارجية حول خطط الدفاع الصاروخي الأمريكية - وكالة أنباء شينخوا، بتاريخ التاسع عشر من ديسمبر ٢٠٠٢.

٦- 'الصين تشعر بالقلق حيال دفاع اليابان الصاروخي والغاز السام' Japan Economic Newswire 3 سبتمبر ٢٠٠٣.

ديسمبر ٢٠٠٢، جاء في تقرير لوزارة الخارجية الصينية أن الصين "قلقة" بشأن التعاون الأمريكي - الياباني في مجال صواريخ الدفاع التكتيكي وتدعو الدول المعنية إلى التصرف بحذر".^٧

وإزاء ردود الفعل الصينية المتوازنة بشكل مدهش، بدأ عدد من المراقبين الأمريكيين واليابانيين في الجدل بأن حملة بكين الماضية ضد صواريخ الدفاع الباليستية لم تكن صادقة، بل كانت أمراً متكلفاً ليس إلا^٨. وهي كما صورها أحد كبار المحللين اليابانيين بالقول: "من المهم ألا يكون رد الفعل على معارضة الصين لصواريخ الدفاع الباليستية مُبالغاً فيه، فكلما زاد المعارضون من ضغوطهم كلما غالت الصين في دعاواها المناهضة لصواريخ الدفاع الباليستية"^٩. ويخالفهم هذا المقال الرأي ويبين بالحجة أن الصين قد بذلت جهداً واعياً لتجعل الأولوية لمسألة إقامة علاقات مستقرة مع الولايات المتحدة واليابان أكثر من قلقها القديم حول صواريخ الدفاع الباليستية. وقد توصل كثير من المحللين الصينيين، مدعومين بتقييمات تقنية متزنة حول احتمالات نجاح نشر صواريخ الدفاع الباليستية، إلى أن الوقت سيكون في مصلحة الصين. غير أن هذا لا يعني أن معارضة الصين للصواريخ الدفاعية قد زالت. فقد ظلت بكين تشعر بالقلق حيال نوايا الولايات المتحدة واليابان وتعتقد أن الصواريخ الباليستية تهدف إلى احتواء الصين. ويتسم موقف الصين من صواريخ الدفاع الباليستية بالتعقيد وتتداخل فيه شتى أنواع الدوافع والاهتمامات والحسابات والتقييمات، ولذلك فإنه ليس من الدقة إنكار معارضتها ووصفها بأنها حملة متكلفة ليس إلا. فبينما توجد بعض المقولات المنافية للمنطق والمتناقضة وغير المتناسبة مع الموضوع المطروح هنالك بعض التساؤلات الجادة التي تشكل مصدر القلق الصيني.

٧- التعاون الأمريكي - الياباني في مجال الدفاع الصاروخي يثير قلق الصين، وكالة شينخوا بتاريخ التاسع عشر من ديسمبر ٢٠٠٢.

٨- براند روبرتس - تقرير 'China and Ballistic Missile Defense: 1955 to 2002 to Beyond'، تم نشره في سبتمبر ٢٠٠٣ the Institute for Defense Analyses, Alexandria, VA

٩- مقابلة مع خبير دفاع صواريخ باليستية ياباني في تقرير تم نشره في سبتمبر ٢٠٠٣ حول دفاع الصواريخ الباليستية. وعبر خبراء آخرون منهم مسؤولو حكومة في وزارة الخارجية ووكالة الدفاع اليابانيين عن الآراء ذاتها - مقابلات للكاتب في طوكيو ٢٠٠٠ - ٢٠٠١.

وجهات النظر الصينية حول الدفاع الصاروخي

إن معارضة الصين للدفاع الصاروخي ليست جديدة. فقد عبرت بكين في ثمانينيات القرن العشرين عن قلقها بشأن محاولات الولايات المتحدة في مجال الدفاع الصاروخي عندما أعلنت إدارة الرئيس ريغان مبادرة الدفاع الاستراتيجية، وكذلك في التسعينيات عندما قررت واشنطن تركيز بحوثها وجهودها التنموية على صواريخ الدفاع التكتيكي بدلاً من الدفاع الوطني. وقد أشعلت المباحثات الأمريكية - اليابانية حول صواريخ الدفاع التكتيكي في التسعينيات قفيل القلق في الصين خوفاً من أن تنتشر أنظمة صاروخية في جوارها.

ويرفض معظم الخبراء الصينيين فكرة أن الدفاع الصاروخي هو نظام دفاعي. وحثهم في ذلك أن الدفاع الصاروخي، علاوة على قدرته الهجومية المتفوقة، يتمتع بإمكانية أن يتحول إلى نظام أسلحة هجومية استراتيجية. كما تشكك الخبراء الصينيون في أن للولايات المتحدة واليابان دوافع للمضي قدماً بالدفاع الصاروخي ضد دول بعينها مثل كوريا الشمالية. وذهب البعض أيضاً إلى أن تصوير الأمريكيين واليابانيين لما تشكله صواريخ كوريا الشمالية البالستية من تهديد قد تمت المبالغة فيه عمداً لتبرير الدفاع الصاروخي. فقد نقل عن شا زوكانغ Sha Zukang، الذي كان حينئذ مديراً لقسم الحد من التسلح ونزع السلاح بوزارة الخارجية الصينية، قوله في عام ١٩٩٩ إن "إدراك" اليابان للتهديد الذي تشكله كوريا الشمالية ما هو إلا "ذريعة"^{١٠}.

وقد وظفت الصين سلسلة بديعة من الحجج دعماً لموقفها. ومن بين هذه السلسلة، تبلورت مع الزمن خمس أطروحات أساسية، وهي: إن الدفاع الصاروخي يضعف الردع النووي الصيني، وإنه من الممكن أن يؤثر

١٠ - "الصين تدين خطط الولايات المتحدة الصاروخية"، وكالة أنباء الأسوشيتدبرس، بتاريخ الخامس والعشرين من نوفمبر ١٩٩٩.

في النزاع حول تايوان، وإنه سيعزز هيمنة الولايات المتحدة، وإنه سيقوض جهود الحد من التسلح وإنه سيشجع اليابان على التسلح من جديد^{١١}.

تأثير صواريخ الدفاع الباليستية في الردع النووي الصيني

إن الأطروحة الأولى هي أن صواريخ الدفاع الباليستية تشكل تهديداً مباشراً لقابلية الردع النووي الصيني للتطبيق. فبما أن التقديرات تشير إلى أن الصين تمتلك عدداً من الصواريخ الاستراتيجية لا يتجاوز العشرات، فإن الدفاع الصاروخي الوطني من الممكن أن يحدد تأثير الردع النووي الصيني برمته^{١٢}. ومعظم الخبراء الصينيين لا يثقون بتأكيدات الولايات المتحدة أن الدفاع الصاروخي الوطني ليس موجهاً ضد الصين وينظرون إلى صواريخ الدفاع الباليستية كخطة أمريكية أخرى لتعزيز تفوقها العسكري.

ويجادل بعض المحللين الصينيين بأن صواريخ الدفاع التكتيكي، وإن لم تحظَ بجدل واسع مثلما حدث بخصوص صواريخ الدفاع الوطني، فإن لها القدرة هي الأخرى على إبطال الردع النووي الصيني. وعلى الرغم من أن الهدف المعلن لصواريخ الدفاع التكتيكي هو رد هجمات الصواريخ ذات المدى الأقل من ٣.٥٠٠ كلم فإن البعض يجادل بأن أنظمة "الطبقة العليا" مثل برنامج الدفاع بالصواريخ متوسطة المدى التي يتم إطلاقها من البحر، والتي تعمل الولايات المتحدة واليابان على تطويرها ضمن إطار شراكة ثنائية،

١١ - لمعرفة الآراء الصينية عن الدفاعات الصاروخية، انظر:

Jing -Dong Yuan, 'Chinese Responses to US Missile Defenses: Implications for Arms Control and Regional Security' The Nonproliferation Review, vol. 10, no. I, Spring 2003. Dingli Shen, ' What Missile Defense Says to China' Bulletin of the Atomic Scientists, vol 56, no. 4 July – August 2000, Yan Xuetong ' Theater Missile Defense and Northeast Asian Security; Nonproliferation review, vol. 6, no 3 Spring/Summer 1999. Thomas Christensen, China, the US Japan Alliance, and the Security Dilemma in East Asia, International Security, vol 23, no. 4, Spring 1999 Kori Urayama 'Chinese Perspectives on Theater Missile Defense (TMD) Policy Implications for Japan, Asian survey, vol, 40 no. July- August 2000.

١٢ - تقرير لزمالة ستيمسون بالصين - صيف عام ٢٠٠٢، ص ٢١.

يمكنها نظرياً حماية مساحة أكبر، ويمكن أيضاً أن يتم استخدامها لتعزيز قدرات صواريخ الدفاع الوطني^{١٣}.

القلق بشأن تايوان

أما الأطروحة الثانية فهي المتعلقة بقلق بكين من إمكانية أن تستخدم صواريخ الدفاع التكتيكي لتقويض محاولات الصين لإعادة توحيد الوطن الأم مع تايوان^{١٤}. فالصين تحشى أن يزيد وجود نظام فعال من صواريخ الدفاع الوطني من احتمال تدخل الولايات المتحدة في حالة حدوث نزاع مسلح في مضيق تايوان.

فقد ظلت الصين تعتبر دائماً أن الولايات المتحدة هي العقبة الرئيسية أمام توحيد تايوان. الوطني النهائي^{١٥}. وعلاوة على ذلك فإن احتمال وقوع نزاع بين الولايات المتحدة والصين حول تايوان - بعد أن ظل ساكناً منذ الخمسينيات - قد برز من جديد في التسعينيات مثلاً اتضح في أزمة مضيق تايوان في الفترة ما بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦^{١٦}.

وثمة قلق مماثل يتمثل في أن برنامج اليابان لصواريخ الدفاع التكتيكي يرتبط باحتمال حدوث تدخل ياباني في أي نزاع مسلح في مضيق تايوان. وقد تفاقم هذا القلق منذ مراجعة نظم التوجيه الدفاعية المشتركة بين الولايات المتحدة واليابان في عام ١٩٩٧^{١٧}. وقد أشارت تلك النظم إلى أشكال الدعم الذي ستقدمه اليابان للقوات الأمريكية في حالات الطوارئ المتعلقة بوقوع هجمات عسكرية ضد اليابان وكذلك داخل

١٣ - ورقة تم إعدادها لمؤتمر بقواش، إبريل ٢٠٠١.

١٤ - انظر:

Yan Xuotong, Theater Missile Defense and Northeast Asian Security P70

١٥ - انظر كذلك.

١٦ - انظر:

Micheal McDevitt, Missile Defense Beijing's Bind, Wasington Quaterly, vol. 23no.3 summer 2000 p.179

١٧ - انظر:

Yan, Theater Missile Defense and Northeast Asian Security; p.71

"المناطق المحيطة باليابان". وقد بذلت كل من طوكيو وواشنطن جهوداً حثيثة لتؤكد لبيكين أن مراجعة نظم التوجيه بعد إعادة النظر في مضامينها ليست موجهة ضد الصين، ولكن بكيين رأت فيها التزاماً متزايداً من طوكيو بدعم أي تدخل محتمل من جانب الولايات المتحدة إذا ما نشب نزاع مسلح في مضيق تايوان.

وهناك وجهتا نظر صينيتان حول صواريخ الدفاع التكتيكي اليابانية وعلاقتها بمسألة تايوان. ترى الأولى أنه ما دامت هياكل القيادة الأمريكية - اليابانية المشتركة تتطلب توثيق التكامل بينها لبناء نظام دفاع صاروخي تكتيكي فاعل فإن ذلك يجعل اليابان عرضة للرضوخ لمطالب واشنطن في حالة نشوب نزاع مسلح. وعلى أسوأ تقدير، فإن هذا من الممكن أن يجبر اليابان للدخول في أي نزاع في مضيق تايوان.

أما وجهة النظر الأخرى فترى أن هدف طوكيو الحقيقي من وراء امتلاك نظام دفاع تكتيكي هو بالتحديد تسهيل التدخل في أي نزاع في المضيق. وبعبارة أخرى، تريد اليابان أن تحمي تايوان من أجل تعزيز مكانتها العسكرية والسياسية في شرق آسيا. والنقطة الأساسية وراء هذا القلق هي هل ستشر سفن "ايجس" المزودة بصواريخ الدفاع التكتيكي في مضيق تايوان لحماية "تايبه" من هجمات الصين الصاروخية. أما مخاوف الصين من إقامة اليابان لنظام منصة سفلي مثل البي ايه سي -3 (PAC-3) فلا تكاد تذكر، ذلك أن هذا النظام ثابت وآثاره محدودة. ويزعم بعض المحللين أن الصين لا تهتم بصواريخ الدفاع التكتيكي اليابانية - بما فيها أنظمة المنصات العليا - ما دامت لن يتم تمديدها لتغطي تايوان^{١٨}.

وحيثما يرتبط نظام صواريخ الدفاع التكتيكي بالتدخل في المسألة التايوانية، فإن الصين ستعتبر نقل الولايات المتحدة لأي نظام، لاسيما الأنظمة العليا، انتهاكاً خطيراً للسيادة الصينية وتدخلًا في الشؤون الداخلية للصين. وذلك ما عبر عنه رئيس الوزراء الصيني حينئذ زهو رونغجي Zhu Rongji بقوله: "نحن نعارض بحزم وبصفة خاصة إدخال مسألة تايوان في صواريخ الدفاع التكتيكي، لأن ذلك لا يتتهك

القوانين الدولية الخاصة بالصواريخ فحسب، بل يُعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية للصين أيضاً وتعدياً على سيادتها ووحدة أراضيها"^{١٩}.

ولا تعير الصين اهتماماً كبيراً للعواقب الاستراتيجية المترتبة على نقل تقنية صواريخ الدفاع التكتيكي لتايوان - ذلك أن كثيراً من المحللين يعترفون بأن نظام الطبقة العليا لن يكون فاعلاً في مواجهة الصواريخ البالستية ذات المدى القصير - وإنما تهتم بالتأثير السياسي، فهذه المسألة قد تقود إلى إدخال تايوان في نظام قيادة مشتركة بقيادة الولايات المتحدة، الأمر الذي سيكون ممثلاً في واقع الأمر لإقامة حلف عسكري^{٢٠}.

صواريخ الدفاع البالستية كعنصر من عناصر "أمريكا الإمبريالية"

يعتقد الصينيون أن صواريخ الدفاع الوطني ستعزز الهيمنة الأمريكية^{٢١}. فبكين تميل إلى تصوير صواريخ الدفاع الوطني كجزء من استراتيجية كبرى تهدف إلى فرض الهيمنة الأمريكية وتضخيم نزعة الولايات المتحدة للانفراد بالسيطرة على العالم وتوطيد رغبتها في اتباع استراتيجية وقائية^{٢٢}.

ولهذا، لم يكن الموقف الصيني السلبي للغاية المتمثل في تقرير مراجعة الوضع النووي Nuclear Posture Review مفاجئاً. وكان هذا التقرير قد تم تسريبه للصحافة في أوائل عام ٢٠٠٢، وورد فيه أن اهتمام الولايات المتحدة بمسألة التحديث العسكري في الصين وإمكانية حدوث مواجهة عسكرية بشأن

١٩- النص الكامل للمؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس الوزراء الصيني.

٢٠- مقابلات في بكين وشنغهاي ١٩٩٩ - ٢٠٠١.

٢١- هذه وجهة نظر لا تنفرد بها الصين وحدها، فقد عبر عدد من مسؤولي الحكومة اليابانية عن قلقهم من أن تعني سياسة دفاع الصواريخ البالستية (وخصوصاً دفاع الصواريخ الوطني) ضمناً توطيد الهيمنة والأحادية الأمريكية وأنها قد تشكل مخاطر أمنية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد وردت هذه التعليقات قبيل جدل غزو الولايات المتحدة للعراق في اتصالات خاصة للكتابة بالدبلوماسيين اليابانيين.

٢٢- للاطلاع على المواقف الصينية حول انتهاك الولايات المتحدة لسياسة الأمن المطلق الأحادية، انظر:

Xu Weidi "Unilateral Security " US Arms Control Policy and Asian-Pacific Security " summer 2002
Tian Jingmei, CISAC working paper, March 2003 and and Yong Deng, Political Science Quarterly, vol. 116, no3 fall 2001.

وضع تايوان قد يؤثر في احتياجات الولايات المتحدة وكيفية ترتيب وضع قوتها النووية. وتدرك الصين أن نظرة الولايات المتحدة إلى العالم كما أوضحها ذلك التقرير نظرة مخوفة بالمخاطر وترى فيها استعراضاً مستمراً من قبل إدارة بوش لعزمها الحصول على الأمن المطلق عبر إجراءات أحادية^{٢٣}.

وتخشى بكين أيضاً أن تستفيد الولايات المتحدة من وجود نظام دفاع صواريخ تكتيكي قوي في إعادة ترسيم علاقات القوى في شرق آسيا. فقد يتطلب الأمر اعتماداً على هيكلية النظام وانضمام اليابان (وربما الدول الأخرى الحليفة للولايات المتحدة في آسيا مثل أستراليا وكوريا الجنوبية) إلى هيكل القيادة الذي تنزعمه الولايات المتحدة. ولذلك، فإن نظام صواريخ الدفاع التكتيكي يُوصَف بأنه "مغناطيسي" يجذب الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها للتقارب أكثر فأكثر من أجل مواجهة الدول غير المنضوية في إطار هذه الشبكة^{٢٤}. ومن هنا، فإن الصين ترى في مبادرات صواريخ الدفاع التكتيكي التي تقودها الولايات المتحدة في شرق آسيا دلالة ضمنية على تبني سياسة احتواء، الهدف منها هو منع الصين من الظهور كقوة إقليمية مهيمنة.

صواريخ الدفاع الباليستية وأثرها في الحد من التسلح

رابعاً: ترى الصين أن صواريخ الدفاع التكتيكي تقوض النظم الدولية للحد من التسلح ونزع السلاح.

فقد ظلت الصين لفترة طويلة تعارض صواريخ الدفاع التكتيكي على أساس أنها تنتهك معاهدة الحد من انتشار الصواريخ الباليستية ABM وعبرت عن قلقها في ما يتعلق بمقترحات الولايات المتحدة لمراجعة

٢٣- تقرير

Nuclear Planning, Jonane Tompkins, Influences on Chinese The Stimson Center Fellowship in China, summer 2002,p15, <http://www.stimson.org/inchina/pdf/InfCNPTompkins.pdf>.

٢٤- انظر:

You Ji, ورقة أعدها, The Dark Cold War Clouds Over the Asia-Pacific Region,

المؤتمر السنوي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية IISS بهانيل المنعقد في الفترة ما بين الرابع عشر والسابع عشر من سبتمبر ٢٠٠٠.

المعاهدة أو إلغائها. وحسبما قال الرئيسي الصيني جيانغ زيمين، فـ "إن مراجعة معاهدات نزع الأسلحة الحالية ستكون حتماً ذات أثر سلبي في الأمن والاستقرار الدوليين، وستفجر سباقات تسلح من جديد وتعيق جهود نزع الأسلحة وعدم انتشارها"^{٢٥}.

كما ظلت الصين تعارض على الدوام دفاع الصواريخ باليستية على أساس أنه قد يؤدي إلى تسليح الفضاء. ولهذا، صارت الصين تنظم الحملات من أجل أن تضع الأمم المتحدة اتفاقية لحظر انتشار الأسلحة في الفضاء، وكان آخر هذه الحملات في يوليو ٢٠٠٣ بالاشتراك مع روسيا. ومثلاً قال السفير الصيني هو خياودي Hu Xiaodi، فإن العالم "يشهد فجوة تقنية متسارعة في ما يتعلق بأسلحة الفضاء. وتتصاعد بالمقابل مخاطر تسليح الفضاء الخارجي"^{٢٦}. كما قدمت الصين الدليل على أن صواريخ الدفاع التكتيكي تنتهك نظام السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ"^{٢٧}، حيث إن أي مبيعات تكنولوجيا دفاع صاروخي من جانب الولايات المتحدة لليابان تُعَدّ عملاً من أعمال انتشار الصواريخ. ويحظر نظام السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ نقل تقنية الصواريخ التي يتجاوز مداها ثلاثمائة كيلو متر وتحمل زنة خمسمائة كيلو غرام من الشحنات المتفجرة"^{٢٨}. وقد قدر أحد الخبراء أن طائرة الاعتراض ان تي دبليو NTW التي تحمل متفجرات زنة خمسمائة كيلو غرام يمكن أن يبلغ مداها أكثر من مائتين وستين كيلو متراً. ومن الممكن لمثل هذا النظام، إذا ما رفعت كفاءة نظام الدفع، أن ينتهك "نظام السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ".

٢٥- انظر:

Jiang Zemin, The Way To Get On With Nuclear Disarmament: International Herald Tribune, 16 June 1999.

٢٦- وكالة أنباء الأسوشيتدبرس، "روسيا والصين تقولان إن تهديد الفضاء الخارجي يتنامى"، بتاريخ الحادي والثلاثين من يوليو ٢٠٠٣.

٢٧- الصين ليست عضواً في نظام التحكم في تكنولوجيا الصواريخ MTCR، لكنها تعهدت (في إطار العلاقات الأمريكية - الصينية المشتركة) بالالتزام بها.

٢٨- ورقة أعدها لي بن Li Bin لمؤتمر مستقبل الأمن الإقليمي لشرق آسيا الذي نظمه معهد ناتلوس Nautilus Institute في طوكيو بتاريخ الرابع والعشرين والخامس والعشرين من يونيو ٢٠٠٠.

<http://www.nautilus.org/nukepolicy/tmd-conference/libinpaper.html>.

دفاع الصواريخ التكتيكي واليابان

وأخيراً، فإن الصين تهتم بالكيفية التي سيؤثر بها دفاع الصواريخ الباليستية في اليابان. فكثير من المحللين الصينيين يجادلون بأن التعاون الأمريكي - الياباني في مجال دفاع الصواريخ التكتيكي قد يوفر قاعدة فنية وسياسية لإعادة عسكرة اليابان. ويرتكز هذا التشكك على اعتقاد أن ظهور يابان قوية وحازمة سيعني ضعف قوة الصين السياسية في المنطقة. وتُعتبر عدم ثقة بكين بدوافع اليابان الحقيقية وطموحاتها إرثاً متبقياً من آثار الحرب العالمية الثانية^{٢٩}.

ما بعد الحادي عشر من سبتمبر: مصادر التغيير

إذاً، لماذا كانت لغة الصين حول دفاع الصواريخ الباليستية خافتة إلى ذلك الحد؟ إن الإجابة عن هذا السؤال، بصفة عامة، تتداخل فيها أربعة عناصر، وهي الفشل في إقامة جبهة روسية - صينية موحدة ضد دفاع الصواريخ الباليستية وتقليل التقييم التكنولوجي لقدرات النظام وفهم أفضل للقضايا وإعطاء الأولوية القصوى للحفاظ على علاقات صينية - أمريكية مستقرة وكذلك التغييرات التكتيكية في السياسة الصينية تجاه اليابان. ويبدو أن الصين قد قبلت، على مضض، بالفرضية التي تقول إن نشر دفاع الصواريخ الباليستية أمر لا مفر منه وإن الولايات المتحدة ستمضي قدماً في إقامة شكل من أشكال نظام صواريخ الدفاع الوطني. وستنشئ اليابان هي الأخرى نظام دفاع الصواريخ التكتيكي غير عابئة برد فعل بكين. وهذا لا يعني أن مخاوف الصين الأساسية قد زالت، بل اختارت الصين أن تركز في الوقت الراهن على مشكلاتها الداخلية وتعديل أسلوب سياستها الخارجية حسبما يتطلبه الموقف.

فشل التعاون الروسي - الصيني

حرصت الصين خلال أواخر التسعينيات وأوائل عام ٢٠٠٠ على تقوية جبهة صينية - روسية معارضة لدفاع الصواريخ الباليستية. فعندما أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في يناير ١٩٩٩ قرارها برصد مزيد من التمويل لبحوث دفاع الصواريخ الباليستية كان أحد ردود الأفعال الصينية هو تسريع محادثاتها مع موسكو حول تبنى موقف مشترك بينهما. وفي إبريل ١٩٩٩، أصدرت الصين وروسيا بياناً مشتركاً أعربت فيه عن قلقهما في هذا الخصوص وأعلنتا عن عزمهما على مواصلة مشاوراتها. كما قدمت روسيا والصين في أكتوبر ١٩٩٩ مشروع قرار أمام لجنة الأمم المتحدة الأولى الخاصة بنزع السلاح والأمن الدولي يطالب بوجوب امتثال برامج الولايات المتحدة لشروط معاهدة مناهضة الصواريخ الباليستية^{٣٠}. ونجحت الصين كذلك في إصدار بيان مشترك مع روسيا وطاجيكستان وكازاخستان وقيرغيزستان يعارض نشر الصواريخ التكتيكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ^{٣١}.

وقد تهاوت هذه الجبهة عندما أعلنت الولايات المتحدة قرارها بإلغاء معاهدة حظر الصواريخ الباليستية من جانب واحد في الرابع عشر من ديسمبر ٢٠٠١. وكان رد الفعل الروسي متحفظاً، فقد صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأن روسيا تعتبر الخطوة "خاطئة". وعبر وزير الدفاع سيرغي إيفانوف عن رغبة روسيا في الماضي قديماً في خطط خفض الترسانات النووية. ولم تكن تصرفات روسيا مفاجئة حسبما يرى بعض المحللين الصينيين.

فقد علق أحد هؤلاء المحللين، وهو من الخبراء الحكوميين، بقوله "إنني أشك في أن روسيا تهتم أصلاً بمسألة دفاع الصواريخ التكتيكي أو حتى دفاع الصواريخ الوطني، حيث إن التقديرات تشير إلى أن المستهدف بهذه الأنظمة هو الصين، وليس روسيا". وقيل إن بوش أكد لبوتين أن النظام ليس موجهاً ضد

٣٠- انظر:

'Sino-Russian Anti-Ballistic Missile Treaty Communiqué Issued', Xinhua News Agency 16 April 1999.

٣١- "خمس دول تؤكد بشنغهاي احترامها غير المشروط لمعاهدة حظر الصواريخ الباليستية، المصدر نفسه، بتاريخ السادس من يوليو ٢٠٠٠.

موسكو وأن الولايات المتحدة ليست لديها الرغبة في تقييد الرادع النووي الروسي^{٣٢}. وشاركت الولايات المتحدة وروسيا في حوار حول التعاون في مجال الدفاع الصاروخي، كما جرت محاولات لتحريك سعي مشترك مر عليه عقد من الزمن للسماح بالكشف المبكر عن إطلاق الصواريخ^{٣٣}. غير أن مثل تلك الضمانات لم يتم منحها للصين قط، الأمر الذي أذكى جذوة الاعتقاد في بكين بأن دفاع الصواريخ الباليستية يستهدفها هي.

التقييم التكنولوجي

يبدو أن الصين قد استتجت أيضاً، أنه ومن وجهة النظر التكنولوجية، ما زال هناك مشوار طويل أمام هذه الأنظمة قبل أن يتم نشرها فعلياً. ويشك البعض في إمكانية أن يتم نشر صواريخ الدفاع الوطني بنهاية عام ٢٠٠٤ مثلاً وعد بوش. ولقد أصبح الخبراء الصينيون الآن على معرفة تامة بالجوانب الفنية لصواريخ الدفاع الباليستية. وبينما ظل بعضهم قلقاً بشأن الآثار السلبية التي قد تنجم عن النظام على المدى البعيد، فإن هنالك وجهة نظر تقول إنه كان هناك كثير من المبالغة في وصف الفاعلية الفنية للنظام^{٣٤}. ولا تتطلب خطة بوش الحالية القاضية بإنتاج عشرين صاروخ اعتراض رد فعل عاجلاً من الصين كما يرى أحد خبراء الحد من التسلح الصيني^{٣٥}. ويرى آخر أن الصين يمكنها التعايش مع صواريخ الدفاع الباليستية إذا ما ظلت التركيبة محدودة^{٣٦}. ويثق الخبراء في أن الصين ستمتكن على المدى الطويل من مواجهة صواريخ الدفاع الباليستية، وذلك "بافتراض أن قوتها الاقتصادية ستستمر في النمو فترة زمنية قادمة تستطيع الصين

٣٢- انظر:

Ted carpenter, 'Bush tries to drive a wedge between Russia and China', Cato daily commentary 3 August 2001.

٣٣- أسبوعية CDI Russia Weekly رقم ٢١١، بتاريخ العشرين من يونيو ٢٠٠٢

٣٤- انظر:

Shen 'What Missile Defence says to China'.

٣٥- لقاء للمكاتب مع أحد خبراء الحد من التسلح الصينيين (نوفمبر ٢٠٠٣).

٣٦- لقاء للمكاتب مع أحد خبراء الحد من الأسلحة الصينيين (فبراير ٢٠٠٣).

أن تنتج بسهولة ستائة صاروخ (عابر للقارات بحلول عام ٢٠٢٠، وهو رقم لا يمكن لصواريخ الدفاع الباليستية ردهه أبداً)^{٣٧}. يمكن أن تتضاعف ميزانية الدفاع الصينية بحلول عام ٢٠٠٥ اعتماداً على معدلات الزيادة الحالية^{٣٨}. وقد تنبأ البتتاغون في يوليو ٢٠٠٢ بأن الإنفاق العسكري السنوي للصين سيزداد إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف بحلول عام ٢٠٢٠^{٣٩}. كما أن هنالك وجهة نظر تقول إن الهجوم في حالة أي مواجهة بين الصواريخ الباليستية عابرة القارات وصواريخ الدفاع الباليستية الهجومية سيكون دائماً أقل تكلفة بكثير من الدفاع وأقل حاجة إلى البرامج التكنولوجية. وربما يرى البعض في الصين، بناءً على تكلفة مشروع صواريخ الدفاع الباليستية، أن تلك ميزانيات عسكرية مدمرة ستضعف تلك الدول التي تتبناها بدلاً من تقويتها.

الحفاظ على علاقات مستقرة بين الولايات المتحدة والصين

اتخذت إدارة بوش منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر خطوات هامة لإغراء الصين للمشاركة في مزيد من المشاورات المنتظمة، بما فيها مباحثات تم عقدها ببيكين حول الأمن الاستراتيجي والحد من الأسلحة ووقف انتشارها من قبل جميع الأطراف.

كما استأنفت الإدارة اجتماعات ثنائية رفيعة المستوى في إطار المشاورات الدفاعية، والتي أعطت جدول التبادل العسكري - العسكري شكلاً رسمياً^{٤٠}. وفضلت بكين، على الرغم من وجود قضايا صعبة عالقة مثل العلاقات التجارية وضوابط التصدير، محاولة الوصول إلى علاقات ثنائية مستقرة أكثر من التركيز على

٣٧- لقاء مع خبير أمن صيني، (نوفمبر ٢٠٠٣).

٣٨- تقرير وزارة الدفاع للكونجرس، بتاريخ الثاني عشر من يوليو ٢٠٠٢ جاء فيه "أعلنت الصين عن زيادة في الإنفاق قدرها ١٧.٦٪/ ثلاثة مليارات دولار ليصل الإجمالي المعلن إلى عشرين مليار دولار"، ولكن "إجمالي الإنفاق يقارب خمسة وستين مليار دولار".

٣٩- تقرير وزارة الدفاع للكونجرس، بتاريخ الثاني عشر من يوليو ٢٠٠٢ جاء فيه "أعلنت الصين عن زيادة في الإنفاق قدرها ١٧.٦٪/ وتبلغ ثلاثة مليارات دولار ليصل الإجمالي المعلن إلى عشرين مليار دولار"، ولكن "إجمالي الإنفاق يقارب خمسة وستين مليار دولار".

٤٠- انظر:

جوانب معينة متنازع عليها^{٤١}. وبما أن الأولوية القصوى للصين هي التنمية الاقتصادية الداخلية، فقد تم تعديل سياسة البلاد الخارجية في اتجاه تعزيز علاقات مستقرة تؤدي إلى مزيد من النمو^{٤٢}. وفوق ذلك، فقد أدركت الصين، كما أشار إلى ذلك أحد خبراء الأمن الصينيين، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أن الولايات المتحدة من القوة، بحيث يصعب معارضتها في كل الأحوال - سياسياً وعسكرياً واقتصادياً^{٤٣}. والأهمية التي توليها الصين لإقامة علاقات صينية - أمريكية مستقرة يمكن أن تُعزى أيضاً لرغبتها في أن تكون وسيطاً فاعلاً في أزمة شبه الجزيرة الكورية المتفاقمة، والتي تمس بطريقة مباشرة مصالح الصين الأمنية. ذلك أن سقوط نظام كيم يونغ إيل في كوريا الشمالية قد يؤدي إلى دخول القوات الأمريكية المتمركزة في كوريا الجنوبية مباشرة إلى الحدود الصينية - الكورية. وستشهد الصين تدفق طوفان من اللاجئين من كوريا الشمالية نتيجة للفوضى التي سيجدها الاضطراب الاقتصادي الشديد. كما قد يتحول التوازن^{٤٤} السياسي العسكري في شمال شرق آسيا لمصلحة طرف واحد، إذًا هناك خوف من جانب الصين من أن سقوط نظام كوريا الشمالية سيضر بأمن بكين^{٤٥}. وعلى هذا، يبدو أنه ليس أمام الصينيين من خيار سوى تبني طريقة متهادنة حتى في القضايا السياسية التي قد يكون وضعهم فيها غير مؤاتٍ وحتى في مسألة

٤١- لقاء مع خبراء صينيين في واشنطن (صيف عام ٢٠٠٣).

٤٢- يويشي فوناباشي Yoichi Funabashi 'استراتيجية الصين على المدى البعيد: الصعود السلمي' 'China's Long-term Strategy: Peaceful Ascendancy', صحيفة أصاهي شنبون Asahi Shimbun، ٢ ديسمبر ٢٠٠٣؛ تاداشي اتوه Tadashi Itoh 'Sekai no shijou wo buki ni shita chuugoku gaikou no hikari to kage' 'Foresight' سبتمبر ٢٠٠٣، صفحة ٢٠.

٤٣- لقاء خاص للكتابة مع خبير أمني صيني (نوفمبر ٢٠٠٣).

٤٤- حسب قول ناروشيتشي ميشيشيتا Narushige Michishita وهو محلل ياباني حكومي، فإن بعض المحللين الصينيين بدؤوا في المجادلة بأن الصين ستكون "موافقة" حتى لو تم نشر القوات الأمريكية في الجزء الشمالي من كوريا الموحدة بشرط أن تظل الولايات المتحدة تلعب دوراً "بنّاءاً" في المنطقة.

٤٥- انظر:

دفاع الصواريخ الباليستية التي تثير الصين حولها شكوكاً قوية، يبدو أنها غير راغبة في تغيير وضع التعاون القوي الذي تبنته مع واشنطن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

سياسة الصين مع اليابان

وحدثت أيضاً نقلة ملحوظة في سياسة الصين تجاه اليابان. ويبدو أن القيادة الصينية قد تعلمت أن "الغلظة" في المسائل التاريخية من المحتمل أن تثير مشاعر مناهضة لها أكثر من الحصول على اعتذارات من الشعب الياباني. وتمثل مصداق هذا التوجه في زيارة جيانغ زيمين لطوكيو في خريف عام ١٩٩٨. كما أن الصين قد خففت من لجهتها عندما زار زهو رونغجي اليابان في عام ١٩٩٩. ومثلما كان الأمر في علاقاتها مع الولايات المتحدة، فإن مبعث هذه النقطة يكمن في رغبة الصين وإن كان ذلك بشكل مؤقت - في التغاضي عن بعض المشكلات العالقة من أجل الحفاظ على علاقات مستقرة تكون في مصلحة التنمية الاقتصادية للصين.

ويبدو من المرجح أن تستمر الصين، ما دام تركيزها منصباً على اقتصادها، في السعي نحو إحراز تعاون ثنائي أوسع وتجنب النزاع^{٤٦}. ويرى يانغ بوجنغ، وهو محلل بالمعهد الحكومي الصيني للعلاقات الدولية المعاصرة، أن هنالك حاجة إلى "تفكير جديد" في العلاقات الصينية - اليابانية، ذلك أن التحسن الحقيقي في العلاقات المشتركة والتعاون الثنائي الوثيق ستكون لهما قيمة استراتيجية عظيمة لا يقتصر تأثيرها على المنافع العملية المادية مثل التعاون الاقتصادي والفني فقط^{٤٧}. ويكمن مصدر آخر لهذه النقطة في تزايد ثقة الصين بنفسها بصورة عامة. ذلك أنه ومثلما لاحظ كل من ميدروس وتايلور، فقد تزايد الإدراك لدى الصين

٤٦ - انظر:

Robert Sutter, 'China and Japan: Trouble Ahead?' Washington Quarterly vol. 25 no. 4 Autumn 2002, p. 47

٤٧ - انظر:

Yang Bojiang 'Sino-Japanese Relations Entering a New Stage' Kokusaie Mondai January 2003

بضرورة التغير من صورة "عقلية الضحية" إلى صورة "عقلية القوى العظمى"^{٤٨}. ويقول آخرون إن على الصين تبني سياسة أقل تشدداً في التعامل مع المشكلات العالقة في العلاقات الصينية - اليابانية، بما في ذلك صواريخ الدفاع التكتيكية، وذلك أنه "ومهما يكن من أمر، فإن اليابان تسير إلى اضمحلال مقارنة بالصين على المدى الطويل"^{٤٩}. يؤكد البروفيسور فيثانغ زاووكي المحاضر بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية أنه يمكن تلخيص الشعور العام لدى عامة اليابانيين تجاه الصين بأنه الخوف من تنامي الصين القوية. إن النمو الاقتصادي مقارنة بالركود الاقتصادي الياباني ساعد على انتشار الشعور المرضي بأن الصين تشكل تهديداً لليابانيين"^{٥٠}. وبصورة خاصة، يلاحظ المراقبون احتمال تناقص مقدرة اليابان الدفاعية إذا استمر الشلل الاقتصادي فيها، لذلك فإنه لا ينبغي للصين أن تهتم كثيراً ببرامج اليابان الدفاعية مثل صواريخ الدفاع التكتيكية"^{٥١}. ويقول أحد المحللين "بما أن مصير اليابان هو السقوط ليس اقتصادياً فحسب، ويتساءل بالقول: فهل من الحصافة حقاً بالنسبة لليابان من الناحية العسكرية أن تحول مواردها إلى نظام مشكوك فيه تكنولوجياً مثل صواريخ الدفاع التكتيكي؟ إن هنالك طرقاً عديدة للغاية لتقوي اليابان قدراتها بشكل أكثر ضماناً إذا ما كانت تهتم فعلاً بأمر دفاعها"^{٥٢}.

وعلى الرغم من خفوت معارضتها لصواريخ الدفاع الباليستية فإن بعض المحللين الصينيين يشيرون إلى أن ذلك لا يعني زوال القلق الصيني حول هذا النظام كلياً. ويبررون ذلك بأنه، على المستوى الجوهري، ليس ثمة تغيير حقيقي وأن الصين ما زالت ترى في صواريخ الدفاع الباليستية مشكلة مستعصية الحل بينها وبين

٤٨- انظر:

Evan S. Medeiros and M. Taylor, 'China's New Diplomacy', Foreign Affairs vol. 82 no. 6 November-December 2003

٤٩- لقاء مع خبير أمن صيني، (نوفمبر ٢٠٠٣)

٥٠- انظر:

Feng Zhaokui, 'Factors Shaping Sino-Japanese Relations, contemporary international relations, September 2001

٥١- لقاء مع خبراء أمن صينيين، (فبراير ونوفمبر ٢٠٠٣).

٥٢- المصدر نفسه.

الولايات المتحدة واليابان. ويؤكدون بصفة خاصة أن صواريخ الدفاع الوطني ما هي إلا انعكاس لرغبة الولايات المتحدة في حرمان الصين من ردعها النووي (واستعداد اليابان للمساعدة في مثل هذه المحاولات الاحتوائية بانضمامها إلى مبادرة صواريخ الدفاع التكتيكي التي تقودها الولايات المتحدة في آسيا)^{٥٣}. وفي هذا الإطار، يبدو أن للصين رغبة متأصلة في أن يكون تعاون الولايات المتحدة معها جدياً باعتبارها قوة صاعدة.

"سيتحقق التكافؤ الاستراتيجي بين الصين واليابان بحلول عام ٢٠٢٠. وعندها، ولأول مرة، ستحترم الولايات المتحدة الصين حقاً، وستتنازل عن القضايا الأمنية من مثل إعادة توحيد تايوان مع الوطن الأم"^{٥٤}.

ردود الأفعال الصينية المحتملة

ليس هنالك من إجماع واضح وسط مجتمع السياسة الأمنية الصينية حول كيفية الرد على الدفاع الصاروخي. فبينما يناصر فريق من المحللين أسلوب الترقب، يدعو فريق آخر إلى اتخاذ إجراء عدائي. ويبدو أن الصينيين أنفسهم غير واثقين من الطريقة التي يتعاملون بها مع هذه المسألة على ضوء مصالح البلاد المتنوعة من النواحي الدبلوماسية والأمنية والسياسية الداخلية. ولكن هنالك سلسلة من ردود الأفعال التي تدور في الأوساط الأمنية بهذا الخصوص وتشمل تسريع التحديث الاستراتيجي والتراجع عن الالتزامات الخاصة بالحد من التسلح وإجراء مراجعات للمبادئ النووية الصينية ووضع القوة النووية.

٥٣- المصدر نفسه.

٥٤- لقاء مع خبير أمن صيني، (نوفمبر ٢٠٠٣).

تسريع عملية التحديث الاستراتيجي

هنالك إجماع واضح على أن "دفاع الصواريخ الباليستية" ليس هو الدافع المباشر وراء التحديث العسكري الاستراتيجي في الصين (فقد بدأت عملية التحديث في الثمانينيات قبل أن تصبح صواريخ الدفاع الباليستية قضية بزم من طويل)، ولكن أصبح هنالك ارتباط الآن بين الأمرين. ومن هنا، فإنه من المرجح أن تظل جهود التحديث الاستراتيجي الصيني في المستقبل تحمل صدًى مخاوف الصين حول خطط الولايات المتحدة الخاصة بصواريخ الدفاع الباليستية من حيث الكمية والنوعية معاً.

فمن حيث الكمية، هنالك إجماع على أن صواريخ الدفاع الوطني ستحدد الحجم النهائي للترسانة النووية الصينية، غير أن معدل الزيادة ما زال موضوع جدل ساخن. ففي عام ٢٠٠٣، قدرت وزارة الدفاع الأمريكية أن ترسانة الصين من الصواريخ الباليستية عابرة القارات والقادرة على ضرب الولايات المتحدة قد تزداد من عشرين إلى نحو ثلاثين بحلول عام ٢٠٠٥. ومن الممكن أن تصل إلى ستين بحلول عام ٢٠١٠^{٥٥}. ويظهر أن نسبة الزيادة ستعتمد على الكيفية التي تحكم بها القيادة الصينية على فاعلية صواريخ الدفاع الوطني. ويقول دينغلي شين Dingli Shen:

"ربما تُضطرّ الصين إلى وضع أسوأ افتراض، وهو أن بإمكان النظام أن يحرز معدل اعتراض عالياً بشكل مذهل يصل إلى ٩٠٪. وفي هذه الحالة، سيكون من السهل الرد، وذلك ببساطة عن طريق زيادة الترسانة الصينية بمعدل تسعة أضعاف، وسيحقق هذا مستوى الردع نفسه، ويكلف ما يعادل نحو بضعة مليارات دولار على مدى زمني من عشرة إلى عشرين عاماً. ولن يكون من الصعب على الاقتصاد الصيني امتصاص تلك التكلفة، إن كان لا مناص من ذلك"^{٥٦}.

٥٥ - انظر:

Department of Defense Annual Report on the Military Power of the People's Republic of China', July 2003, p. 312

٥٦ - انظر:

Shen 'What Missile Defence says to China'

وهناك خبراء صينيون مثل شين يجادلون بأن هذا الموضوع يحتاج إلى أن تتم معالجته على مدى زمني طويل. ويؤكد هؤلاء المحللون أن الصين ستُجبر على اتخاذ رد فعل عدواني إذا ما استتجت أن صواريخ الدفاع الوطني ستبطل ردعها النووي. ويذهب بعض المحللين أبعد من ذلك فيؤكدون أن الصين قادرة على أن تنشر ستائة من الصواريخ الباليستية عابرة القارات بحلول عام ٢٠٢٠ إذا ما تواصل نموها الاقتصادي والعسكري. وهذا ما عبر عنه شو شولونغ Chu Shulong، الذي كان وقتها باحثاً في "معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة"، في عام ٢٠٠٠، إذ قال:

"لا تواجه الصين مشكلة في أن تزيد ترسانتها بمعدل مائة صاروخ سنوياً حتى مع وجود قيود الميزانية الحالية، فإنتاج هذه الصواريخ لا يكلف كثيراً"^{٥٧}.

وإذا كان الأمر كذلك، فلن تتسنى لصواريخ الدفاع الوطني، كما يستتج المحللون، الفرصة للقضاء على تأثير الردع النووي الصيني. وكذلك تعمل الصين على تحسين قدراتها على العمل في ظروف الطوارئ في شرق آسيا. وتمتلك الصين في الوقت الراهن ترسانة تضم قرابة أربعائة وخمسين صاروخاً باليستياً قصيرة المدى لها القدرة على ضرب تايوان. وتشير وزارة الدفاع الأمريكية إلى أن هذا العدد قابل للزيادة بشكل ملموس خلال السنوات القليلة القادمة^{٥٨}.

ومن المتوقع أيضاً إنتاج تعزيزات نوعية هامة. فقد جاء في التقرير الذي رفعه البنتاغون إلى الكونجرس في يوليو ٢٠٠٢ أن الصين "من المحتمل أن تتخذ إجراءات لتحسين مقدراتها على هزيمة نظام دفاع الصواريخ الباليستية بهدف الحفاظ على ردعها الاستراتيجي. وستشمل تلك الإجراءات المحتملة تحسين القدرة

٥٧ - انظر:

Quoted in Jim Mann, 'China Snarls against a "paper tiger" Los Angeles Times, 19 January 2000

٥٨ - انظر:

Department of Defense, Annual Report on the Military Power of the People's Republic of China, July 2002, p.48.

الاختراقية لصواريخها البالستية عابرة القارات، وزيادة العدد المنشور من هذه الصواريخ وربما تطوير نظام رؤوس حربية مركبة لها أو للسي اس اس 4 CSS-4 على الأرجح^{٥٩}.

وهناك تعزيزات أخرى محتملة، حسب تقرير لمجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي لعام ١٩٩٩، ومن بينها إجراء تحسينات في القدرة على التحرك والوقود الصلب والقيادة والتحكم والدقة. وقد ظلت تقارير البنتاغون إلى الكونجرس تحذر باستمرار من أن الصين تعمل على تحسين قدراتها في مجال القيادة والتحكم إلى جانب توظيفها للتكنولوجيا لإدخال تحسينات كبيرة على دقة الصاروخ في الوصول إلى الهدف. وربما تشرع الصين أيضاً في إنتاج أنظمة مضادة للأقمار الصناعية. وأشار تقرير البنتاغون في يوليو ٢٠٠٣ إلى أن الصين ربما تكون قد تمكنت فعلاً من الحصول على تكنولوجيا أجنبية متنوعة لتستخدمها في تطوير قدرات صينية فعالة مضادة للأقمار الصناعية^{٦٠}.

ويرى البعض أن تطوير الصين لسفن فضائية مأهولة قد تكون له تأثيرات عسكرية كبيرة تشمل احتمال نشر مركبات تستطيع الرجوع إلى جو الأرض من جديد بعد رحلة فضائية وتكون ذات قدرة على المناورة. وذكر أن الصين قد بدأت بحوثاً حول المقدرات العسكرية المتقدمة كجزء من "قوة ردع الفضاء الخارجي" عقب تجربتها الناجحة في إطلاق رحلة فضائية مأهولة في الرابع عشر من أكتوبر ٢٠٠٣. وأشار المسؤولون الصينيون إلى أن بكين تعمل الآن في إنتاج الليزر والصواريخ القادرة على تدمير الأقمار الصناعية^{٦١}.

٥٩ - انظر:

Department of Defence, Annual Report on the Military Power of the People's Republic of China, July 2002

٦٠ - انظر:

Department of Defence, Annual Report on the Military Power of the People's Republic of China, July 2003, page 36.

٦١ - انظر:

Department of Defence, Annual Report on the Military Power of the People's Republic of China, July 2003, page 36.

ويظهر أن لبكين القدرة تكنولوجياً واقتصادياً على تدبير بعض أساليب الرد على التحركات الأمريكية واليابانية مثل زيادة عدد الصواريخ الباليستية عابرة القارات، ولكن هنالك أساليب أخرى تتطلب توظيف أموال كثيرة^{٦٢}. وأحد أمثلتها إنتاج المركبات الفضائية المشار إليها أعلاه. وثمة شكوك في ما إذا كان بمقدور الصين تطوير هذه المقدرات. ويرى بعض المحللين الصينيين أن القائمين على الصناعة الدفاعية قد زجوا بهذا الموضوع، على الرغم من أن تلك المركبات مشكوك فيها تكنولوجياً وتتسم بارتفاع التكلفة، وذلك بهدف الحصول على ميزانية دفاع أكبر تماماً مثلما تستخدم المؤسسة العسكرية الصينية الصواريخ الدفاعية الباليستية كذريعة للحصول على مخصصات أوفر في الميزانية^{٦٣}.

ويبدو أن الصين تعمل أيضاً في تدابير مضادة متنوعة لهزيمة الصواريخ الدفاعية التكتيكية من خلال تحسين صواريخها الباليستية متوسطة المدى. وقد أوردت صحيفة الواشنطن تايمز في يوليو ٢٠٠٢ أن الصين قد أجرت اختباراً لإطلاق صاروخ متوسط المدى (CSS-5 أو دونغ فينغ - ٢١ Dong Feng-21) يحمل رؤوساً حربية زائفة مصممة لهزيمة صواريخ الدفاع الباليستية. وبدأت الصين تعمل على رفع قدرات قوى صواريخها القديمة CSS-2 متوسطة المدى منذ أواخر التسعينيات، مستخدمة تقنية صواريخ سي اس اس - ٥ CSS-5 المتطورة والقادرة على حمل رؤوس نووية. وهذا النوع من الصواريخ يتم نشره، كما أشار تقرير لمركز الاستخبارات الجوية الوطني التابع لسلح الجو الأمريكي عام ١٩٩٧، قرب الحدود الصينية ليشمل مداها كلاً من روسيا والهند واليابان^{٦٤}.

٦٢ - روبرتس: 'China and Ballistic Missile Defense'. وقد عبر عدد من خبراء الحد من التسلح الصينيين عن وجهة نظر مماثلة.

٦٣ - لقاءات في بكين (٢٠٠٠).

٦٤ - انظر:

Bill Gertz, 'China Tests Arms Designed to Fool Defense Systems', Washington Times, 23 July 2002

التراجع عن الالتزامات الخاصة بالحد من التسلح

يرى البعض أن الصين ستلجأ إلى نقض التزاماتها تجاه الحد من الأسلحة وعدم انتشارها كرد فعل على نظام الصواريخ الدفاعية الباليستية كأن تقوم مثلاً بتأجيل المصادقة على معاهدة حظر إجراء الاختبارات الشاملة^{٦٥}. وفي هذا الصدد ورد تعليق لأحد المحللين الصينيين "إذا ما رأَت الصين أن أمنها عرضة للاعتداء، وأحسَّت بأن مصالحها الأمنية الوطنية في خطر، فمن المؤكد أنها ستفكر في نقض التزامها بالحد من الأسلحة مثل اتفاقية حظر إجراء الاختبارات الشاملة للحفاظ على مصالحها الأمنية"^{٦٦}. ويبدو أنه كما أشار إلى ذلك تقرير صدر عام ٢٠٠٣ من مركز هنري ال. ستيمسون، أن الصين تجد نفسها تحت ضغط كبير لاستئناف الاختبارات النووية لشعورها بأن صواريخ الدفاع الوطني تشكل تهديداً لقدرة ردعها النووي. كما أن للصين تاريخاً في مجال محاولة ربط الدفاع الصاروخي بالمفاوضات متعددة الأطراف الخاصة بالحد من الأسلحة مثلما ربطت بين الصواريخ الدفاعية الباليستية ومناقشة الأمم المتحدة لمعاهدة الحد من المواد القابلة للانشطار. ولكن النقاش ظل من الناحية الفعلية مشلولاً، حيث رفضت الصين مواصلة المناقشات حول معاهدة الحد من المواد القابلة للانشطار ما لم يتزامن ذلك مع نقاش قرار أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨١ (منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي)^{٦٧}. على أن محللين آخرين يرون أن صناع السياسة الصينيين يترددون الآن كثيراً قبل إثارة انقسام بين الولايات المتحدة والصين حول صواريخ الدفاع الباليستية.

فقد عمدت الصين، بسبب تركيزها المتزايد على إبراز صورتها على الصعيد العالمي كقوة عظمي مسؤولة، إلى عدم الربط بين صواريخ الدفاع الباليستية والتزاماتها تجاه الحد من الأسلحة وانتشارها. وأورد المحللون

٦٥ - انظر:

Malik Mahn, 'China and the Nuclear Non-proliferation Regime, contemporary Southeast Asia, 1, December 2000

٦٦ - لقاء مع خبير أمن صيني، (نوفمبر ٢٠٠٣).

٦٧ - اقترحت الصين في جنيف توقيع معاهدة لمنع سباق التسلح في الفضاء لاحتواء دفاع الصواريخ التكتيكي.

دليلاً على ذلك جهود الصين المتعاطمة لتحسين نظم ضوابط التصدير (مثلاً إجازة اللوائح المنظمة للتصدير)^{٦٨}. كما ظل القلق يساور الصين في ما يتعلق بمعاهدة موسكو المبرمة في مارس ٢٠٠٢، والتي اتفقت فيها الولايات المتحدة وروسيا على تخفيض مخزونها النووي إلى ما بين ١٧٠٠ و ٢٢٠٠ رأس حربي. فقد ذكر أن إدارة بوش بينت للروس أنه يمكنهم إنتاج المركبة التي تستطيع العودة إلى الغلاف الجوي للأرض من جديد بعد رحلة فضائية وتمتع بالقدرة على المناورة إذا ما أحسوا بعدم الارتياح تجاه خطط الصواريخ الدفاعية البالستية الأمريكية. ونتيجة لذلك، ألغت روسيا من الناحية العملية معاهدة ستارت ٢ (معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية) في يونيو ٢٠٠٢ لتتمكن من وضع رؤوس حربية مركبة في صواريخها الاستراتيجية^{٦٩}. ولم ترد في اتفاقية موسكو إشارة إلى تحقق أو تفتيش، وتحاشت الولايات المتحدة إجراء أي تخفيض في ترسانتها بأن أدرجت في التخفيض الرؤوس الحربية المشورة من الناحية العملية فقط^{٧٠}. ولذلك، لم تعتبر الصين اتفاقية موسكو خطة طريق لإجراء تخفيض حقيقي في المخزون النووي، بل مجرد إعادة ترتيب تطلق يد واشنطن وموسكو لتعزيز تفوقهما النووي الذي سيزيد بدوره من ضعف بكين من الناحية الاستراتيجية.

إعادة النظر في وضع نظرية الصين النووية

تشتمل نظرية الصين النووية القائمة على الحد الأدنى للردع النووي على سياسة معلنة، وهي عدم اللجوء إلى استعمال القوة النووية أولاً وغموض مقصود حول الحجم الحقيقي لهذه القوة النووية ومن أي شيء تتكون. والسؤال هو هل ستدفع أنظمة الدفاع الصاروخي الوطني NMD التي لديها المقدرة على إبطال

٦٨ - انظر :

Yuan, 'Chinese Responses to US Missile Defense', p. 87.

٦٩ - انظر :

Kenneth Timmerman, 'Rumsfeld Demands China Reciprocity', Insight, 15 July 2002

٧٠ - انظر :

Christopher Paine, 'Moscow Treaty: Making Matters Worse', Bulletin of the Atomic Scientists, November-December 2002

قوة الردع النووي الصينية بالصين إلى تعديل نظريتها النووية؟ لقد ظل الخبراء النوويون الصينيون يؤكدون منذ الثمانينيات أن الحد الأدنى للردع النووي لن يعطي الصين أمناً مناسباً. وسوف تزداد مثل هذه المخاوف دون شك مع نشر أنظمة الدفاع الصاروخي الوطني ليؤدي الأمر إلى مزيد من الضغوط الداخلية على بكين من أجل تغيير موقفها النظري من قوة الردع النووي. أما الخيارات أمام الصين فتشمل التحول نحو رادع نووي محدود ستكون الصين بموجبه قادرة على الأقل من الناحية النظرية على الرد على كل مستويات الهجوم النووي^{٧١}. وإذا كان على الصين أن تعيد النظر في نظريتها النووية، فإن ذلك سوف يعني تغييرات جذرية نوعاً وكماً في قواتها العسكرية. وسوف يؤدي مثل هذا الموقف إلى بروز شكوك خارجية في أن الصين من وراء سعيها إلى تبني سياسة عسكرية نووية هجومية تهدف إلى تغيير الوضع الراهن في آسيا، الأمر الذي يجعل من ادعاء الصين أن قوتها النووية هي فقط قوة رادعة في طبيعتها أمراً تصعب المحافظة عليه. وسوف تكون التكلفة التكنولوجية والمالية والسياسية باهظة الثمن^{٧٢}. لذلك، فقد تسعى الصين إلى تبني مزيد من الإجراءات المؤقتة - زيادة بسيطة في العدد وتحسين متواضع في نوع القوات - لكنها تبقى خياراتها الأخرى مفتوحة^{٧٣}.

لكن هناك أيضاً احتمال أن تسعى الصين إلى تعديل موقفها النووي استجابة لنظم الدفاع الصاروخي الوطني، وذلك بتقوية ردعها التكتيكي، وهذا أمر يقلق طوكيو^{٧٤}. فالصين قد استهدفت في واقع الأمر كلاً من اليابان والقوات الأمريكية لديها بقواتها النووية التكتيكية، والتي تشمل على صواريخ باليستية متوسطة المدى ذات وقود صلب.

٧١- انظر:

Paul Godwin, 'Potential Chinese Response to US Ballistic Missile Defence', in Romberg and McDevitt(ed), 'China and Missile Defense', pp. 61-71

٧٢- المصدر السابق.

٧٣- انظر:

Romberg and McDevitt(eds), 'China and Missile Defense', p. 26

٧٤- لقاءات صحفية في طوكيو ٢٠٠٠ - ٢٠٠١.

ويقول تقرير نشره البنتاغون في عام ٢٠٠٣ "إن هناك مؤشرات تدل على أن بعض الخبراء الاستراتيجيين الصينيين يعيدون النظر في الأحوال التي ستستعمل فيها الصين قواتها النووية التكتيكية ضد القوات الأمريكية المنشورة في منطقة شرق آسيا"^{٧٥}.

وعلى الرغم من أن المحللين الصينيين لم يناقشوا هذا الموضوع بصورة واسعة، فإن بعضهم يرى أن مثل هذا التحول في التوازن التكتيكي الاستراتيجي كنتيجة لنشر نظم الدفاع الصاروخي الوطني أمر وارد^{٧٦}. غير أن بعضهم يقول إن استهداف اليابان بصورة مباشرة هو قرار استراتيجي هام بالنسبة للصين، ذلك أن بكين تملك أكثر من سبب يجعلها تحجم عن استعداد طوكيو - فالصين مهتمة أكثر بتوسيع الهوة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، لا أن تدفع باليابان إلى التقارب مع أمريكا^{٧٧}.

العامل الكوري

في أكتوبر ٢٠٠٢، اعترفت كوريا الشمالية بأنها استأنفت تطوير برنامجها الخاص بالأسلحة النووية انطلاقاً من برامجها السرية لتخصيب اليورانيوم. وفي الشهر التالي، انسحبت بيونغ يانغ تماماً من معاهدة مكافحة انتشار الأسلحة النووية ومن ترتيبات التفتيش النووي التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومنذ ذلك الوقت، ما فتئت كوريا الشمالية تهدد بزيادة نشر أسلحتها والتخلي عن مهلة تجريب الصواريخ الباليستية إذا لم تستجب الولايات المتحدة لمطالبها، والتي تشمل اتفاقاً بعدم الاعتداء مع الولايات المتحدة. وقد لعبت الصين دوراً نشطاً في المحاولات الرامية إلى نزع فتيل الأزمة، حيث إنها قامت بتكوين فريق قيادي تم تكليفه ببحث أزمة كوريا الشمالية تحت قيادة الرئيس هو جينتاو⁷⁸ Hu Jintao، ويقال إنها على

٧٥- انظر:

Department of Defense, Annual Report on the Military Power of the People's Republic of China, July 2003, p.31.

٧٦- لقاءات في بكين (١٩٩٩-٢٠٠١).

٧٧- الشكر موجه لأيان جونستون لإثارة هذه النقطة.

٧٨- انظر:

Meeting the North Korean Nuclear Challenge, p.9.

اتصال دائم مع كوريا على المستويات كافة^{٧٩}. وفي إحدى المرات، أبلغ نائب وزير الخارجية الصيني وانغ يي Wang Yi وزير خارجية كوريا الشمالية بيك نام صن Paek Nam Sun في اجتماع لهما في بكين بضرورة تغيير موقفه والكف عن اللعب بالنار^{٨٠}. ويُقال إن المبعوثين الصينيين قد حذروا حكومة بيونغ يانغ من أنه في حالة الهجوم على الولايات المتحدة أو قواتها أو حلفائها في المنطقة، فإن ذلك سوف يؤدي إلى هجوم أمريكي سريع ردّاً على ذلك الاعتداء وأن الصين عندها لن تنبري للدفاع عن كوريا الشمالية^{٨١}. ويُقال إن خط أنابيب البترول الذي يربط بين كوريا الشمالية والصين قد شهد بعض المشاكل الفنية وتم إغلاقه لمدة ثلاثة أيام في فبراير ٢٠٠٣ في حركة أرسلت إشارة قوية لحكومة بيونغ يانغ، وساهمت في إقناع كوريا بالانضمام إلى جلسات المباحثات ثلاثية الأطراف التي انعقدت في بيونغ يانغ في إبريل ٢٠٠٣^{٨٢}.

وعلى الرغم من أن دبلوماسية إدارة بوش لحل الأزمة النووية والقائمة على التركيز على الدور الصيني لا تجد ترحيباً لدى الصين، فإن محادثات إبريل ٢٠٠٣ ينبغي النظر إليها باعتبارها نقلة كبيرة في سياسة الصين الخارجية التقليدية غير المبادرة، والتي تقوم على ردود الأفعال^{٨٣}.

وقد حدثت هذه النقلة بالتزامن مع تشكيل حكومة صينية جديدة بقيادة هو جيتاو، إضافة إلى تنامي الإحساس الصيني بأن بكين قد تفقد نفوذها الإقليمي إن هي لم تبذل قصارى جهدها لنزع فتيل الأزمة

٧٩- وكالة أنباء رويترز، بتاريخ السابع من يوليو ٢٠٠٣، وكذلك تقرير لفريق عمل برعاية مجلس العلاقات الخارجية، (مايو ٢٠٠٣).

٨٠- انظر:

John Pomfret, 'China Urges North Korea Dialogue', Washington Post, 4 April 2003.

٨١- انظر:

Lam, 'China Looks Ahead'.

٨٢- انظر:

'Wary China Ups Diplomatic Pressure'.

٨٣- انظر:

Meeting the North Korean Nuclear Challenge, p.9.

الكورية^{٨٤}. إن إقناع كوريا الشمالية ليس فقط بالتخلي عن طموحاتها النووية بل التخلي كذلك عن برامجها للصواريخ الباليستية سوف يمثل دفعة قوية لوضع الصين السياسي في منطقة شرق آسيا.

إن تقليص تهديد الصواريخ الكورية بصورة خاصة سوف يمكن الصين من إبراز حجتها بأن الولايات المتحدة واليابان - خصوصاً - ليستا في حاجة إلى الدفاع العسكري التكتيكي^{٨٥}. إن مشكلة كوريا الشمالية تمثل تحدياً مهماً للصين، ذلك أنها قد تؤدي، استناداً إلى ما يؤول إليه الوضع، إلى أوضاع قد لا تكون في صالح الأمن الصيني. والصين نفسها يمكن أن تعيش وإلى جانبها كوريا الشمالية النووية، ولكن ليس من الواضح تأثير مثل هذا الوضع في السياسة الأمنية اليابانية وسياسة الدولة المتعلقة بصواريخ الدفاع الباليستية. ومهما تكن الدعاوى ومهما يكن التعليل، فإن الحقيقة تبقى هي أن الدافع الأساسي للجوء اليابان إلى برنامج صواريخ الدفاع التكتيكية هو تهديد الصواريخ الكورية. ولذلك، فإنه إن بقي الوضع على ما هو عليه الآن فلن يصبح بمقدور الصين الاعتراض على برنامج اليابان حول صواريخ الدفاع التكتيكية. ويقر بعض المحللين الصينيين بهذا الأمر، ويقولون إنه لن يصبح بمقدور الصين أن تقدم قضية مقبولة ضد برامج صواريخ الدفاع التكتيكية ما لم يتم التوصل إلى حل لقضية كوريا حتى يتم تناول موضوع الصواريخ اليابانية والمسألة النووية أيضاً^{٨٦}.

نظام دفاع الصواريخ الباليستية

لقد كانت استجابة الصين لنظام دفاع الصواريخ الباليستية هو الصمت، وهذا لا يعني أن الموضوع قد تم حسمه أو أن القلق الصيني قد ضعف. إن لهذا النظام المقدرة على تحييد وشل قدرات الرادع النووي الصيني، وذلك يعتمد على نوعية النظام المثبت. وعلى الرغم من أن هناك طرقاً عدة يمكن أن تتبعها الصين

٨٤- انظر:

Karen D. young and Doug Struck, 'Beijing's Help Led to Talks', Washington Post, 17 April 2003

٨٥- لقاءات صحفية في واشنطن (صيف عام ٢٠٠٣).

٨٦- لقاءات صحفية في واشنطن (صيف عام ٢٠٠٣).

في الرد فإن هجوماً عنيفاً وكاسحاً قد تكون له آثار سلبية بالنسبة لبكين بالنظر إلى أن الصين أصبحت تركز حالياً على مسألة الاقتصاد الداخلي. ويضاف إلى ذلك أن أي رد فعل عنيف قد يضع نوايا الصين موضع التساؤل، ذلك أنه سوف يتم النظر إلى الصين بأنها تسعى إلى تغيير الوضع الراهن في قارة آسيا، وهو أمر قد يؤدي إلى زعزعة الأمن الإقليمي. وقد عبر بعض المحللين الصينيين عن أملهم في أن تتجنب الصين "ردة الفعل المبالغ فيها" حيال استمرار الولايات المتحدة في نشر نظام دفاع الصواريخ الباليستية^{٨٧}.

وما لاشك فيه أن الصينيين قد فكروا طويلاً وبجدية حول نظام دفاع الصواريخ الباليستية: هل هو نظام يقود إلى زعزعة منطقة شرق آسيا أم هو مشروع ضخم ومكلف لا يمكن أن يحقق أهدافه أبداً؟ فبينما يحذر البعض من أن نظام دفاع الصواريخ الوطني هو في الواقع محاولة أمريكية للوصول إلى "الأمن المطلق" لنفسها يرى البعض الآخر أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر قد أظهرت أنه حتى بالنسبة لقوة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن تحقيق الحماية ضد الأخطار على المستويات كافة. لقد قام الصينيون بدراسة كل هذه النقاشات بطريقة متأنية خلال سنوات عدة، ويبدو أنهم سوف يتابعون النقاش حول نظام دفاع الصواريخ الباليستية وآثاره بالنسبة لأمن منطقة شرق آسيا. ويبدو أن الصين قد أذعنت الآن لدعوى الولايات المتحدة الأمريكية بأن نشر نظام دفاع الصواريخ الباليستية لا يمكن - على الأقل في الوقت الراهن - أن يكون سبباً في زعزعة الاستقرار بالنظر إلى أن أغلب الأنظمة التي يتم تطويرها الآن لن تكون جاهزة للنشر قبل سبع سنوات على الأقل وأنه حتى حينما يتم وضعها في الميدان فإن مقدرتها المحدودة لا يمكن أن تكون تهديداً لنظام الردع النووي الصيني^{٨٨}.

وبما أن نشر أنظمة دفاع الصواريخ الباليستية المتقدمة - إذا افترضنا حدوث ذلك كما تبشر به إدارة بوش - ما زالت أمامه سنوات عدة، فإن هذا يتيح فرصة لكل من الولايات المتحدة واليابان والصين لتوجيه

٨٧- اتصال خاص للكاتب مع خير أمن صيني (يناير ٢٠٠٤).

٨٨- انظر:

W. Slocombe, M. Carns, J. Gansler Nelson (eds), 'Missile Defense in Asia', (Washington DC. The Atlantic Council, June 2003), p. vii.

الأحداث بطريقة قد تمنع وقوع أسوأ أنواع السيناريوهات. وقد عبر العديد من المحللين الصينيين عن أملهم في تحسن العلاقات بين الولايات المتحدة واليابان والصين. وقد اقترح أحد هؤلاء المحللين أن "تقوم الولايات المتحدة واليابان والصين بإنشاء تحالف ثلاثي غير رسمي للعمل على مجابهة مثل هذه الاهتمامات الأمنية الماثلة مثل كوريا الشمالية وأن يتم تطوير هذا التحالف بصورة تدريجية إلى قناة اتصال جديدة لمناقشة مواضيع أمنية أخرى مثل أنظمة دفاع الصواريخ الباليستية وآثارها بالنسبة لأمن منطقة شرق آسيا^{٨٩}. وتشير مثل هذه التعليقات إلى وجود مساحة للنقاش البناء حول شرق آسيا بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين. إن على جميع الأطراف أن تدرس بكل دقة وحرص مواقفها قبل الدخول في سلسلة من الأحداث التي يحركها التفكير في احتمالات وقوع أسوأ السيناريوهات، وعليهم أيضاً دراسة قدراتهم وخياراتهم السياسية والدخول في مزيد من الحوارات وتبادل الآراء حتى يتجنبوا التكهّنات والشكوك غير المجدية.

إن على الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في سعيهما إلى وضع خطط طويلة الأمد للدفاع الصاروخي الانتباه إلى أن المعارضة ذات المقدرات الكامنة ستظل عنصراً قائماً باستمرار ضمن مفردات المعادلة السياسية الصينية.

إعادة تقييم: الملف الاستراتيجي الذي أعده المعهد الدولي
للدراسات الاستراتيجية حول أسلحة الدمار الشامل العراقية

رولف إيكوس

العنوان: إعادة تقييم: الملف الاستراتيجي الذي أعدّه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية حول أسلحة الدمار الشامل العراقية

الكاتب: رولف إيكوس

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

سرفايفل (Survival)، المجلد السادس والأربعون، العدد الثاني، صيف عام ٢٠٠٤، ص ٧٣ - ٨٨

نُشرت هذه المقالة أصلاً باللغة الإنجليزية في "سرفايفل" (Survival)، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمتها ونشرها باللغة العربية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

إن الأسماء والعلامات التجارية المسجلة في هذه المقالة لا تعني، حتى في حال غياب تعليقات محددة، أن هذه الأسماء مُستثناة من القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وذات العلاقة أو أنه يمكن لمن يشاء أن يستخدمها.

في حال الإشارة إلى هذه الورقة أو الاقتباس منها، يجب ذكر كامل التفاصيل عن المقالة باللغة الإنجليزية كما هي واردة في هذه الصفحة.

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ©٢٠٠٤. جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ©٢٠٠٤.

لا يُسمح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستحدث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبق من الناشر.

Original Title: **Reassessment: The IISS Strategic Dossier on Iraq's Weapons of Mass Destruction**

Author: Rolf Ekeus

Source: International Institute for Strategic Studies

Survival

Vol. 46, No. 2, Summer 2004, pp. 73-88.

This article was originally published in English in 'Survival' and is re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with the International Institute for Strategic Studies.

The use of registered names, trademarks, etc. in this publication does not imply, even in the absence of a specific statement, that such names are exempt from the relevant laws and regulations and therefore free for general use.

For any references/citations from this item, the source must be given as the original English article with full bibliographic details as given on this page.

English Version © 2004 International Institute for Strategic Studies

Arabic Translation and Version © 2004 Gulf Research Center

This work is subject to copyright. All rights are reserved, whether the whole or part of the material is concerned, specifically the rights for translation, reprinting, reuse of illustrations, broadcasting, reproduction on microfilm or in any other way, and storage in data banks. No part of this publication may be reproduced in any way without the prior written permission of the publisher.

رولف إيكوس

ملاحظة المحرر: في التاسع من سبتمبر ٢٠٠٢، نشر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية دراسة حول أسلحة الدمار الشامل العراقية: تقييم جوهري. لقد حظي الملف الاستراتيجي بدعاية واسعة النطاق، واستشهد به في النقاش الحاد الذي تواصل حتى غزو العراق في ربيع سنة ٢٠٠٣. وعلى ضوء الخلاف المثير للجدل الذي نشب لاحقاً حول الفشل في العثور على أسلحة دمار شامل في العراق، ومن أجل تحسين قدرة المعهد على إجراء مثل هذه الممارسات في المستقبل، دعا المعهد رولف إيكوس، الرئيس التنفيذي السابق للجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة (أنسكوم) المكلفة بنزع الأسلحة العراقية، إلى إجراء تقييم مستقل لما تضمنه الملف من تحليل واستنتاجات. وبغية ضمان استقلالية تقييم رولف إيكوس، لم يشارك مدير المعهد جون تشمبان (John Chipman) الذي كان مكلفاً بالكامل بالملف الاستراتيجي ولا غاري سامور (Gary Samore) محرر الملف الرئيسي، بأي شكل من الأشكال في عملية التحرير المؤدية إلى نشر هذه المقالة. في ما يلي تحليل رولف إيكوس.

لقد سعى الملف الاستراتيجي، وفقاً لمقدمته، إلى إلقاء الضوء على الخيار بين استمرار احتواء الخطر الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل العراقية - من خلال الضغط على صدام حسين لقبول عمليات تفتيش صارمة تقوم بها الأمم المتحدة - أو تغيير النظام بالقوة. ومع إبقاء هذا الخيار في الأذهان، ينتقل القارئ بلهفة إلى آخر الصفحة وإلى العنوان القائل 'تقييم نهائي'. ومع ذلك، امتنع المؤلفون بحذر وحكمة عن إبداء استنتاج راسخ، مع الإشارة إلى أن كلا الإجراءين ينطويان على مخاطر ويدعوان صانعي السياسات وعامة الناس إلى اختبار النهج الذي له أفضل فرصة لتعزيز الأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

لا بد من القول، بادئ ذي بدء، إن متن الملف أتاح لصانعي السياسة والجمهور تحليلاً هادئاً وعميق التفكير ومستنداً إلى الحقائق حول قدرة العراق الكامنة في مجال أسلحة الدمار الشامل. تقول المقدمة إن تقييمات الملف بُنيت على أساس من الخبرة التقنية، شملت خبراء لديهم خبرة ميدانية طويلة في أعمال التفتيش التي قامت بها اللجنة والوكالة الدولية الخاصة للطاقة الذرية. وبقدر ما يستطيع المدقق الراهن،

فإن هذا صحيح بشأن وصف تطورات الأسلحة السابقة وعمليات اللجنة الخاصة/ الوكالة الدولية من إبريل ١٩٩١ لغاية ديسمبر ١٩٩٨. على أنه، حين يدخل الملف الإطار الزمني من ديسمبر ١٩٩٨ لغاية سبتمبر ٢٠٠٢، كان لا بد من استبدال الخبرة الفنية، على الرغم من استمرار كونها ذات صلة وثيقة، بأحكام سياسية وتقييمات للنوايا، تدعمها قاعدة حقائق أضعف بكثير. وعلى الرغم من ذلك، اعتبر المؤلفون أنه من الممكن ضمن بارامترات معينة إجراء تقييمات مقنعة بالحجة لقدرات العراق المحتملة.

الهروب وأعمال التفتيش

جرى وصف أعمال التفتيش التي قامت بها الأمم المتحدة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٨ بأنها كانت طريقاً وعرة تميزت بالاحتكاك بين الأمم المتحدة وبغداد، وساعد على ذلك فرار الفريق حسين كامل، صهر الرئيس العراقي، في أغسطس ١٩٩٥، والذي كان مسؤولاً عن برامج الأسلحة العراقية. صحيح أن فرار كامل قد حمل العراق على الكشف عن معلومات جديدة والإفراج عن وثائق إضافية ذات صلة بالأسلحة العراقية، وهي وثائق كانت مخبأة منذ بداية عمليات التفتيش في سنة ١٩٩١. بيد أن الملف يقلل نوعاً ما من أهمية المفتشين، قبل هروب حسين كامل، قد سبق وأجروا جرماً راسخاً لقدرات العراق الكيميائية - أي الذخائر الكيميائية وقدرات الحرب الكيميائية - أي الذخائر الكيميائية وعوامل الحرب الكيميائية ومرافق الإنتاج - وعلى مدى سنوات، أشرفوا على تدميرها. وإضافة إلى ذلك، قبل هروب حسين كامل، كانت اللجنة الخاصة تضيق الخناق على البرنامج العراقي المخفي لصنع الصواريخ الأطول مدى، وذلك من خلال إجراء جرد شبه كامل لصواريخ/الحسين العراقية. ومن أكثر الأمور أهمية أن اللجنة الخاصة كشفت، في تقرير رفعته إلى مجلس الأمن في يوليو ١٩٩٥، عن برنامج الأسلحة البيولوجية الذي كان مخفياً حتى ذلك الحين. وبالتالي، خلافاً للدعاء المتكرر، لم يكن فرار كامل حاسماً لنجاح أعمال التفتيش، بل على عكس ذلك، كان فرار حسين كامل في أغسطس ١٩٩٥ نتيجة لما كشفت عنه اللجنة الخاصة. إن هذه ليست نقطة غير ذات أهمية: في كثير من الانتقادات الموجهة لنظم التفتيش الدولية، كانت هناك نزعة لتجاهل حقيقة مفادها أنه بحلول صيف ١٩٩٥، كان المفتشون الدوليون قد حددوا ودمروا الأغلبية العظمى من أسلحة الدمار الشامل.

وببسيط العبارة، كانت عمليات اللجنة الخاصة مقسمة إلى ثلاث مراحل متداخلة. السنوات الأولى، ١٩٩١-١٩٩٥، شكلت مرحلة البحث والتدمير، والمرحلة الثانية، ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨ مراقبة المرافق والتجهيزات المدنية ثنائية الاستخدام لمنع إنتاج أسلحة جديدة، والمرحلة الثالثة، ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨، التحقيق في الجهود التي بذلها العراق للإخفاء. وكانت هذه المرحلة الأخيرة هي التي اختبرت صبر بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وأدت إلى القرار المؤسف بإنهاء اللجنة الخاصة وحلها، بحيث بقي العراق من دون أي رقابة دولية لغاية سنة ٢٠٠٢.

الخداع والإخفاء

وفقاً للملف، فإنه في أغلب الأحيان اتخذت جهود العراق في الخداع والإخفاء شكل تجسس: فقد بُذلت محاولات لإغراء موظفي اللجنة الخاصة في نيويورك بالإدلاء بشهادات كاذبة، كما جرى التنصت على الاتصالات بين نيويورك والعمليات الميدانية في البحرين. وينبغي الإضافة إلى هذا أن اللجنة الخاصة سرعان ما اعتمدت أساليب مجربة وفعالة لحماية الاتصالات الحساسة المتعلقة بمسائل عملية. وقد فشلت إلى حد كبير محاولات العراق في اعتراض الرسائل. ولوحظت محاولات استهداف موظفي اللجنة الخاصة وجرى تقييدها. علاوة على ذلك، فإن تقسيم إمكانية الوصول إلى المعلومات إلى فئات مختلفة لا بد أنه حدّ بصورة فعالة من الأضرار في الحالات المحتملة التي راود فيها عملاء المخابرات العراقية الموظفين. وإن التأكيدات اللاحقة التي جاءت من بعض موظفي اللجنة الخاصة، ومفادها أن عدداً قليلاً من أعمال التنفّيش كان مفاجئاً للعراقيين كانت، في رأيي، مبالغاً فيها وعكست إحباطاً مفهوماً بين المفتشين خلال السنوات الأخيرة من عمليات اللجنة الخاصة من أعمال الخداع العراقي.

كان الملف الاستراتيجي قاسياً في حكمه على جهود اللجنة الخاصة في إحباط ما حددته اللجنة الخاصة بأنه جهود عراقية للإخفاء المتعمد. كما لا بد من الاعتراف (تماماً كما اعترف الملف في واقع الأمر) بأن اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية أحرزتا نجاحاً هاماً في كسر السرية العراقية بشأن جميع البرامج الأربعة لأسلحة الدمار الشامل. ومع ذلك، فقد عارض واضعو الملف على ما يبدو الجهود التي بُذلت من أجل استهداف أساليب الإخفاء العراقية على وجه التحديد. يدّعي الملف أن الوحدة الخاصة التي أنشئت

في سنة ١٩٩٧ عملت بمعزل عن فرق التفتيش العامة الموجهة نحو الأمور الجوهرية، وبالتالي لم تحصل على ما كانت تحتاج إليه الفرق من دعم. حين جرى تطوير مفهوم أعمال التفتيش المضادة للإخفاء في سنة ١٩٩٦-١٩٩٧، كان التبرير هو أنه عندما تهيأت اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للإبلاغ عن 'إنجاز المهمة' كان لا بد من أن تكون المؤسسات في وضع يمكّنها من تقديم ضمانات إلى مجلس الأمن بأن الخداع العراقي بات مفهوماً وتم اختراقه. في هذا الصدد كانت قوافل الشاحنات التي كان يسيّرها الحرس الجمهوري الخاص وجهاز الأمن الخاص العراقيان ذات أهمية، هذه هي القوافل التي اكتشفتها الصور التي التقطتها طائرات U2 من الجو وغيرها من الوسائل. ومن أجل اعتراض ووقف عمليات الإخفاء هذه، تعين على اللجنة الخاصة أن تدفع إلى الميدان بعثات لديها القدرة على دمج وتنسيق وسائل مختلفة من الكشف وسرعة الانتقال، مثل التقاط رسائل لا سلكية داخلية عراقية وصور كان يتم تسلمها من التصوير (بواسطة الأقمار الصناعية) خلال مدة هي أقرب ما تكون إلى الوقت الفعلي، في رأيي، كانت هذه مهمات صعبة وضرورية بالفعل إذا أريد أن تكون لأعمال التفتيش أي فرصة لأن تصل إلى نهايتها. ومع ذلك، أسلم بأنه كان ثمة ما يبرر الانتقادات الموجهة لأعمال اللجنة الخاصة التي كانت تتجه إلى استهداف مرافق مثل القصور الرئاسية ومؤسسات مماثلة لا تكاد تكون لها أي صلة بإنتاج أسلحة الدمار الشامل. لقد استطاع العراق كسب بعض التعاطف بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لادعائه أن اللجنة الخاصة كانت تنتهك التزامها باحترام سيادة العراق ووحدة أراضيه. غير أنه يجدر التذكّر بأن اللجنة الخاصة استمرت في الوقت نفسه بالقيام بأعمال التفتيش الدؤوبة والناجحة ورصد مرافق العراق ذات الاستخدام المزدوج. وقد ضمنت هذه الأنشطة عدم تمكن العراق من تطوير أي مواد محظورة وإنتاجها وتخزينها.

يحتوي الملف وصفاً شاملاً ودقيقاً إلى حد بعيد للعديد من أهم الأحداث والتطورات، بما في ذلك مجابهات كانت تحصل أحياناً بين مفتشي الأمم المتحدة والعراقيين. ومع ذلك ينبغي إضافة ملاحظتين. عندما حاصرت اللجنة الخاصة وزارة الزراعة لمدة ثلاثة أسابيع في يوليو ١٩٩٢، لم يتمكن مجلس الأمن الدولي من الاتفاق على توجيه إنذار صارم للعراق بالسماح للمفتشين بدخول الوزارة، وذلك بسبب عدم استعداد مندوب الولايات المتحدة في مجلس الأمن للموافقة على توجيه الإنذار. وإذ تشجع العراق بهذا الانقسام في المجلس، فقد استمر في رفضه، واضطرت اللجنة الخاصة إلى الانسحاب من موقع كان، حسبما تأكد لاحقاً،

يحتوي كميات من المعلومات الوثائقية حول القدرات البيولوجية والقدرات الخاصة بالصواريخ الباليستية. وقد تم الحصول على معظم هذه المعلومات بعد ثلاث سنوات في أعقاب لجوء حسين كامل.

المواقع الحساسة والطرائق

هناك لحظة هامة أخرى في هذا التاريخ والتي، في رأيي، لم توصف بدقة في الملف الاستراتيجي. في يونيو ١٩٩٦، إثر قيام العراق بتكرار منع الوصول إلى مواقع تحت ذريعة دواعي الأمن القومي العراقي، طلب إليّ مجلس الأمن الذهاب إلى بغداد لفتح لي الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد إلى جميع المواقع التي تريد الأمم المتحدة تفتيشها. ونتيجة لذلك، فإنه في بيان صدر في الثاني والعشرين من يونيو ١٩٩٦، وقعه طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء آنذاك، ووقعته أنا بوصفي رئيساً للجنة الخاصة، تعهد العراق بإتاحة الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد إلى جميع هذه المواقع. وتعهدت اللجنة الخاصة، من جانبها، بأنها، في معرض الاضطلاع بمسؤولياتها وممارسة حقوقها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فإنها سوف تحترم احتراماً تاماً دواعي العراق الأمنية المشروعة. وحسبما يشير إلى ذلك الملف الاستراتيجي بحق، لم تتضمن الدواعي المشروعة صراحة امتلاك أسلحة دمار شامل محظورة. ورداً على السؤال المعقول الذي طرحه طارق عزيز حول الكيفية التي يمكن للجنة الخاصة أن تفي بها بذلك الالتزام فيما لو واجهت إحدى فرق التفتيش موقعاً كان يستخدمه رئيس العراق مقرأً مؤقتاً له، أوضحت مجموعة من الإجراءات التي سميت لاحقاً، "طرائق خاصة بالمواقع الحساسة"، وفي حال وصول فريق تفتيش إلى موقع ادعى فيه العراق بهواجس أمنية مشروعة، عندئذ يفرض الفريق على الفور طوقاً أمنياً على الموقع ويتم إيقاف جميع التحركات إلى داخل الموقع وخارجه، ويتم تجميد جميع الأنشطة داخل الموقع، ويتم استدعاء مسؤول عراقي رفيع المستوى دون تأخير وإتاحته لفريق التفتيش لتأمين دخول فوري للموقع. وتقوم مجموعة من المفتشين (أربعة أو خمسة)، مع المسؤول رفيع المستوى، بدخول الموقع ومعاينته لتحديد ما إذا كانت المواد والوثائق وما يتصل بها من أنشطة ذات "طبيعة محظورة". وتستغرق مجموعة الدخول ما تحتاج إليه من الوقت للقيام بالمعاينة، وإذا ارتأى رئيس فريق التفتيش ضرورة توضيح أي شيء له "طبيعة محظورة" تكون لديه الحرية التامة لاستدعاء فريق التفتيش بكامله للقيام بتفتيش "اعتيادي".

بعد حصولي على حق دخول كل موقع في البلد، قمت بتحديد الطرائق التي تليبي اهتماماتي بسلامة المفتشين، لتجنب قيام الحراس العراقيين بإطلاق النار عليهم. علاوة على ذلك، فقد ضمنت الطرائق ضمناً حقيقياً دخول أي مكان - بما في ذلك حجرات الرئيس - في حال وجود أسباب تدعو إلى الاشتباه بوجود مواد ذات صلة مخبأة هناك. كانت مزاي الطرائق أولاً إمكانية حماية المزيد من الأسرار التي لا صلة لها بأسلحة الدمار الشامل العراقية، وثانياً إمكانية تجنب مجابهة مباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، كان من الواضح أن مجلس الأمن، وبالتحديد الولايات المتحدة، لم تكن لديه الرغبة في منتصف التسعينيات في التدخل العسكري لفرض دخول المفتشين. وفيما لو حدث تدخل، خلافاً لجميع الغرائز السياسية، على شكل حملة قصف بالقنابل، فإنه لم يكن ليحلّ مشكلة أسلحة الدمار الشامل العراقية.

لقد أسفر التركيز الطاعني على قضية المواقع الحساسة ومسائل إمكانية الوصول عموماً عن نتيجة غير موفقة، مفادها أنه تم إهمال بعد أهم بكثير من عمل اللجنة الخاصة، أي مهمة الحصول على معلومات وتحليلها لإثبات ما سُمي مهنيّاً، "الموازنة المادية"، بين حيازات العراق من الأسلحة من خلال الإنتاج والاستيراد من جهة، وبين الاستهلاك من خلال الاستخدام والتجارب والتخزين والتدمير من جهة أخرى. وهكذا، فإن الحساب شبه التام لقدرات أسلحة العراق الذي أُنجز عن طريق التحقيقات استناداً إلى تحليل علمي حجته المجابهات المتكررة بشأن الوصول إلى المواقع والحملة ذات الباعث السياسي لاختبار تقيد العراق بالتزاماته بتوفير وصول فوري وغير مشروط وغير مقيد. إن الانتقاد الجوهري الواجب توجيهه ضد الوصف العام الذي قدمه الملف الاستراتيجي لأنشطة اللجنة الخاصة هو عدم فهم الدور المسيطر الذي لعبه التحليل العلمي مقارنة بالمسألة السياسية المتعلقة بالوصول إلى "المواقع الحساسة"، وهي مسألة مرئية على نحو أكثر (ولكنها ثانوية).

إضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المعلومات الاستخبارية المفرطة في التقيظ التي قدمتها الدول الأعضاء للجنة الخاصة كانت عديمة الأهمية وهامشية للغاية في عملية تحديد برامج أسلحة الدمار الشامل ووضع الموازنة المادية. ومع ذلك، فإن بعض أكثر المعلومات الاستخبارية فائدة جاءت من المراقبة التي قامت بها طائرات U2 التي كانت تديرها اللجنة الخاصة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٧٠٧ (١٩٩١)،

والتي كانت تشغلها الولايات المتحدة؛ وقد شاركت دول أخرى في فحص الصور الناتجة، وهو عمل يحتاج إلى عمل مكثف.

نهاية اللجنة الخاصة

تم حل اللجنة الخاصة في أعقاب فترة عاصفة سجلت الدبلوماسية العراقية خلالها انتصارات في إحداث انقسامات بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. تختلف الآراء حول حكمة إجراءات مجلس الأمن التي انبثقت عن هذه الانقسامات. في رأيي، ومع الاستفادة من إدراك ما جرى في الماضي، فإن قرار التخلي عن عمليات اللجنة الخاصة كان خطأً وتخطأً فادحاً. في تقريرتي النهائي المقدم إلى مجلس الأمن في إبريل ١٩٩٧، وفي مقابلة واسعة النطاق جرت لاحقاً مع مجلة *Arms Control Today* (مارس ٢٠٠٠)، خلّصت إلى استنتاج مفاده أن العراق بات منزوع السلاح بصورة أساسية. يلخص ريتشارد بتلر في كتابه عن العراق^١ أنه في نوفمبر ١٩٩٨، قدّر أنه من الممكن تحديد مصير المتبقي من قدرة أسلحة الدمار الشامل العراقية من خلال أعمال تفتيش إضافية تستغرق بين أربعة وستة أسابيع. لذلك فإن السؤال الواجب طرحه هو: لماذا لم يكن بالإمكان إعطاء وقت كافٍ للجنة الخاصة برئاسة بتلر كي ينجز مهمته. وبدلاً من ذلك اعتمد مجلس الأمن في السابع عشر من ديسمبر ١٩٩٩ القرار رقم ١٢٨٤ الذي أنشئ بموجبه جهاز تفتيش جديد، هو لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. وقد رفض العراق القرار لكونه، خلافاً للقرار الأصلي رقم ٦٨٧ (١٩٩١) لم يبين بوضوح أن العقوبات سوف تُرفع حالما يتم إجراء تحليل كامل لمصير أسلحة الدمار الشامل. وقد ألغى هذا الرفض أي فرصة لدخول لجنة الأمم المتحدة العراق في مرحلة مبكرة؛ وبعد ثلاث سنوات فقط من تبني القرار حصل السراح للمفتشين بالدخول، وذلك حين تعرض العراق لضغط قوي من مجلس أمن توّحد لفترة مؤقتة ومن خلال حشد عسكري في منطقة الخليج بزعماء الولايات المتحدة.

1-Richard Butler, *Saddam Defiant: the Threat of Weapons of Mass Destruction and the Crisis of Global Security* (London: Weidenfield & Nicholson, 200)

الإطار الاستراتيجي

كان بإمكان الملف الاستراتيجي توسيع فهم برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية فيما لو تضمن وصفاً للإطار الاستراتيجي في منطقة الخليج. من منظور العراق، كانت إيران تحت حكم إسلاميين أصوليين من الشيعة هي التهديد الرئيسي لخليج مستقر يسيطر عليه العراق. فقد كان العراق وإيران في حالة حرب في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨. وقد اعتبرت القيادة في بغداد هذه الحرب بأنها تعكس الدور الاستراتيجي للعراق بوصفه (حارس بوابة) للأمة العربية ضد تغلغل فارسي باتجاه الغرب داخل الأراضي العربية. وكانت دول الخليج التي يحكمها السُّنة والغنية ولكن الضعيفة عسكرياً، من العربية السعودية حتى عُمان، تُعتبر فريسة سهلة لإيران المقاتلة.

خلال سنوات الحرب الثاني، تعلمت بغداد أن إيران، الذي يناهز عدد سكانها ثلاثة أضعاف سكان العراق؛ كانت عدواً هائلاً لا يمكن التكافؤ معه إلا باللجوء للأسلحة الكيميائية. واستنتج العراق أن الدور الذي خصصه هو لنفسه بوصفه حامياً لعرب الخليج يحتاج إلى أسلحة دمار شامل للتعويض عن النقص العددي. وقد سمع موظفو اللجنة الخاصة الذين استجوبوا الكيميائيين والبيولوجيين العراقيين بوضوح أن تطوير أسلحة العراق كان يستهدف خصماً رئيسياً واحداً - ألا وهو إيران. إضافة إلى ذلك، فإن الزعامة العراقية لا بد أنها كانت تدرك طموحات إيران المتصلة بالأسلحة النووية الإيرانية (وبالعكس).

كان ينبغي لهذه الحقائق الاستراتيجية أن تؤثر في تحليل أجهزة الاستخبارات، فضلاً عن كاتبي "الملف الاستراتيجي". إن فهم أفضل لنفاذ بصيرة الزعامة العراقية للموقف الاستراتيجي في الخليج، ولأهمية أسلحة الدمار الشامل في هذا السياق، كان من شأنه أن يساعد على الإجابة عن الأسئلة بشأن البواعث العراقية. إن تنافس إيران طويل الأجل من أجل السيطرة السياسية في الخليج جعل من الضروري في نظر العراقيين السعي إلى متابعة برنامج عراقي مكافئ في مجال الأسلحة النووية. ولكن لما كان كل من العراق وإيران لا يزالان منهكي القوى بعد حرب ١٩٨٠ - ١٩٨٨، لم يتم النظر إلى وقوع نزاع مسلح مع إيران بأنه وشيك خلال التسعينيات. ولذلك استطاع العراق تركيز جهوده في مجال الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية على تطوير جودة الأسلحة، مثل تركيز غاز الأعصاب وتحسين قدرته الثنائية وإضافة جودة إلى

أبحاثه في مجال VX بدلاً من محاولة استعادة مخزونات غير ثابتة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية بهدف استخدامها في وقت مبكر. إن استخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية ضد غزو أمريكي محتمل لم يكن يُعتبر فعالاً بالنظر إلى ما كان يملكه الخصم من حماية ذات جودة ضد مثل هذا الاستخدام وبالنظر إلى سرعة حركة قواته. حتى في عام ١٩٩١ عندما كانت القوات العراقية تمتلك مخزوناً جيداً من الأسلحة الكيميائية وكانت مدربة على استخدامه لم يستخدم العراق هذه القدرة. ومع إبقاء هذا الأمر نصب الأعين، كان ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لبرامج العراق وتطويره بدلاً من التركيز على إنتاج وخزن الأسلحة البيولوجية والكيميائية.

الجوهر - أسلحة العراق البيولوجية والكيميائية

لقد أدت سلسلة الأحداث الدراماتيكية السياسية التي أحاطت بمختلف المجاهبات مع العراق إلى تحويل انتباه الحكومات ووسائل الإعلام عن العمل المهني والمنهجي الذي قامت به اللجنة الخاصة والوكالة الدولية. يحوي الملف الاستراتيجي الكثير لمعالجة أوجه التقصير هذه من خلال أطروحاته المنصفة، والتي استندت إلى أبحاث جيدة لمنجزات أعمال التفتيش. كان برنامج الأسلحة البيولوجية هو سر العراق المحاط بأشد الحراسة. فقد حاول العراق منذ إبريل ١٩٩١ جاهداً إخفاء المواد والأنشطة. وكان الكشف عن هذا البرنامج في ربيع ١٩٩٥ نصراً لأساليب ومهارات المفتشين. وكان هناك استخدام جيد لمجالات التقدم التي أُحرزت في التسعينيات في ما يخص الحمض النووي. إن البدء في أنشطة الرقابة المستمرة في أواخر سنة ١٩٩٣ - بعد إعاقة عراقية مطولة - كان يعني أن جميع المرافق البيولوجية الرئيسية، بما في ذلك مخابر الجامعات والمشافي، فضلاً عن المراكز الصحية والمخابر البيطرية ومرافق الإنتاج، مثل مرافق تجهيز الأطعمة، أصبحت تخضع لتمحيص مستمر. وجنباً إلى جنب مع المعطيات الجديدة بشأن واردات العراق من المواد البيولوجية، فإن النتائج التي كشفت عنها أنشطة التفتيش والرقابة وفرت دليلاً مقنعاً على أن العراق قد حاز بالفعل على أسلحة بيولوجية. في يوليو ١٩٩٥، أقر العراق بذلك، وهو إفشاء تلاه هروب حسين كامل. وفي وقت لاحق، أضاف العراق معلومات أخرى وسلم بعض الوثائق القليلة. يصف الملف بتفصيل جيد هذا التقدم البطيء المثبط للهمة والتنفيذ المتردد والمتناقض في أحيان كثيرة من جانب العراق

لالتزاماته في مجال تقديم المعلومات. ويلاحظ الملف أن العراق، على الرغم من اعترافه بإنتاج عوامل حرب بيولوجية، أصر على أن جميع هذه الأسلحة والمواد المتصلة بها قد دمرت في صيف عام ١٩٩١. ويستنتج الملف أنه بالنظر إلى غياب إفشاء تام وقابل للتحقق لجميع الأنشطة، لم يقدم العراق دليلاً على إنهاء برنامجه الهجومي. وبالإضافة إلى الدليل الذي جمعته اللجنة الخاصة أثار هذا شكوكاً جدية حول تأكيد العراق أن البرنامج قد أزيل حقاً في سنة ١٩٩١.

إن السؤال الذي يمكن طرحه هو ماذا يعني الملف الاستراتيجي بكلمة (البرنامج). إن كميات عوامل الأسلحة البيولوجية الحية المنتجة مثل الأنتراكس، Anthrax والبوتولينوم Botulinum كما ورد بالملف، تتوافق مع ما كانت اللجنة الخاصة قد أبلغت عنه في سنة ١٩٩٩. ولكن في حال عدم تدمير هذه العناصر حسبما أعلن العراق في سنة ١٩٩١، من الصعب على هذه المواد الاحتفاظ بقوتها الفتاكة لفترة تزيد على عشر سنوات بعد إنتاجها، وقد تم تدمير منشأة الحكم بالكامل في سنة ١٩٩٦، وكانت مرفق التطوير والإنتاج الذي كان بمثابة العمود الفقري لبرنامج الأسلحة البيولوجية. بالإضافة إلى ذلك فقد تم تدمير منشأة المثنى وسلمان باك أولاً من خلال القصف أثناء عملية عاصفة الصحراء في سنة ١٩٩١ ومن ثم من خلال التدمير المنهجي الذي قامت به اللجنة الخاصة.

وعلى نقيص برنامج الأسلحة البيولوجية العراقي السري، فقد عرف الكثير من البداية عن برنامج الأسلحة الكيميائية العراقي الواسع واستخدام الأسلحة الكيميائية ضد الأكراد في العراق وعلى نحو هائل ضد إيران خلال الحرب العراقية - الإيرانية. يقدم الملف الاستراتيجي عرضاً ممتازاً وعالي الموثوقية لذلك البرنامج ومنشئه وتطويره، وأخيراً حساب مكوناته. كانت توجد كميات كبيرة من عناصر الحرب الكيميائية والذخائر اللازمة لإيصالها. وقد أحصت اللجنة الخاصة أكثر من ٥٥٠٠٠ قطعة ذخيرة حسبما أعلن بعد حرب الخليج في سنة ١٩٩١. إضافة إلى ذلك، كان قد تم أثناء الحرب تدمير ما يقرب من ٤٥٠٠٠ قطعة وفقاً لما أعلنه العراق. ولم تستطع اللجنة الخاصة التحقق من هذا الرقم الأخير إلا جزئياً. وجرى استيراد كثير من الذخائر غير المملوءة لأغراض الحرب الكيميائية، ولكن صناعة الذخائر الذاتية لدى العراق كانت قادرة على إنتاج طرازات محلية، وباستثناء واحد، فإن جميع أنواع الذخائر - معظمها

قذائف مدفعية وقنابل جاذبية - كانت أسلحة للاستخدام في ميادين القتال. وكانت الرؤوس الحربية الصاروخية الخاصة التي يتراوح عددها بين ٤٣ و ٤٥ رأساً، والتي تتركب على صواريخ الحسين (ذات مدى يقارب ٦٠٠ كم) هي فقط التي كان يمكن أن تكون ذات قيمة استراتيجية في منطقة الخليج. إن معظم عناصر الحرب الكيميائية التي بقيت في العراق كانت محفوظة في مرفق التطوير والإنتاج والتخزين الواسع في مؤسسة المشنى، حيث بنت اللجنة الخاصة مرفقين للتدمير، أحدهما لعناصر الأعصاب والآخر لغاز الخردل. وقد عمل هذان المرفقان بكامل طاقتهما على مدى عامين ونيف، من سنة ١٩٩٢ إلى ١٩٩٣، إلى أن اكتمل تدمير عناصر الحرب المخزنة. وحتى بعد هذا العمل الهائل، بقيت مواد كيميائية في مراحل تلف مختلفة. ومع ذلك، فقد تم في الحقيقة التخلص من أسلحة العراق الكيميائية باستثناء واحد، وهو عنصر الأعصاب VX البالغ الشدة. كان العراق قد اعترف في البداية، بأنه لم ينتج سوى كميات مخبرية من عنصر VX. ولكن أعمال التحريات والتحليل الفعالة التي أجراها علماء اللجنة الخاصة كشفت هذه الخديعة، مما اضطر بغداد إلى الاعتراف بإنتاج ٣.٩ طن من الأطنان. ويوضح الملف الاستراتيجي على نحو صحيح أن العراق كان قد استورد ألفي طن من مادة الكولين، وهي سليفة لإنتاج عنصر VX. وقد أعلن العراق أنه دمر كمية الكولين من جانب واحد، وهو بيان لم تتمكن اللجنة الخاصة من التحقق منه. وبالتالي، كان من المحتمل أن يكون العراق قد احتفظ بقدرة سلائف لإنتاج عنصر جديد. وكانت اللجنة الخاصة التي اتخذت خطوات خاصة لتدمير مواد الإنتاج المقاومة للتآكل، مثل المفاعلات الكيميائية المبطنة بالزجاج، قلقة على نحو خاص بشأن إمكانية إنتاج عنصر VX مستقبلاً وسليفته، إذ إن هذين المركبين هما أقل تآكلاً، وبالتالي يمكن إنتاجهما في مفاعلات فولاذية. كانت مشكلة عنصر VX إحدى مسألتين رئيسيتين متبقيتين عندما انتهت أعمال تفتيش اللجنة الخاصة (وكانت المسألة الأخرى هي وسائط النمو في برنامج الأسلحة البيولوجية).

على أن الملف الاستراتيجي يوضح عن حق أنه كانت الإعلانات العراقية تتميز بنزعة التعديل لتؤكد النتائج التي توصلت إليها اللجنة الخاصة، بدلاً من تقديم معلومات معدلة بناءً على مبادرة ذاتية من العراق ويمكن للعراق التحقق منها فيما بعد. لقد أثرت هذه التناقضات والمناورات العراقية تأثيراً كبيراً في محوري الملف، الذين أعلنوا أن العراق واصل جهوده للحصول على عنصر كيميائي وتجهيزات ومعرفة وتدريب.

ولكن لم يتم توضيح أساس هذا البيان. كما أنه كانت هناك أهمية للبيان الذي جاء فيه "أنه من المحتمل إلى حد كبير أن يكون العراق قد استمر في أبحاث في مجال الأسلحة الكيميائية مقسمة إلى فئات ويمكن إنكارها، مثل الجهود لتطوير أجهزة أكثر فاعلية لتركيز عنصر الأعصاب". وفي أجزاء أخرى، يقول النص إن العراق "ربما واصل إجراء أبحاث في هذا المجال". في رأيي، كانت هذه جميعها استنتاجات معقولة (على الرغم من أن عبارة "إنها تنطوي على مجازفة كبيرة" كان يمكن أن تكون أفضل من "على الأرجح إلى حد كبير")، بالنظر إلى أن سياسة العراق، حسبما صرح بذلك لي حسين كامل واستناداً إلى الخطط التي عثرت عليها اللجنة الخاصة، كانت تقضي بتهئية مرافق للاستخدام المزدوج في الصناعة الكيميائية المدنية لغرض "إنتاج مكونات ثنائية للذخائر عند الحاجة". كانت هذه السياسة دالة على ما واجهه العراق من صعوبات عند محاولة تثبيت عناصر الحرب الكيميائية، بنتيجة أن قوة فتك العناصر المخزونة تنزع إلى أن تفسد بسرعة. لذلك فإنه من المحير نوعاً ما أن نقرأ في فصل لاحق إشارة إلى عوامل أسلحة كيميائية ومخزونات سلائف مخبأة، والقول إن "العراق ربما نجح في الاحتفاظ بمخزونات من السلائف الأساسية لعناصر الأعصاب". وتقول الدراسة أيضاً إن العراق قد يكون احتفظ بسلائف ثابتة تكفي لصنع بضع مئات أطنان من السارين والسيكلوسارين وكمية ماثلة من VX. إن ما قيل عن سلائف ثابتة معقول، ولكن بحلول شهر سبتمبر ٢٠٠٢، فإن احتمال أن يكون العراق قد تمكن من الاحتفاظ بأي مخزون من عنصر VX، كان احتمالاً ضئيلاً بالنظر إلى الصعوبات المعروفة تماماً في تثبيته، حتى تنظيم التثبيت برهن على أنه مشكلة رئيسية. إضافة إلى ذلك، فإن اقتراح "العديد من مئات الأطنان" يبدو لي بعيداً عن الواقع ولا يتناسب مع ما كان ممكناً. ومن جهة أخرى، فإن الافتراض بأن الاحتفاظ بذخائر لم يكن مشكلة كان صحيحاً بالتأكيد: لا بد أن بعض كميات من الذخائر القديمة غير المعبأة بقيت كجزء من المائة ألف ونيف من قطع الذخيرة التي احتفظ بها العراق قبل حرب الخليج الأولى، وكان العراق قادراً تماماً على أن ينتج محلياً ذخائر للاستخدام في ميادين القتال.

يلاحظ الملف الاستراتيجي أن التهديدات الإقليمية لم تستلزم تعبئة عراقية كاملة النطاق، ولكن من شأن هجوم عسكري أمريكي محتمل للإطاحة بنظام الحكم أن يجعل من الممنوع على نحو متزايد في ما يبدو قيام بغداد بحشد ما يمكنها حشده من الأسلحة الكيميائية. ومن الأفضل لو أن هذا البيان قد أرفق بمذكرة

توضيحية تقييدية، كما هو مذكور أعلاه، تفيد بأن العراق لم يستخدم الأسلحة الكيميائية ضد التحالف الذي ترعته الولايات المتحدة خلال حرب سنة ١٩٩١، حين كان العراق يمتلك قدرة هائلة في مجال الأسلحة الكيميائية. وكان السبب مزيجاً من الردع وحقيقة أن الآثار الناجمة عن أسلحة العراق الكيميائية البسيطة نسبياً في ميدان المعركة ستكون متواضعة على قوة حديثة، محمية جيداً وسريعة الحركة. ويضيف الملف الاستراتيجي أنه كان من غير المحتمل حيازة العراق ما أساءه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية قدرة "هجومية" في مجال الأسلحة الكيميائية، غير أن مخزوناتة ربما شملت مئات من أطنان عنصر الخردل وغازات الأعصاب، وربما VX.

إن هذا التقييم الوارد في الملف بشأن كمية عناصر الأعصاب المتبقية لا يتوافق مع ما كان ينبغي توقعه بالنظر إلى عدم الثبات المتأصل في مخزونات الأسلحة الكيميائية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الاستنتاج الشامل بأن الترسانة لم تكن كافية لعمليات عسكرية هجومية متواصلة وعدم احتمال أن تلحق خسائر بشرية عسكرية ذات شأن بقوات جيدة التدريب والتجهيز - حتى وإن أمكنها تعقيد العمليات - إنما هو تقييم صحيح قائم على أدلة قاطعة.

قيّم الملف قدرة العراق على إيصال أسلحة كيميائية بواسطة الصواريخ أو على متن طائرات لمسافات أطول (٤٠٠ كيلو متر ونيف) ضد مناطق لوجستية خلفية وأهداف مدنية بأنها محدودة نسبياً. وإن أحد الأسباب التي ساقها التقييم عن حق تأييداً لهذا البيان هو أن عنصر الأسلحة الكيميائية سوف يدمر عند الارتطام. حاول العراق اعتماد صمامات تقاربية مختلفة، ولكن سرعة رؤوس الصواريخ الحربية لدى اقترابها من الارتطام أحبطت جميع المحاولات للعثور على حلول فنية، بما في ذلك التجارب بواسطة المظلات من أجل إبطاء سرعة هبوط الرؤوس الحربية.

عموماً فإن مناقشة الملف لقدرة الأسلحة الكيميائية العراقية وما تشكله من تهديد تشوهت من جراء عدم أخذ كاتب الملف السياسيين العراقيين في الاعتبار الكافي، كما جاء في تقرير اللجنة الخاصة إلى مجلس الأمن، ومفاده أنه بعد أن تم تدمير ترسانات العراق من أسلحة الدمار الشامل في منتصف التسعينيات، فإنه لم يكن مهماً بإنتاج أسلحة بيولوجية وكيميائية من أجل التخزين - إذ إن العراق اعتبر تلك الأسلحة بأنها

موجودات تكتيكية وليست استراتيجية - إن هذه الأخيرة فقط هي التي كانت ستحتاج إلى تخزين طويل الأجل. وكان العراق يرمي بدلاً من ذلك إلى الإبقاء على إمكانية البدء في الإنتاج على الفور، إذا استدعت الحاجة إلى ذلك. وأجمع خبراء اللجنة الخاصة على هذا التقييم الذي انعكس أيضاً في ما قاله حسين كامل لي لدى حصولي منه على معلومات في الأردن في خريف سنة ١٩٩٥. كان من شأن الملف الاستراتيجي أن يتحسن كثيراً لو أن كاتبه أخذوا هذه المعلومات في الاعتبار، التي كانت معروفة على نطاق واسع ضمن المجتمع الدولي المعني بالحد من الأسلحة.

الصواريخ البالستية

يقدم الفصل الخاص بالصواريخ البالستية وصفاً ممتازاً استناداً إلى أبحاث جيدة لمختلف أنواع الصواريخ. ولكن هذا الوصف أفسدته للأسف أخطاء عديدة. فخلافاً لما جاء في الملف في الصفحة ٥٥، لم يتم تدمير أي صاروخ من نوع سكود خلال حرب الخليج في سنة ١٩٩١. كما لم يتم خلال هذه الحملات تدمير أي منصة متقلة لإطلاق صواريخ سكود. لذلك ينبغي إبقاء هذه الحقيقة نصب الأعين لدى الحكم على الفاعلية الكامنة للضربات الاستباقية. وإن النقطة الأخرى التي اختلفت فيها اللجنة الخاصة مع تقديرات الاستخبارات الأمريكية والبريطانية على السواء تتعلق بعدد من الصواريخ المتبقية من طراز سكود (الحسين)، إذ كان الحكم الذي توصلت إليه اللجنة الخاصة هو أنه من بين الصواريخ التي سلمها الاتحاد السوفياتي خلال الثمانينيات وعددها ٨١٩ صاروخاً، فإن صاروخين فقط على الأغلب - لم يتم تحليل مصيرهما حين أنهت اللجنة الخاصة نشاطاتها في ديسمبر ١٩٩٨. ويعالج الملف الاستراتيجي هذه المشكلة بدهاء حين يقول إن الكميات المتبقية المحتملة تعادل "قوة صغيرة" (ص ٤٠)، "عدداً صغيراً" (ص ٥٣)، "قوة صغيرة جداً" (ص ٥٠)، "قوة صاروخية صغيرة جداً وعدداً صغيراً" (ص ٦٨). ومع ذلك أففي الخاتمة زيدت عبارة "ربما عدداً صغيراً من الصواريخ" في تقييمات أسوأ الحالات إلى "عشرات من الصواريخ" أو "يرجح أن يكون العدد نحو عشرة" (ص ٧٢). وهكذا، من تقييمات شديدة الحذر في الفصول الفنية، يقفز الملف الاستراتيجي إلى عشرات عدة أو عشرة من الصواريخ، وإن يكن مرفقاً بتحذير عرض سيناريو أسوأ حالة؛ ورد هذا في الفصل الختامي الذي يُحتمل أن يكون الجزء الوحيد الذي يطالعه

السياسيون والصحفيون. إن هذه القفزة لا يعللها التحليل على نحو وافي ولا يثبت صحتها. كان من المحتمل أن تكون هناك مسألة صواريخ تم استيرادها من مصدر أجنبي (ربما غير روسي)، ولكن لا يبدو أن وكالات الاستخبارات الغربية اكتشفت أي شيء ذي شأن في هذا الصدد.

كان هناك احتمال بعيد بأن العراق ربما نجح عبر أعماله وتلاعبه بخصوص الصواريخ الأقصر مدى (المسموح بها إلى مدى أقصاه ١٥٠ كم) في إنتاج صاروخ أطول مدى من صنع محلي، وهو أمر غير محتمل، لأن اللجنة الخاصة أولت اهتماماً كبيراً لتدمير الآلات بالغة الدقة والعُدَد الآلية التي لا غنى عنها في صنع محرك صاروخ من نوع سكود. ويذكر كاتبو الملف الاستراتيجي أنه من غير المحتمل أن يكون العراق قد تمكن من استعادة قدراته السابقة في مجال إنتاج الصواريخ بعيدة المدى، وهو أمر كان سيحتاج إلى مساعدة خارجية هامة. وبالتالي، فإن صواريخ مخابئة تم إنقاذها من الصواريخ التي تم استيرادها من الاتحاد السوفياتي وعددها ٨١٩ صاروخاً هي فقط التي كان بإمكانها أن تشكل قوة صاروخية عراقية في سنة ٢٠٠٢.

هذه هي نقطة الضعف في التقييم الوارد في الملف الاستراتيجي، حيث إن الأعداد المذكورة في الفصل الختامي لا يدعمها التحليل السابق. يقر الملف الاستراتيجي بأن اللجنة الخاصة قد أصرت على أن صاروخين فقط كحد أقصى لم يتم تحليل مصيرهما، ولكنه ينحي هذا جانباً حين يشرح أن بعض هذا التعليل كان يستند إلى تصريحات عراقية لم يكن بالإمكان إثباتها بوسائل مستقلة. من منظور مسؤول سابق في اللجنة الخاصة، لا يسعني إلا أن أصر على أنه تمت مراجعة الأعداد التي قدمتها اللجنة الخاصة والتحقق منها بفضل قدر هائل من الأدلة الوثائقية وعملية إعادة مضمينة لمحتويات ساحات خردة صواريخ تم شحنها في عام ١٩٩٧ إلى الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا، وقد تمت تسوية الاختلافات في تلك العملية. إضافة إلى ذلك، فإن عدم تعليل وجود صاروخين ينبغي ألا يُفهم بالضرورة على أنه دليل على وجود أي صاروخ صالح للعمل.

المسائل النووية

في أغلب الأحيان يتم تجاهل كون الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تعلل بالكامل قط مصير قدرة الأسلحة النووية العراقية. ومع ذلك فقد تمت معرفة ما فيه الكفاية، حسبما جاء في الملف الاستراتيجي كي تتمكن الوكالة الدولية من أن تقول بثقة في ديسمبر ١٩٩٨ إن برنامج الأسلحة النووية العراقي المحلي لم ينتج أكثر من بضعة غرامات من المادة النووية الصالحة للاستخدام - في مجال الأسلحة قبل سنة ١٩٩١. إن العناصر الأساسية لقدرة العراق قبل الحرب على إنتاج مادة كهذه إما أنها قد دُمّرت في حرب الخليج سنة ١٩٩١ أو تم تفكيكها لاحقاً تحت إشراف الوكالة الدولية.

لقد أتاح نظام المراقبة الذي أنشأته الوكالة الدولية في منتصف التسعينيات أدوات فعالة للكشف عن الجهود العراقية الرامية إلى بناء مرافق لإنتاج مادة نووية تصلح لاستخدام الأسلحة بكميات كبيرة. وقد ورد ذكر هذا بشكل صحيح بالكامل في الملف الاستراتيجي الذي مع ذلك يُلاحظ أنه منذ سنة ١٩٩٨ بدا وكأن العلماء والخبراء الفنيين العراقيين كانوا يعملون معاً. وعلى أي حال، فإن التأثير المدمج للتدمير والمراقبة الفعالة قد أعطى الوكالة الدولية ما يكفي من الثقة لتعلن أنها كانت فهماً جيداً لبرنامج العراق النووي. حتى وإن لم يكن قد تم تعليل مصير عدد من عناصر الإنتاج مثل الفارزات ومكونات الأسلحة ولا سيما تلك المتعلقة بتصميم الرؤوس الحربية مثل عدسات التفجير.

بيد أن مؤلفي الملف تأثروا على ما يبدو بتعاون العراق مع الوكالة الدولية الذي يتباين بشكل مؤاتٍ مع علاقة العراق مع اللجنة الخاصة. ويقول الملف إن العراق بدأ في تكوين علاقة جيدة مع الوكالة الدولية (ص ٢٣). إنني شخصياً كنت سأعتبر هذا السلوك العراقي سبباً لأكون متشككاً ويقطاً ضد أي خداع ممكن. إن العلاقة الودية أحياناً بين كبير مفتشي الوكالة الذي هو نفسه كان ذات يوم مصمم أحد المفاعلات في موقع التويثة النووي وبين العلماء العراقيين، وهي العلاقة التي تخللتها دعايات كثيرة على حساب أساليب التفتيش الاقتحامي الذي كانت تتبعه اللجنة الخاصة، قد اهتزرت نوعاً ما عندما تم الكشف عن برنامج الأسلحة النووي السري الذي تم تنفيذه على عجل بعد هروب حسين كامل في أغسطس ١٩٩٥.

كان من الواضح أن بغداد استبقت اهتماماً قوياً بتحسين قدرتها في مجال الأسلحة النووية من جراء الوضع الأمني في الخليج والبرنامج النووي الإيراني الذي حظي بدعاية قوية، والذي كان موضع شك كبير، حتى قبل أعمال الكشف الأخيرة، في أنه كان يتضمن محتوى يتعلق بالأسلحة. لم يكن من المتوقع لدولة أخرى سوى العراق أن تأخذ على عاتقها مسؤولية ردع تهديد إيراني نووي محتمل ضد العراق. وفي الوقت نفسه على أي حال، فإن إمكانية رؤية وتتبع آثار أي برنامج عراقي يتعلق بالأسلحة النووية جعل من غير المرجح كثيراً أن تكون بغداد قد بدأت جهداً سريعاً جديداً. إن الوصف الوارد في الملف الاستراتيجي في ما يخص ملف الأسلحة النووية ليس غنياً بالتفاصيل، ولكن الخاتمة تسلم من دون مزيد من الفحص بتقييم الوكالة الدولية الذي ربما كان جيداً بما فيه الكفاية. يخلص الملف الاستراتيجي إلى الاستنتاج بأن العراق ربما كان يحتاج إلى سنوات لإنتاج سلاح نووي بمادة منتجة محلياً، ولكنه يلاحظ أن المدة الزمنية لصناعة قنبلة كان يمكن أن تكون أقصر بكثير لو تمكن العراق من الحصول من مصدر خارجي على مادة نووية كافية تصلح لصنع الأسلحة. ويذكر الملف أن العراق أو أي دولة أخرى أو جماعة أخرى لم تتمكن من الحصول على مادة انشطارية كافية من "السوق السوداء" من أجل سلاح نووي، ولكن الملف يحمي نفسه بالقول إنه لا يمكن استبعاد مثل هذه الحيازة. ومن المهم أن كاتب الملف لم يقعوا في شرك إعطاء مصداقية للقصة التي تم تكذيبها الآن بشأن استيراد اليورانيوم من النيجر.

الخاتمة

إن أهم استنتاج ورد في تقييم الملف الاستراتيجي هو أن العراق قد احتفظ بطموحاته في كل مجالات أسلحة الدمار الشامل والصواريخ وأنه لا تزال لديه بعض القدرات. وإن السنوات الأربع التي انقضت دون عمليات تفتيش زادت من مستوى عدم التيقن.

وقد أيد الوضع الاستراتيجي في منطقة الخليج هذا الاستنتاج بقوة ولا بد أنه شكل حافزاً قوياً لتفسير معلومات غير دقيقة وغير مؤكدة في سياق سيناريو أسوأ الحالات. وإن الحافز القوي الآخر لتحويل المعلومات إلى تقييم مثير للهلوع هو ذكرى الارتباك الجماعي الذي حاق بالدوائر الاستخبارية لمعظم البلدان عندما استطاعت اللجنة الخاصة والوكالة الدولية الكشف عن أن جميع التنبؤات تقريباً قد بخست بشدة الحجم الفعلي والنوعية الفعلية لقدرة أسلحة الدمار الشامل العراقية. ومع إبقاء هذا نصب الأعين، يبدو أن الملف الاستراتيجي هو سرد رصين ومتوازن ولا يعيب بأي حال من الأحوال كاتبه الملف. وإن بعض البيانات واضحة الخطأ مثل احتمال وجود قوة صواريخ بالستية ومخزون من الأسلحة الكيميائية تشوه حقاً الانطباع الإجمالي، وحتى التقييمات غير الصحيحة تقابلها بعض التحفظات الموزنة.

حاولت في هذه المقالة النقدية أن أتجنب السقوط في شرك بعض قراءات الملف التي تنطوي على مفارقات تاريخية استناداً إلى ما نعرفه الآن. إن هدي هو تحليل الملف الاستراتيجي في ضوء ما أصبح معروفاً في سبتمبر ٢٠٠٢. ما هو وضع الملف الآن بعد أن تم الإعلان عن التقارير التي رفعها رئيس فريق المسح الذي جرى تنفيذه في العراق برئاسة ديفيد كاي؟ إن الإفادة التي قدمها ديفيد كاي أمام الكونجرس الأمريكي بأننا "كنا مخطئين" تشير إلى القلق الذي ساد قبل الحرب من أن العراق كان يملك أسلحة دمار شامل جاهزة للاستعمال. ولا تتوافر حتى الآن أجوبة عن الأسئلة بشأن قدرة العراق على إنتاج الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية. إن استمرار عمليات التفتيش، ولا سيما بالطريقة التي يقودها خبير محنك في اللجنة الخاصة، يمكن أن تلقي الضوء على ما كانت تقوم به فرق العلماء والخبراء العراقيين في مجال الأسلحة في الفترة من سنة ١٩٩٨ حتى اندلاع الحرب. هل كان بإمكان الصناعات الزراعية المدنية

والصحية المتداعية أن تحوي قدرات لإنتاج عناصر جديدة تصلح لصنع الأسلحة البيولوجية والكيميائية، بحيث يتم إخراجها "في الوقت المناسب" في حالة نشوب نزاع متجدد مع إيران أو الحاجة إلى قمع المعارضة الداخلية؟ إن هذه أسئلة جدية، لكنها لا تزال من دون إجابة. إن الملف الاستراتيجي يجمع ويركز ثروة من المعلومات وقد قدم، من هذا المنطلق، إسهاماً دائماً للجهود المستمرة للرد عليها.

استمرار المآزق في العلاقات بين ضفتي الأطلسي

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

الموضوع: استمرار المآزق في العلاقات بين صفتي الأطلسي

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

"تعليقات استراتيجية" (Strategic Comments) المجلد الحادي عشر، العدد السابع، سبتمبر ٢٠٠٥

تُشِير هذه المقالة أصلاً باللغة الإنجليزية في "تعليقات استراتيجية"، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمتها ونشرها باللغة العربية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

إن الأسماء والعلامات التجارية المسجلة في هذه المقالة لا تعني، حتى في حال غياب تعليقات محددة، أن هذه الأسماء مُستثناة من القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وذات العلاقة أو أنه يمكن لمن يشاء أن يستخدمها.

في حال الإشارة إلى هذه الورقة أو الاقتباس منها، يجب ذكر كامل التفاصيل عن المقالة باللغة الإنجليزية كما هي واردة في هذه الصفحة.

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ©٢٠٠٥. جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ©٢٠٠٥.

لا يُسمَح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستحدث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبق من الناشر.

Original Title: **Transatlantic Relations – Persistent predicaments**

Source: International Institute for Strategic Studies

Strategic Comments

Vol. 11, Issue 7, September 2005

This text was originally published in English in the 'Strategic Comments' magazine and is re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with the International Institute for Strategic Studies.

The use of registered names, trademarks, etc. in this publication does not imply, even in the absence of a specific statement, that such names are exempt from the relevant laws and regulations and therefore free for general use.

For any references/citations from this item, the source must be given as the original English article with full bibliographic details as given on this page.

English Version © 2005 International Institute for Strategic Studies

Arabic Translation and Version © 2005 Gulf Research Center

This work is subject to copyright. All rights are reserved, whether the whole or part of the material is concerned, specifically the rights for translation, reprinting, reuse of illustrations, broadcasting, reproduction on microfilm or in any other way, and storage in data banks. No part of this publication may be reproduced in any way without the prior written permission of the publisher.

المقدمة

بعد إعادة انتخاب الرئيس جورج دبليو بوش بسنة تقريباً، ضعفت حدة الطابع الراديكالي للأيديولوجية التي كادت تودي بحلف شمالي الأطلسي، وبدأت واشنطن بانتهاج سياسة خارجية أكثر مرونة وحرصاً. ويُعزى سبب هذا التحول إلى حقيقة أن أيديولوجية المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية فقدت زخمها وبريقها وربما مصداقيتها أيضاً. ومن هنا، فقد أدى انهك القيادة المدنية لوزارة الدفاع الأمريكية بقضايا العراق، أدى بالفعل إلى تقليص قدرة هذه القيادة على إعادة ترتيب التحالف الأمريكي - الأوروبي على أسس جديدة. وعندما أظهرت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس - التي تتمتع بثقة الرئيس بوش - قدراً من الاعتدال التقليدي تجاه أوروبا، كان الأوروبيون يدركون أن العلاقات بين ضفتي الأطلسي كانت على شفا الانهيار الكامل، مما جعلهم على استعداد للترحيب بأي اعتدال أمريكي، حتى وإن كان شكلياً أو رمزياً.

وعلى الرغم من أن التعاون الأمريكي - الأوروبي لم يتوقف قط، فإن هذا التوجه الأمريكي الجديد ساعد على تعزيز فرص التعاون بين ضفتي الأطلسي. فقد نسقت باريس وواشنطن جهودهما الدولية ونجحنا في استصدار قرار مجلس الأمن الدولي، الذي أفضى إلى الانسحاب السوري من لبنان. وخلال السنة الماضية، استطاعت إدارة بوش والحكومات الأوروبية الرئيسية أخيراً بلورة مواقف وسياسات متوافقة - إن لم تكن متطابقة تماماً - لمواجهة طموحات إيران النووية. غير أن المشكلة التي يواجهها الجانبان الأمريكي والأوروبي، تتمثل في أن عودة التعاون بينهما قامت على أساس الضعف الشديد الذي أصابهما. ففي حين يولّد هذا الضعف لدى الجانبين شعوراً بأن كلاً منهما بحاجة إلى الآخر، فإنه يؤكد أيضاً محدودية ما يمكنهما إنجازه، حتى وإن كانا متحدين. من هنا، يتبين أن عالمنا ليس بعالم التحالف بين ضفتي الأطلسي، وأن العصر الذهبي لهذا التحالف قد ولى.

الأسس الضعيفة

يبدو أن الضعف الأمريكي أكثر وضوحاً من الضعف الأوروبي. وخير دليل على ذلك هو المأزق الكبير الذي تواجهه الولايات المتحدة في العراق: ففي الوقت الذي يتعذر فيه عليها وقف حربها على التمرد، يبدو أن استمرار هذه الحرب يزيد الأمور سوءاً وتعقيداً. أضف إلى ذلك أن قدرة القيادة الأمريكية على استقطاب المجندين الجدد قد انخفضت إلى درجة أثارت قلق وزارة الدفاع الأمريكية بشأن قدرتها على مواجهة أي حالة طارئة جديدة. أما الخصوم المحتملون، ومن بينهم إيران، فقد استغلوا هذه الصعوبات وعدّلوا من سلوكهم على أساسها. ليس هذا وحسب، بل لقد سجل نفوذ ومكانة الولايات المتحدة أخيراً أدنى مستوياتها منذ عام ١٩٤٥.

ولا تقتصر هذه الصورة المتجهمّة على الصعيد الخارجي. فقد كشف إعصار كاترينا عن حقيقتين مزعجتين:

أولاهما: بعد مرور أربع سنوات على هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وعلى الرغم من تحذيرات الحكومة الاتحادية شبه المستمرة من احتمال وقوع هجوم إرهابي نووي أو بيولوجي، فقد فشلت هذه الحكومة في إخلاء إحدى المدن الأمريكية الرئيسية من السكان لإنقاذهم من إعصار كاترينا المدمر.

ثانيتهما: لقد كان معظم سكان مدينة نيو أورليانز New Orleans التي ضربها إعصار كاترينا من الفقراء والسود. وخلال التغطية الإعلامية لتطورات وتداعيات الإعصار، نقلت شبكات التلفزة صوراً مباشرة، أظهرت للعالم أن الولايات المتحدة لم تحقق بعد أي تقدّم يُذكر في مجال مكافحة معدلات الفقر العالية فيها، مما تسبب بإحراج الإدارة الأمريكية في جميع أنحاء المعمورة.

وقد أدت هاتان الحقيقتان إلى إضعاف بوش سياسياً. فمنذ إعادة انتخابه بأغلبية ضئيلة، وشعبية بوش - التي طالما اعتُبرت أساساً متيناً لسياساته بسبب التأييد الواسع الذي تحظى به في صفوف الناخبين اليمينيين - في انخفاض مستمر حتى أصبحت حالياً تحوم حول ٤٠٪ فقط. أما المحافظون الجدد فقد باتوا في قلق دائم، لأن أجندتهم تعطلت بسبب جملة من الأسباب القاهرة، ومنها: استمرار حرب العراق وأعباؤها المتزايدة، وتكاليف إعادة بناء نيو أورليانز والمناطق الساحلية الأخرى التي ضربها إعصار كاترينا المدمر،

والتي تُقَدَّر بنحو ٢٠٠ مليار دولار، إضافة إلى تسجيل الإنفاق الاتحادي مستويات عالية جداً، فضلاً عن تعهد الجمهوريين بأنه "يمكن للضرائب أن تنخفض، ولكنها لن ترتفع أبداً"، مما شكّل قيوداً كبيرة أضعفت الموارد المالية المتاحة لإدارة الرئيس بوش. في الوقت نفسه، لم تخفّف حدة غضب الليبراليين من سياسات بوش، بينما فقد المعتدلون ثقتهم بقدرة رئيسهم على الخروج ظافراً من المأزق العراقي. وهذا ما يفسر تعالي الأصوات المطالبة بوضع جدول زمني للانسحاب من العراق، حتى في صفوف الحزب الجمهوري الحاكم. وفي الحقيقة، تشكل قضايا العراق جوهر المأزق الأمريكي الحالي. ويعتقد فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama أن الإدارة الأمريكية تبدو الآن وكأنها "في مقامرة كبيرة في العراق"، وأن "نجاح أو فشل مجمل سياساتها الخارجية مرهون بنتيجة هذه المقامرة".

أما ضعف أوروبا، فيجب تقييمه على أساس التوقعات المتعلقة بمستقبل الاتحاد الأوروبي. ويكمن جزء من مشكلة الاتحاد الأوروبي في المبالغة في رفع سقف طموحاته. فعلى سبيل المثال، ركّز الأوروبيون أخيراً جميع ترتيباتهم ومعاهداتهم التأسيسية في "دستور" أوروبي واحد لجميع أعضاء اتحادهم. وفيما شكلت المعاهدات والترتيبات التي ضمنت لحمة الاتحاد الأوروبي إطاراً دستورياً وحدوياً فعالاً، فإن "المعاهدة الدستورية" لم تتضمن أي تعديل جوهري على النظام الأوروبي الذي كان قائماً قبل ظهورها. ولكنها جاءت بالدرجة الأولى كمحاولة لتعديل مبدأ اتخاذ القرارات بالإجماع - المعمول به حالياً في المنظومة الأوروبية، وذلك بأن توسعة الاتحاد الأوروبي جلبت معها تعقيدات جديدة جعلت من عملية اتخاذ القرار الأوروبي بالإجماع مسألة في غاية الصعوبة. وعندما سمّى الأوروبيون مجموعة معاهداتهم وقوانينهم ومبادئهم دستوراً، ثم طرحوه للاستفتاء العام الذي كانت نتيجته سلبية وخيبة للآمال في كل من فرنسا وهولندا، وجد الاتحاد الأوروبي نفسه أمام أزمة هددت وجوده من أساسه.

وكما هو الحال في الولايات المتحدة، فإن الأزمة الأوروبية الاستراتيجية مرتبطة أيضاً بضعف القيادة السياسية الأوروبية. فقد أدت المشاكل الشخصية والاستياء المتبادل الذي دام طويلاً بين حكومتي برلين وباريس المناهضتين للحرب على العراق من جهة، وحكومة لندن المؤيدة لها من جهة أخرى، أديا بالفعل إلى عرقلة الجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي من أجل استعادة توازنه بعد سقوط الدستور في استفتاءين

عامّين. ويتسرب مزيد من الضعف إلى الاتحاد الأوروبي بسبب تقلص سلطة أبرز ساسة أوروبا. فقد كانت نتائج الانتخابات الألمانية الأخيرة غير حاسمة: ففي حين تراجعت شعبية الائتلاف الحاكم الذي يضم الخضر والحزب الديمقراطي الاجتماعي، لم تفض الانتخابات إلى انتقال السلطة كلياً إلى الحزب الديمقراطي المسيحي المعارض. وفي فرنسا، رفض الرئيس جاك شيراك استبعاد محاولة الحصول على فترة رئاسية ثالثة. لكن الوعكة الصحية الأخيرة التي أدخلته أحد المستشفيات لفترة قصيرة أطلقت سباقاً علنياً على منصب الرئاسة المقبل بين رئيس الوزراء دومينيك دو فيلبان Dominique de Villepin، ووزير الداخلية نيكولا ساركوزي Nicols Sarkozy. أما رئيس الوزراء البريطاني توني بلير - الذي حقق سابقة عبر فوزه برئاسة الوزراء ثلاث مرات متتالية، للمرة الأولى في تاريخ حزب العمال البريطاني - فهو الرجل الذي كان مرشحاً لملء الفراغ الذي تعاني منه القيادة السياسية الأوروبية، وبخاصة بعد أن تولت بريطانيا أخيراً الرئاسة الدورية نصف السنوية للاتحاد الأوروبي. لكن بلير فشل في كسب ثقة بقية الأوروبيين بسبب دعمه الثابت لبوش ومثابرتة على الترويج للنموذج الإصلاحي البريطاني، الذي تشكل السوق محرّكه الرئيسي، مما أثار الانطباع أحياناً بأن بلير كان مصراً على فرض آرائه ورؤاه على زملائه في الاتحاد الأوروبي.

لقد أظهر زعماء أوروبا أنهم قادرون أيضاً على قلب التوقعات بصورة أكثر إيجابية. ففي الثالث من أكتوبر، افتتح الأوروبيون رسمياً مفاوضاتهم مع تركيا حول عضويتها في الاتحاد الأوروبي. ولم يكن لهذا النجاح أن يتحقق من دون تجاهل زعماء أوروبا للتوجسات العميقة التي تساور العديد من الشعوب الأوروبية حيال انضمام تركيا إلى اتحادهم. أما السؤال الجوهرى الذي يطرح نفسه فهو: هل سيتمكن الاتحاد الأوروبي من الحفاظ على تماسكه بعد انضمام دولة كبيرة ومختلفة إليه؟ لكن الإجابة عن هذا السؤال تحتاج إلى وقت طويل نسبياً. ومن المتوقع أن تستغرق المفاوضات التركية - الأوروبية عشر سنوات على الأقل، وقد يتغير الكثير خلال هذه الفترة داخل الاتحاد الأوروبي وتركيا نفسها، خصوصاً أن الأخيرة قد قطعت شوطاً كبيراً على طريق الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية. وليس من المستبعد أن يشكل البدء بالمحادثات حول انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي دفعة متواضعة للعلاقات بين صفتي الأطلسي، نظراً لأن واشنطن كانت من

أبرز الذين حثوا الاتحاد الأوروبي على الانفتاح "الاستراتيجي" على تركيا، كخطوة باتجاه الانفتاح الأوروبي على العالم الإسلامي بأسره.

المبادرات المتعلقة بملف إيران النووي

لقد تلقت العلاقات بين ضفتي الأطلسي دفعة بسيطة عبر التوافق النسبي في السياسات المتهجة تجاه إيران. وتقدمت أوروبا بوضوح على الولايات المتحدة في هذا المضمار. فعلى مدى سنة من الأزمات الأوروبية، استطاع الاتحاد الأوروبي (مثلاً بلندن وباريس وبرلين) الحفاظ على وحدة موقفه المعارض لاستئناف إيران عمليات تخصيب اليورانيوم الرامية إلى تطوير دورة وقود نووي إيراني، مشدداً على أن امتلاك طهران تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم، قد يمنحها القدرة على إنتاج المواد الضرورية لتصنيع الأسلحة النووية محلياً. ويبدو أن وحدة الأوروبيين حتى أوائل صيف عام ٢٠٠٥ على الأقل، فاجأت الإيرانيين. ولكن دعم واشنطن الجزئي على الأقل للموقف الأوروبي أذهل طهران وأربكها. ففي محادثات جنيف التي جرت في مايو ٢٠٠٥، أبدى مفاوضو الترويكات الأوروبية استعدادهم لقطع المحادثات، ولكن الإيرانيين سارعوا إلى دعوة محاورهم الأوروبيين إلى استئناف المحادثات.

ومن اللافت أيضاً أن انخراطاً كاملاً للاتحاد الأوروبي في المفاوضات لم يضعف موقف الترويكات الأوروبية، وإنما عززه وبلوره. وخير دليل على ذلك هو وجود اعتراف واسع بأن الموقع التفاوضي الأوروبي ازداد قوة مع مرور الوقت. لقد وُصفت اتفاقية أكتوبر ٢٠٠٣ - لتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم التي تم التوقيع عليها في طهران في وقت كانت فيه الترويكات تتفاوض بمفردها تقريباً مع الإيرانيين - وُصفت بأنها اتفاقية ناقصة، لأنها لم تحدد المقصود بكلمة "تعليق" بصورة دقيقة وواضحة. وقد حاولت طهران بالفعل استغلال هذا الغموض. لكن اتفاقية باريس التي أبرمت في نوفمبر ٢٠٠٤ كانت أكثر دقة. لكن طهران تصر منذ ذلك الحين على أن الوقف الدائم لأنشطة تخصيب اليورانيوم ليس وارداً بالنسبة لها، بينما يواصل الأوروبيون إصرارهم على أن وقف جميع هذه الأنشطة هو الذي سيكون وحده لإغلاق الملف النووي الإيراني وعدم إحالته إلى مجلس الأمن الدولي. (واشنطن أكثر طموحاً من الأوروبيين، لأنها تطالب إيران بـ"بتفكيك" برنامجها النووي بشكل نهائي).

لقد أبدى الإيرانيون براعة فائقة في التعامل مع الرأي العام الأوروبي في محاولة لاستمالته وتلين موقف الترويكّا. وتمثلت إحدى حجج طهران التي لقيت صدى كبيراً لدى الرأي العام الأوروبي، تمثلت في شكواها من "التمييز" الذي عوملت به إيران التي مُنعت حتى من ممارسة أنشطة سلمية لتطوير دورة وقود نووي، بينما سُمح لباكستان والهند وإسرائيل بأن تصبح قوى نووية. وجدير بالذكر أن الأوروبيين باتوا لا يجذبون الفكرة القائلة إن إسرائيل معرضة لتهديد استثنائي، ولذلك فإنه من حقها عدم التوقيع على معاهدة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. في الوقت نفسه، يعترف البراغماتيون الأوروبيون بأن قدرات إسرائيل النووية لن تكون موضع تفاوض في المدى المنظور. وعليه، فهناك اعتقاد أوروبي راسخ بأن السماح لإيران - كدولة موقعة على معاهدة عدم انتشار السلاح النووي - بالنجاح في تصنيع السلاح النووي، من شأنه أن يقوض معاهدة عدم انتشار السلاح النووي برمتها. وعلى أي حال، فإن محدودية قدرة إيران على بذر الشقاق داخل الاتحاد الأوروبي ستعتمد إلى حد كبير على استمرارية وحدة موقف واشنطن والترويكّا الأوروبية في مواجهة طموحات إيران النووية.

حالياً، وصلت الجهود الرامية إلى منع طهران من اكتساب قدرات عسكرية نووية إلى طريق مسدود. فقد ألغت طهران التزامها بتعليق برنامجها لتخصيب اليورانيوم كرد على تهديدات واشنطن وباريس ولندن وبرلين بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي. ومن المثير للقلق هنا أن إيران وصفت هذه التهديدات الأمريكية والأوروبية بأنها "مجرد خدعة"؛ وأن هذه التهديدات تكشف ضعف أوراق واشنطن والترويكّا الأوروبية. غير أنه من الممكن على أقل تقدير أن تكون إيران قد سعت من خلال هذا الموقف لإقناع روسيا والصين بعدم تأييد الإعلان الأمريكي الأوروبي المشترك بأن امتلاك إيران دورة وقود نووي خاصة يشكل تهديداً للسلم والأمن العالميين. وفي حال إقرار مثل هذا الإعلان، فقد تُفرض على طهران عقوبات دولية جديدة ربما تؤدي إلى عزل إيران أولاً، ومن ثم تهميشها إذا واصلت مساعيها لتطوير دورة وقود نووي. وبالتالي، فإنه حتى في حال تعثر المفاوضات الإيرانية - الأوروبية ستكون إيران قد فشلت في الدفاع عن قضيتها النووية كحق مشروع على قدم المساواة مع باقي دول العالم، وكمسألة تتعلق بالكرامة الوطنية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، لا بد للأوروبيين والأمريكيين من إبرام صفقة مغرية مع كل من

روسيا والصين لضمان انحيازهما الدائم للجهود الأمريكية - الأوروبية الرامية إلى مواجهة طموحات إيران النووية.

محدوديات الشراكة بين ضفتي الأطلسي

لا يمكن توقع الكثير من توافق نسبي بين ضفتي الأطلسي في بعض المجالات. وذلك لأن هناك عوامل بعينها تحول دون عودة كامل الدفء للعلاقات بين الطرفين، ومنها:

أولاً: هناك توتر مستمر بين الأوروبيين والأمريكيين بسبب بقايا الراديكالية الأمريكية التي تتعارض مع المثل الأخلاقية الأوروبية المحافظة، والتي تدفع الأوروبيين إلى رفض منطق القوة، لأنه يزيد الأمور سوءاً. وتتجلى بقايا الراديكالية الأمريكية عبر تركيز الخطاب الرسمي الأمريكي على المثالية الديمقراطية و"الرؤية" الاستراتيجية (التي تتضمن الضربات الاستباقية والحرب الوقائية، وتغيير بعض الأنظمة بالقوة). فحتى بعد سنتين من احتلال العراق، ما زالت الإدارة الأمريكية - على الرغم من هدوء نبرتها وعنفوانها - تتكلم عن ضرورة إحداث تغيير ديمقراطي جذري في منطقة الشرق الأوسط. بالمقابل، يبدو أن الأوروبيين يتمسكون بالنظام الدولي القائم كقيمة وغاية بحد ذاته.

ثانياً: في الوقت الذي يتشاطر فيه الأمريكيون والأوروبيون طائفة من الهموم، أو تتقاطع بعض همومها على الأقل - كمكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومعالجة قضايا الحكومات الفاشلة - يتفق الأوروبيون على تقييم كارثي للتهديد الأمريكي، لأنهم يميلون إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة تهدد استمرارية اتحادهم.

ثالثاً: لقد برهن التدخل العسكري في العراق على وجود مشكلة في القوة العسكرية الغربية على الرغم من ضخامتها الاستثنائية الواضحة، وهي أنه: ما زال يتم تدريب وتجهيز هذه القوة بهدف تأهيلها لخوض معارك تقليدية ضد جيوش نظامية معادية، الأمر الذي قلل من جدوى هذه القوة في ظل تناقص عدد الأعداء التقليديين، الذين قد يجروون على زج جيوشهم النظامية في حرب مع الغربيين. في الوقت نفسه، يبدو أن هناك تبايناً واضحاً في أحسن الأحوال في نسب نجاح حلف الناتو في التعامل مع تحديات مكافحة

التمرد وبناء الدول. فهناك نجاحات تحققت في التسعينيات - تمثلت في نشوء أنظمة ديمقراطية ناجحة إلى حد ما نتيجة لتدخلات منظمة حلف شمالي الأطلسي، أو عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم التي تقل كلفتها كثيراً عن تكاليف عمليات حلف الناتو. لكن الصعوبات الراهنة التي تواجهها جهود مكافحة التمرد العراقي تدعو للتشاؤم. وعليه، هناك درس قيّم ينبغي تعلمه من تجربة تدخل منظمة حلف شمالي الأطلسي في البلقان واستراتيجية تغيير النظام في أفغانستان، وهو: ضرورة كسب تعاون الدول المجاورة للدول المستهدفة، حتى وإن كانت دولاً لا تحظى بمحبة الغرب. غير أن الولايات المتحدة أخفقت حتى الآن، في إقناع دول الجوار العراقي بالمشاركة في جهود إعادة الاستقرار إلى ربوع العراق. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة وإيران معنيتان بشكل خاص بعودة الاستقرار إلى العراق، فإن تاريخهما المثلث بمظاهر العداء، وحاضرهما المتوتر بسبب عبء الطموحات النووية الإيرانية، يجعلان الحديث عن وجود مصالح مشتركة بين طهران وواشنطن أشبه بافتراضات واهمة.

رابعاً وأخيراً، ما زال أفق تبني استراتيجية مشتركة بين صفتي الأطلسي لمواجهة القوى الصاعدة مجهولاً. ففي وقت سابق من هذه السنة، واجهت العلاقات بين صفتي الأطلسي اختباراً صعباً عندما عارضت الولايات المتحدة بشدة، خطط الاتحاد الأوروبي لرفع حظر تصدير السلاح الأوروبي إلى الصين. من ناحيته، وصف الاتحاد الأوروبي - على لسان المسؤولين الفرنسيين والألمان - هذا المقترح بأنه تحرك رمزي في جوهره: فهو قد ينسجم مع تطلع الاتحاد الأوروبي لبناء "شراكة استراتيجية" مع الصين وطي صفحة مجموعة الظروف المؤسفة، التي دفعت إلى إدراج الصين وميانمار وزيمبابوي ودول تعسفية أخرى في قائمة الدول التي حُظر عليها استيراد أسلحة أوروبية. أما في واشنطن، فقد أعرب الحزبان الديمقراطي والجمهوري عن قلقهما من احتمال أن تؤدي التكنولوجيا الدفاعية الأوروبية، إلى تعزيز قدرات الصين على مواجهة الولايات المتحدة في مضيق تايوان. وفي ذروة الجدل الذي دار بين صفتي الأطلسي حول فكرة حصول الصين على أسلحة أوروبية، سنت الصين قانوناً جديداً يمنحها الحق المقدس باستخدام القوة ضد تايوان. هذه الخطوة النوعية المفاجئة، أوقفت الاندفاع الأوروبي نحو رفع حظر تصدير السلاح إلى الصين، وشكّلت بداية لفترة من التأمل والتروي داخل المنظومة الأوروبية، وفي واشنطن نفسها. لكن هذه الحادثة أثارت الانطباع بأن بضع حكومات أوروبية فقط، تعرف ما ستفعله في حال وقوع أي مواجهات بين

واشنطن وبكين بسبب تايوان. فيما عدا هذه المشكلة، تبدو المواقف بين صفتي الأطلسي تُجاه بكين متوافقة تقريباً: حيث يتفق الأمريكيون والأوروبيون على أن التحدي المتمثل بصعود الصين، يندرج في إطار السياسة التقليدية لصراع القوى الكبرى. ولكن اختلاف وسائل والتزامات الأوروبيين والأمريكيين لمواجهة هذا التحدي، يدعو إلى الاعتقاد بأن وضع استراتيجية تحالفية مشتركة بينهما سيكون في غاية الصعوبة. من هنا، يتضح أن نشوب أي أزمة في شرق آسيا قد يُحدث خللاً دائماً في العلاقات بين صفتي الأطلسي.

القوة العسكرية الوقائية
في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي

جيمس ستاينبيرغ

العنوان: القوة العسكرية الوقائية في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي

الكاتب: جيمس ستاينبرغ

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

سرفايفل (Survival)، المجلد السابع والأربعون، العدد الرابع، شتاء عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ص ص. ٥٥-٧٢

نُشرت هذه المقالة أصلاً باللغة الإنجليزية في "سرفايفل" (Survival)، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمتها ونشرها باللغة العربية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

إن الأسماء والعلامات التجارية المسجلة في هذه المقالة لا تعني، حتى في حال غياب تعليقات محددة، أن هذه الأسماء مُستثناة من القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وذات العلاقة أو أنه يمكن لمن يشاء أن يستخدمها.

في حال الإشارة إلى هذه الورقة أو الاقتباس منها، يجب ذكر كامل التفاصيل عن المقالة باللغة الإنجليزية كما هي واردة في هذه الصفحة.

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ©٢٠٠٥. جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ©٢٠٠٥.

لا يُسمح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستحدث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبق من الناشر.

Original Title: **Preventive Force in US National Security Strategy**

Author: James Steinberg

Source: International Institute for Strategic Studies

Survival

Vol. 47, No. 4, Winter 2005-06, pp. 55-72

This article was originally published in English in 'Survival' and is re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with the International Institute for Strategic Studies.

The use of registered names, trademarks, etc. in this publication does not imply, even in the absence of a specific statement, that such names are exempt from the relevant laws and regulations and therefore free for general use.

For any references/citations from this item, the source must be given as the original English article with full bibliographic details as given on this page.

English Version © 2005 International Institute for Strategic Studies

Arabic Translation and Version © 2005 Gulf Research Center

This work is subject to copyright. All rights are reserved, whether the whole or part of the material is concerned, specifically the rights for translation, reprinting, reuse of illustrations, broadcasting, reproduction on microfilm or in any other way, and storage in data banks. No part of this publication may be reproduced in any way without the prior written permission of the publisher.

الملخص

في سبتمبر ٢٠٠٢، كشفت إدارة الرئيس بوش النقاب عن استراتيجيتها للأمن القومي عبر الإعلان عن مخططها التفصيلي لحماية وتحقيق المصالح الأمريكية في عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. وعلى الرغم من تعدد جوانب هذه الاستراتيجية، فقد تركز جل الاهتمام الأمريكي والدولي على جانبها المتعلق بالتشديد غير المسبوق على حق واشنطن في استخدام القوة للقضاء على مصادر التهديدات المحتملة وهي في مهبها، وخصوصاً تلك التهديدات المرتبطة بالإرهاب أو بمختلف أنواع أسلحة الدمار الشامل (الكيميائية والبيولوجية والنووية). ولم تكن هذه الاستراتيجية بالنسبة لإدارة بوش مجرد نظرية وحسب، بل لقد شكلت - بعد ستة أشهر من ظهورها - الركيزة الأساسية لغزو العراق، بدعوى أنه كان يمتلك برنامجاً متطوراً لإنتاج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، والتي ربما كان صدام سيستخدمها يوماً ما ضد الولايات المتحدة، أو ربما تقع في أيدي الإرهابيين المعادين للولايات المتحدة.

وبررت الإدارة الأمريكية حاجتها إلى توسيع استخدام القوة الوقائية عبر إبراز حجم المخاطر التي قد تترتب على التقاعس عن التصرف وقائياً، في عالم مليء بالأخطار المتنامية والمريبة التي تهدد أمن ومصالح الولايات المتحدة. وقد صدر عن البيت الأبيض ما يلي:

"لطالما احتفظت الولايات المتحدة بخيار الأعمال العسكرية الوقائية لمواجهة أي تهديد وشيك لأمننا القومي. وكلما تنامي حجم التهديد، ازدادت معه المخاطر التي قد تترتب على التقاعس عن مواجهته، فيصبح بذلك اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة للدفاع عن أنفسنا أكثر إلحاحاً، حتى في حال بقاء بعض الشكوك حول زمان ومكان حدوث الهجوم المعادي. ومن أجل إجهاض مثل هذه الأعمال العدائية أو منع حدوثها، ستلجأ الولايات المتحدة - إذا اقتضت الضرورة - إلى الخيار العسكري الوقائي"^١.

1- The White House, The National Security Strategy of the United States of America, September 2002.

سارع منتقدو هذه العقيدة إلى شجبها لاعتقادهم بأنها خطيرة وتهدد بزعزعة الاستقرار العالمي. وعلى الرغم من أن قرار إدارة بوش توسيع استخدام القوة الوقائية يشكل سابقة في تاريخ السياسات الأمنية الأمريكية، فإن تاريخ النقاش حول مدى حكمة ومشروعية استخدام القوة الوقائية يعود إلى ما قبل ظهور استراتيجية إدارة بوش لفترة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر. لكن أي دراسة متعمقة ودقيقة للإطار التاريخي والأسباب المنطقية للعمليات العسكرية الوقائية وتكاليفها وفوائدها تظهر أنه ربما يستحيل تصور وجود أي دور مشروع للقوة الوقائية في معالجة بعض أخطر المشاكل الأمنية التي تواجهها الولايات المتحدة والأسرة الدولية بوجه عام.

نظرة تاريخية

تعود جذور النقاش حول الاستخدام السليم للقوة إلى تاريخ صياغة فصول وبنود ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة، والتي تم إقرارها في إطار تحديد سبل ووسائل معالجة التهديدات الحقيقية (الوشيكه) التي قد تواجهها الأسرة الدولية، في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وركز الميثاق اهتمامه بشكل أساسي على تعزيز الدفاع الدولي المشترك في وجه أي اعتداء ترى الأسرة الدولية أنه يشكل تهديداً واضحاً للسلم والأمن الدوليين. وسعيًا إلى القضاء على النفوذ الاستعماري، وضع الميثاق قيوداً صارمة تحرم تدخل أي دولة في الشؤون الداخلية لأي دولة أخرى. وتحرم المادة الرابعة من البند الثاني لميثاق الأمم المتحدة على الدول الأعضاء استخدام القوة لحل المشاكل التي قد تنشأ بينها. وتنص على أن "جميع الدول الأعضاء ستمتنع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلياً للاعتداء على سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أخرى، أو بأي طريقة أخرى تتعارض مع غايات الأمم المتحدة"^٢. وهناك استثناءان لهذا التحريم، هما:

2- Charter of the United Nations, Chapter I, Article 2.4, available at <http://www.un.org/aboutun/charter>.

أولاً: ما ورد في البند الحادي والخمسين من الميثاق بشأن احترام "الحق الطبيعي للدول الأعضاء في الدفاع عن النفس فرادى أو بشكل جماعي، إذا وقع أي اعتداء مسلح على أي دولة عضو بالأمم المتحدة".

ثانياً: ينص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على حق الأسرة الدولية في استخدام القوة لإزالة التهديدات التي تشكل خطراً على السلم والأمن العالميين.

وعلى الرغم من أن البند الحادي والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة يحدد بوضوح أن حق الدفاع عن النفس يبدأ بعد التعرض الفعلي لاعتداء مسلح، فإن معظم المحللين اقترحوا أن هذا البند ينطوي أيضاً على حق الدول بالرد على مصادر التهديدات التي تُنذر بوقوع اعتداء وشيك عليها، بدعوى أن جذور مبدأ الدفاع عن النفس تكمن في نظرية القانون الطبيعي التي وضعها الفيلسوف هوغو غروتوس *Hugo Grotius* في القرن السابع عشر، وفي قضية كارولاين *Caroline* الشهيرة³. وجدير بالذكر أن الأمين العام الحالي للأمم المتحدة أقر هذه القراءة في أحد تقاريره الأخيرة، بالرغم من افتقارها إلى التأييد العالمي الواسع⁴.

3- Analysts often point to Book II of Grotius's 1625 work *De Jure Belli ac Pacis* (On the Law of War and Peace). Carefully qualifying the conditions under which an imminent threat justifies the use of force, the book states, 'the danger must be immediate, which is one necessary point. Though it must be confessed, that when an assailant seizes any weapon with an apparent intention to kill me I have a right to anticipate and prevent the danger.' Hugo Grotius, *On the Law of War and Peace*, trans. A.C. Campbell (Ontario: Batoche Books, 2001), p. 64. The Caroline case involved the 1837 destruction of the American steamer *Caroline* (on US soil) by British forces based in Canada on the grounds of self-defence, asserting that considering its previous history, they anticipated that the steamer would be used to aid Canadian rebels opposing their authority. An exchange of letters took place in 1842 between US Secretary of State Daniel Webster and Britain's Lord Ashburton with Ashburton stating that in the interest of self-defence, 'a strong overpowering necessity may arise, when this great principle [respect for the inviolable character of the territory of independent nations] may and must be suspended' and Webster acknowledging that 'exceptions growing out of the great law of self-defence do exist, those exceptions should be confined to cases in which the "necessity of that self-defence is instant, overwhelming, and leaving no choice of means, and no moment for deliberation"'. Hunter Miller, 'Webster-Ashburton Treaty', *The Avalon Project*, <http://www.yale.edu/lawweb/avalon/diplomacy/britian/br-1842d.htm>.

4- 'Imminent threats are fully covered by Article 51, which safeguards the inherent right of sovereign States to defend themselves against armed attack.' 'In Larger Freedom: towards Development, Security and Human Rights for All', A/59/2005, <http://www.un.org/largerfreedom>, p. 33.

هناك جملة من الحجج القوية التي تدعم فرض قيود على مشروعية استخدام القوة لمواجهة التهديدات الحقيقية أو الوشيكة. فلا ريب في أن غياب مثل هذه القيود سيثجع الدول على القيام بأعمال عسكرية وقائية لإجهاض أي اعتداء خارجي محتمل، مما يندرز بتحول العديد من الخلافات السياسية الدولية إلى نزاعات مسلحة. ويُعد التنافس الراهن في مجال التعبئة العسكرية وتحريك القوات - الذي أسهم في اندلاع الحرب العالمية الأولى - خير دليل على خطورة بروز مناخ دولي يعزز الشعور بضرورة تجنب أي مفاجآت عبر المبادرة إلى استخدام القوة قبل الخصم.

على صعيد النزاعات السياسية التي قد تنشب بين دول نووية، يتمثل الخطر الحقيقي في احتمال لجوء أي من هذه الدول إلى التصرف وقائياً لتحذير الخصم استراتيجياً أو تكتيكياً، وذلك بهدف تفادي التدمير الشامل الذي قد ينجم عن ضربة الخصم الأولى (وقد تم تدارس هذا الخيار بشكل مستفيض على خلفية العواقب الخطيرة للضربة النووية الأولى، وذلك إبان سباق التسلح الأمريكي - السوفيتي). ويرتبط مبدأ حظر استخدام القوة بمفهوم الحرب العادلة الذي يقضي باللجوء إلى القوة كخيار أخير. وتبرز أهمية هذا المبدأ عبر التشديد على حقيقة أن امتلاك أي قدرات عسكرية لا يعني تلقائياً وجود الرغبة باستخدامها، مؤكداً صعوبة التمييز بين القدرات الهجومية والدفاعية - وهذا ما يفسر إطلاق الولايات المتحدة على قدراتها النووية اسم "الرادع"، بينما تعتبر امتلاك السلاح النووي من قبل بعض الدول الأخرى بمثابة "تهديد". ويتعمق القلق الأمريكي من احتمال امتلاك بعض الدول قدرات نووية نتيجةً لصعوبة الحكم على النيات عموماً، وبخاصة بسبب محدودية القدرة على تقييم النيات المستقبلية لهذه الدول بالذات؛ فضلاً عن طبيعة التحديات الاستخباراتية المرتبطة بالحكم على الدوافع الحقيقية التي تقف وراء سعي دول بعينها لامتلاك قدرات نووية.

لقد ظهرت أثناء الحرب الباردة حالات حساسة عدة دفعت الولايات المتحدة إلى تدارس خيارات استخدام قدراتها الوقائية، ولكنها قوبلت جميعاً بالرفض - بما فيها خيار توجيه ضربات جوية في عام ١٩٦٢ ضد الصواريخ الروسية المنشورة في كوبا آنذاك؛ بالإضافة إلى رفض خيار استهداف المنشآت النووية

الصينية في السنة الإدارية ١٩٦٣ - ١٩٦٤^٥. وتمثلت إحدى أكثر الحالات الدراماتيكية لاستخدام القوة الوقائية في الهجوم الإسرائيلي على مفاعل شرق العراق في عام ١٩٨١. ولكن الأسرة الدولية بها فيها الولايات المتحدة، دانت ذلك العمل بوصفه انتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة^٦.

وعلى الرغم من الاعتبارات القوية التي تدعم حظر استخدام القوة الوقائية، إلا في حال وجود تخويل من مجلس الأمن بذلك، فقد بدأت تتلاشى القيود المفروضة على استخدام القوة بشكل ملحوظ في فترة ما بعد الحرب الباردة. ومن أبرز العوامل التي ساهمت في هذا التطور:

أولاً: أدى انتهاء الحرب الباردة إلى إضعاف احتمال نشوب نزاع مسلح بين القوى العظمى بسبب استخدام القوة، فتقلصت بذلك المخاطر المترتبة على الأعمال العسكرية الوقائية وتعززت مقبوليتها^٧.

ثانياً: دفع فشل مجلس الأمن الدولي في اتخاذ إجراءات عملية لحل الأزمات الإنسانية الخطيرتين اللتين شهدتهما التسعينيات في كل من رواندا والبوسنة، دفع بعض الدول لإيجاد المبررات التي تمكنها من استخدام القوة في مثل هذه الأزمات، مما وسع الاعتراف بشرعية التدخل العسكري لأغراض إنسانية؛

5- Francis J. Gavin, 'Blasts from the Past: Proliferation Lessons from the 1960s', *International Security*, vol. 29, no. 3, October 2004. See also Marc Trachtenberg, 'The Bush Strategy in Historical Perspective', in James Wirtz and Jeffrey Larsen (eds), *Nuclear Transformation: The New U.S. Nuclear Doctrine* (New York: Palgrave Macmillan, 2005). Some argue that the Cuba blockade itself was an actual example of preventive use of force.

6- UN Security Council Resolution 487 (1981) 'strongly condemns the military attack by Israel in clear violation of the Charter of the United Nations and the norms of international conduct', <http://domino.un.org/UNISPAL.NSF/0/6c57312cc8bd93ca852560df00653995?OpenDocument>.

7- Kosovo is particularly instructive in this regard, since the NATO actions at several points risked direct military conflict with Russia (the Russian deployment of intelligence ships in the Adriatic, the Russian deployment of forces to Pristina in the immediate aftermath of the conflict and the thwarted effort to resupply them) Robert Kaiser and David Hoffman, 'Secret Russian Troop Deployment Thwarted', *Washington Post*, 25 June 1999, p. A1; 'Russia's "Key Role" in Kosovo', BBC News, 7 April 1999, <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/europe/313939.stm>; 'Sources: U.S. suspects Russia feeding info to Belgrade', CNN, 19 April 1999, <http://www.cnn.com/US/9904/19/us.kosovo.03/>. It is reasonable to wonder whether NATO would have taken such risks over a 'humanitarian' crisis occurring on the territory of a Soviet 'ally' during the Cold War.

وشجعها على النظر في اللجوء إلى الخيار العسكري خارج إطار مجلس الأمن الدولي، حتى في الحالات التي لا تنطوي على أي تهديد مباشر (وشيك) لأمنها القومي.

ثالثاً: القلق الذي أثارته التهديدات الأمنية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة نتيجةً لانتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية والإرهاب. ففي عام ١٩٩٤، هدد وزير الدفاع الأمريكي ويليام بيري William Perry باستخدام القوة ضد المنشآت النووية التابعة لكوريا الشمالية، إذا أخفقت الأخيرة في العودة إلى الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وهذا مثال واضح على التهديد باستخدام "القوة الوقائية" بهدف مكافحة انتشار الأسلحة النووية. وفي أغسطس ١٩٩٨، أصدرت إدارة كلينتون أوامرها بضرب منشأة "الشفاء" الكيميائية السودانية استناداً إلى معلومات استخبارية، أفادت بأن تلك المنشأة كانت تُستخدم لصناعة الأسلحة الكيميائية، وأنها كانت على صلة بأسامة بن لادن - الذي أُشير إلى تورطه في الهجمات التي استهدفت سفارتين للولايات المتحدة في إفريقيا في وقت سابق من ذلك الشهر. وفي ظل إدارة كلينتون أيضاً، قصف سلاح الجو الأمريكي معسكرات التدريب التابعة للإرهابيين والواقعة قرب مدينة خوست الأفغانية. وتمثل أحد أهداف تلك الضربة في القضاء على الإرهابيين الذين اعتدوا على السفارتين الأمريكيتين وتدمير معسكراتهم وقواعدهم العسكرية. وبعد أشهر من عملية خوست، عادت إدارة الرئيس كلينتون إلى استخدام القوة الوقائية ضد منشآت عراقية - كان يُشتبه في أنها أُقيمت لتطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية (عملية ثعلب الصحراء) - بهدف حرمان العراق امتلاك قدرات عسكرية غير تقليدية، وذلك إثر طرد صدام حسين المفتشين الدوليين، منهياً بذلك نظام التفتيش الدولي الصارم الذي فُرض على العراق عقب انتهاء حرب الخليج الأولى.

نظرة إدارة بوش إلى القوة الوقائية

لقد أثارت العمليات العسكرية الوقائية التي فرغنا من استعراضها للتو نقاشاً حاداً ومطولاً حول مدى حكمتها ومشروعيتها وتأثيرها الفعلي. لكن هذا النقاش كان أقل حدة من الجدل الذي أثارته مبادئ عقيدة بوش التي تم الإعلان عنها بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر. ولخص الرئيس بوش نظريته

لاستخدامات القوة الوقائية للمرة الأولى في خطابه الذي ألقاه في وست بوينت West point في يونيو ٢٠٠٢، على النحو الآتي:

"خلال الجزء الأكبر من القرن الماضي، ارتكزت العقيدة الدفاعية الأمريكية على استراتيجيتي الحرب الباردة المتمثلتين بالردع والاحتواء. وحتى الآن، ما زلنا نطبق هاتين الاستراتيجيتين في بعض الحالات. لكن التهديدات الجديدة تتطلب منهجاً دفاعياً جديداً أيضاً. فالردع - الذي يقوم على التوعد بالرد بالقوة الغامرة على أي اعتداء - لا يعني شيئاً بالنسبة للشبكات الإرهابية السرية التي لا تلتزم بالدفاع عن أي بلد أو أي شعب. ولم يعد من الممكن احتواء الدكتاتوريين المتهورين الذين يمتلكون أسلحة دمار شامل وصواريخ تحملها إلى مسافات بعيدة، أو في ظل احتمال قيامهم سراً بتزويد حلفائهم من الإرهابيين بمثل هذه الأسلحة ... إذا انتظرنا إلى حين ظهور هذه التهديدات الجديدة بكامل حجمها، فإننا سنكون قد انتظرنا أكثر مما ينبغي ... يجب علينا نقل المعركة إلى أرض العدو لإفشال خطته ومعالجة أسوأ التهديدات قبل ظهورها"^٨.

وفي رسالة توضيحية إلى لجنة الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي، توسع الرئيس في شرح نظريته المتعلقة باستخدامات القوة العسكرية الوقائية، حيث قال:

"يكمن الخطر الحقيقي الأكبر الذي تواجهه أمتنا اليوم في احتمال اجتماع التطرف والتكنولوجيا. فقد أعلن أعداؤنا على الملأ أنهم يسعون إلى امتلاك أسلحة دمار شامل، وتتوفر الأدلة التي تثبت أنهم يفعلون ذلك بجد وتصميم. ولن تسمح الولايات المتحدة لهذه الجهود بأن تتكلل بالنجاح. سنطور دفاعاتنا المضادة للصواريخ الباليستية والوسائل الهجومية الأخرى. كما أننا سنتعاون مع دول أخرى لردع الأعداء، واحتوائهم، وإفشال جهودهم الرامية لامتلاك قدرات تكنولوجية خطيرة. واستناداً إلى حقها الطبيعي في الدفاع عن نفسها، ستقوم الولايات المتحدة بمواجهة هذه التهديدات قبل أن تأخذ كامل حجمها"^٩.

8- Bush, 'Remarks by the President'.

9- The National Security Strategy of the United States of America, Cover Letter

وفقاً لما يعتقده الرئيس وفريقه المختص بقضايا الأمن القومي، توجد ثلاثة أسباب لتوسيع استخدام القوة الوقائية الأمريكية:

١. تغير طبيعة التهديدات التي تواجهها الولايات المتحدة حالياً، إذ يبدو أن الفرق واضح بين الدول المارقة والإرهابيين بالمقارنة مع الدول التي ناصبت الولايات المتحدة العداء، وذلك من خلال الاعتماد على جيوشها الكلاسيكية.

٢. اختلاف طبيعة التهديدات الجديدة التي باتت تنطوي على برامج سرية لتصنيع مختلف أنواع أسلحة الدمار الشامل.

٣. عدم نجاعة الاعتماد دائماً على العمل العسكري الجماعي من خلال مجلس الأمن الدولي، "لأنه يتطلب من الولايات المتحدة بذل جهود مضيئة لحشد تأييد الأسرة الدولية عند مواجهة كل تهديد بعينه. لذلك لن نتردد (نحن الأمريكيين) في التصرف بمفردنا - عند الضرورة - لممارسة حقنا في الدفاع عن أنفسنا عبر القيام بأعمال عسكرية وقائية ضد الأعداء"^{١٠}.

مكافحة الإرهاب

لقد استخدمت إدارة كلينتون القوة الوقائية ضد الإرهابيين. فعلى سبيل المثال، أصدرت هذه الإدارة أوامرها في عام ١٩٩٨ بضرب معسكرات التدريب التابعة للإرهابيين والواقعة قرب مدينة خوست الأفغانية، وفرضت التسليم القسري للمشتبه في انتماهم إلى منظمات إرهابية إلى بلدان ثالثة. واستخدمت إدارة بوش وسائل مماثلة في قضية الإرهابيين اليمنيين في عام ٢٠٠٢. كما يشار في هذا السياق أيضاً إلى سياسة الاغتيال المستهدف التي تمارسها الحكومة الإسرائيلية ضد الأفراد المشتبه في انتماهم لمنظمات إرهابية.

هناك أسباب عدة تدفع إلى النظر بجدية في استخدام القوة الوقائية ضد الإرهابيين، ومن أبرزها:

أولاً: على الأقل في حالة الإرهابيين الذين هم على استعداد لتنفيذ هجمات انتحارية، يبدو من المنطقي الحكم بعدم جدوى سياسات الردع ضدهم.

ثانياً: من الصعب ابتكار طريقة لتحديد مدى قرب أو مكان حدوث أي هجوم انتحاري محتمل، فطبيعة هذا النشاط تجعل من توقع وقت ومكان حدوث الهجمات الانتحارية مسألة في غاية الصعوبة.

لقد أظهرت هجمات الحادي عشر من سبتمبر أن ثمن الانتظار أكثر مما ينبغي قد يكون باهظاً جداً، وأنه قد ينطوي على عواقب وخيمة كلما نجح الإرهابيون في تنفيذ إحدى عملياتهم الانتحارية؛ حتى وإن لم يستخدموا أي أسلحة غير تقليدية (كيميائية أو بيولوجية أو نووية). لكنه، لا بد من استخدام القوة الوقائية في مثل هذه الحالات. ويستحيل حماية جميع الأهداف التي يُمكن أن يهاجمها الإرهابيون أو إحباط أي هجوم انتحاري يدخل في مرحلة التنفيذ النهائية. بالمقابل، ثبت أن حجم الخسائر التي تقع في صفوف المدنيين نتيجة لاستخدام القوة الموجهة بدقة ضد الأفراد أو المجموعات الصغيرة محدود نسبياً. من هنا، يتضح أن استخدام القوة الوقائية في مكافحة الإرهاب الانتحاري يفني بأهم شروط الحرب العادلة.

وعلى أي حال، هناك عدد من التكاليف والمخاطر المترتبة على استخدام القوة الوقائية: ففي ظل محدودية المعلومات الاستخبارية وشرح الأدلة المتوافرة لتحديد الأشخاص والمجموعات التي يمكن اعتبار استهدافها أمراً مشروعاً، يظل من المحتمل وقوع قتل الأبرياء عن طريق الخطأ. وفي الواقع، يتم تحديد المدنيين في بعض الأحيان عبر عملية غير منهجية ومتعارضة مع مبدأ احترام حكم القانون، وهو ما يجعل من الممكن تحديد المدنيين بشكل اعتباطي؛ فتحدث الأخطاء. إن استخدام القوة على هذا النحو يهدد بنسف مشروعية استخدام القوة الوقائية خارج أطر المؤسسات الدولية، حتى وإن أكدت أي دولة أن ممارسات طرف ثالث تهدد أمنها القومي. في الوقت نفسه، قد يؤدي استخدام الأمريكيين للقوة خارج أطر المؤسسات الدولية بشكل عشوائي، قد يؤدي في آخر المطاف إلى تقويض مصداقية ادعاء الولايات المتحدة بأنها الدولة التي تجسد سيادة حكم القانون. ليس هذا وحسب، بل إن استهداف الأمريكيين لأي دولة

ليست في حالة حرب معهم سينطوي على نتائج سياسية ودبلوماسية عكسية، أقلها: الإساءة إلى سمعة وصورة الولايات المتحدة.

يُستنتج مما تقدم أن القوة الوقائية أداة فاعلة في مكافحة الإرهاب، وأنه ينبغي عدم استخدامها بشكل عشوائي. كما أنه يتعين تطبيق أفضل الوسائل والآليات الداخلية لتحديد المذنبين بأكبر قدر ممكن من الدقة.

تدمير القدرات المعادية للخطرة

تخللت السنوات الأخيرة أمثلة عدة على استخدام القوة الوقائية، أو التهديد باستخدامها، وذلك بهدف تقويض قدرة خصم محتمل على شن أي هجوم محتمل. ويُعتبر الهجوم الجوي الإسرائيلي على مفاعل شرق العراق النووي مثلاً كلاسيكياً بامتياز على دور القوة الوقائية في حرمان العدو تطوير قدرات عسكرية بعينها. وفي عام ١٩٩٤، هددت الولايات المتحدة بضرب منشأة يونغ بيون Yongbyon الكورية الشمالية، كما قصفت منشأة الشفاء الكيميائية السودانية ومنشآت العراق النووية والكيميائية والبيولوجية في عام ١٩٩٨.

هناك عدد من الحجج المقنعة التي تدعم القيام بمثل هذه الأعمال الوقائية:

أولاً: في بعض الحالات، يكون مجرد امتلاك دول بعينها أي قدرات عسكرية خطيرة مسألة غير مقبولة، وذلك بأن امتلاك هذه الدول قدرات غير تقليدية يزيد في خطورتها تصرفاتها لاعتقادها أن اشتغال ترسانتها على الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو النووية سيمنع الدول الأخرى من مهاجمتها. من هنا، قد يتشجع مزيد من الدول على السعي إلى امتلاك مثل هذه الأسلحة، مما قد يؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار العالميين. وفي مثل هذه الحالة، لا تلعب النيات المعلنة أي دور يُذكر، لأنه يستحيل التأكد منها عبر الاختبارات المتوافرة حالياً.

ثانياً: من الممكن أن يساعد التهديد بتوجيه ضربات وقائية على إقناع الساعين إلى امتلاك قدرات عسكرية خطيرة بالعدول عن مساعيهم - كما جرى مع ليبيا مثلاً - أو بالجلوس إلى طاولة المفاوضات، مثل ما فعل الكوريون الشماليون في عام ١٩٩٤.

ثالثاً: قد يتعذر اكتشاف بعض الجوانب الخطرة لامتلاك دول بعينها قدرات غير تقليدية. ومن هذه الجوانب، على سبيل المثال، انتقال الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو النووية من دولة ما إلى منظمة إرهابية حليفة لها أو متعاطفة معها، الأمر الذي يجعل مجرد سعي بعض الدول إلى امتلاك أي أسلحة دمار شامل مسألة مثيرة لعميق القلق.

لقد طُرحت حجج مماثلة دعماً لاستخدام القوة ضد الصواريخ السوفيتية التي نُشرت في كوبا في عام ١٩٦٢ - بالإضافة إلى قصر المسافة الفاصلة بين كوبا والولايات المتحدة وافتقار الأمريكيين حينذاك إلى قدرات فاعلة مضادة للصواريخ، مما جعل بعض المخططين العسكريين الأمريكيين يعتقدون أنه في لحظة تحول الصواريخ السوفيتية المنشورة في كوبا إلى تهديد وشيك، ستكون قد أُضيعت فرصة التصدي لها بفاعلية. وفي الوقت الراهن، يحظى الاستهداف الدقيق لمنشآت إنتاج الأسلحة بقبول واسع نسبياً، لأنه لا يحدث أضراراً إضافية؛ بمعنى أنه يقتصر على استهداف وتدمير المنشآت الخطيرة.

وعلى أي حال، هناك أسباب قوية ومهمة تدعو لتوخي الحذر عند التفكير بضرب القدرات المعادية الخطرة. فتدمير هذه القدرات قد لا يكون الخيار الوحيد للتخلص منها، وذلك بدليل أن العقود الماضية شهدت عدداً من الدول التي تخلت عن قدراتها أو برامجها الكيميائية أو البيولوجية أو النووية بمحض إرادتها - كجنوب إفريقيا وأوكرانيا وبيلاروسيا وكازاخستان والأرجنتين والبرازيل. وقد يؤدي استخدام القوة ضد القدرات الكيميائية أو البيولوجية أو النووية إلى نتائج عكسية، منها: تسريع الآخرين جهودهم لاكتساب مثل هذه القدرات والعمل على تعزيز دفاعاتهم لحماية منشآتهم من أي هجوم، أو بناء منشآت خطيرة محصنة تحت الأرض.

سيكون تأثير الهجمات محدوداً على الأغلب في حال استهداف المنشآت المحصنة أو في حال استهداف عدد من المنشآت الموزعة على مساحة واسعة من بلد ما؛ أو إذا كانت الدولة المستهدفة تمتلك القدرة على إعادة بناء المنشآت المتضررة بسرعة. وحتى إذا كانت الهجمات فاعلة، فإنها قد تنطوي على مضاعفات خطيرة كإطلاق مواد كيميائية مميتة أو عوامل بيولوجية مسببة للأوبئة. هذه المضاعفات الخطيرة قد تدفع بالدولة المستهدفة إلى الانتقام، الأمر الذي قد يؤدي إلى تدهور الوضع الأمني. ومن الممكن أيضاً أن تؤدي مهاجمة منشآت أي دولة مارقة إلى تعزيز شعبيتها وشرعيتها الداخلية فتحكم سيطرتها على السلطة. وهناك أيضاً مشكلة ازدواجية المعايير: بمعنى أن السعي إلى امتلاك الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو النووية لم تتم مواجهته دائماً باستخدام القوة الوقائية؛ وهذا ما حدث بالفعل في حالي الهند وباكستان. وكما تبين من الحالة العراقية بكل جلاء، هناك خطر احتمال ارتكاب أخطاء قاتلة، يكون منشؤها الاستناد إلى معلومات استخباراتية غير دقيقة. والسبب الأخير هو مشكلة الحصول على المعلومات الاستخباراتية الدقيقة، وصعوبة حساب تكاليف وفوائد استخدام القوة الوقائية في كل حالة بعينها. ففي حالة منشأة الشفاء السودانية، كانت الدلائل تشير إلى وجود مواد تُستخدم في تصنيع الأسلحة الكيميائية في تلك المنشأة. لكن - وعلى الرغم من أن النقاش حول ما إذا كانت تلك المنشأة تنتج بالفعل مواد تُستخدم في تصنيع أسلحة كيميائية لم يتم حسمه بعد - تبين أنه لم يكن لدى الأمريكيين أي خطة لتخفيف الانعكاسات السلبية المحتملة لاستهداف منشأة الشفاء على صورة بلدهم.

وخلاصة القول هي أنه من الممكن استخدام القوة الوقائية ضد الإرهابيين أو لتدمير القدرات المعادية للخطر، وخصوصاً الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو النووية. لكن مدى حكمة وجدوى استخدام هذه القوة مرهون بالأدلة، والأدلة القاطعة المتوافرة في كل حالة بعينها، وبالموازنة الدقيقة والواعية بين تكاليف وفوائد استخدام القوة في هذه الحالة أو تلك.

التدخلات العسكرية في حالات الفشل الرسمي

هناك نوع ثالث من استخدام القوة الوقائية لم تناقشه استراتيجية بوش للأمن القومي بصورة مباشرة، وهو التدخل في حال فشل دولة بعينها في إزالة تهديد محتمل بسبب عجزها أو امتناعها عن محاولة إزالته. ولعل

أهم مثال على حالات الفشل الرسمي هو التدخل العسكري لأغراض إنسانية، أو ما بات يُعرف بـ "واجب حماية الناس من الهلاك". وتندرج عمليات إنقاذ الرهائن في هذا النوع من العمليات العسكرية^{١١}. لكنه من الممكن تصور حالات أخرى تشكل فيها السياسات الداخلية لبعض الدول أنواعاً مختلفة من التهديدات - فعلى سبيل المثال، قد يؤدي فشل حكومة ما في الحد من تفشي مرض مُعدٍ إلى تنامي الضغوط باتجاه التدخل عسكرياً لحماية سكان بلدان أخرى من الإصابة بذلك المرض^{١٢}.

وتتصف حجج ومبررات الإقدام على مثل هذه التدخلات بأنها أخلاقية بالدرجة الأولى، وذلك على الرغم من وجود مسوغ قانوني للتدخل في حالات الإبادة الجماعية. وتبين حالة رواندا أن الإسراع في التدخل قد يشكل عاملاً حاسماً في منع وقوع الإبادات الجماعية، لكنها تُظهر أيضاً أن هناك مشكلة أساسية مرتبطة باستخدام القوة في مثل هذه الحالات، وهي صعوبة الحكم على مدى التزام الحكومة المعنية بأداء واجباتها قبل وقوع الإبادة الجماعية المحتملة. وهناك مجموعة أخرى من حالات الاضطراب الداخلي التي تجعل التدخل العسكري الوقائي أمراً مرحباً به، ولكنها تفتقر إلى المعايير الكافية لتحديد متى يكون مثل هذا التدخل ضرورياً بالفعل.

من الواضح أن كثرة التدخلات العسكرية لا تنطوي فقط على تشعبات سياسية قد تزعزع نظامنا العالمي الذي يشكل احترام السيادة الوطنية إحدى أهم ركائزه، وإنما تنطوي أيضاً على اعتبارات عملية مهمة - كاستنزاف موارد الأسرة الدولية واحتمال فشل هذا التدخل أو ذاك في تحقيق أهدافه، وهذا ما آل إليه بالفعل الوجود العسكري الأمريكي في هايتي أوائل القرن الماضي، والذي دام تسعة عشر عاماً متتالية.

11- It is noteworthy that in the case of the Israeli raid at Entebbe in 1976, the Security Council declined to support Uganda's request for a resolution condemning the raid.

12- I am indebted to Stephen Stedman for this idea.

استخدام القوة الوقائية لتغيير أنظمة حاكمة

يتمثل النوع الرابع من حالات استخدام القوة الوقائية في التدخل عسكرياً لإسقاط نظام حكم ما في ظل غياب الأدلة التي تثبت أنه يشكل تهديداً وشيكاً. وأوضح مثالين على ذلك هما: الإطاحة بنظام حركة طالبان في أفغانستان (التي، وإن تضمنت الرغبة الأمريكية بالانتقام لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، تمثل هدفها الرئيسي في منع وقوع مزيد من الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة)؛ وغزو العراق الذي أطاح بنظام صدام حسين. ويقوم هذا النوع من الأعمال العسكرية الوقائية ببساطة على أساس اعتبار نظام بعينه خطيراً بما يكفي لعدم السماح ببقائه في الحكم. وقد يتم تبرير عملية تغيير نظام ما بأسباب إنسانية أيضاً - كتكرار انتهاكات النظام لحقوق الإنسان أو عجزه عن توفير الحماية الكافية لشعبه.

تبرهن حالة تغيير نظام طالبان على إمكانية وجود حالات تفرض استخدام القوة كخيار وحيد لإزالة تهديد بعينه (لأن واشنطن استنفدت جميع الخيارات الأخرى قبل غزوها لأفغانستان). أما بالنسبة للعراق، فإن البعض يجادلون بأن فشله في احترام اتفاقية وقف إطلاق النار المبرمة في عام ١٩٩١ وعدم امتثاله لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة على الرغم من العقوبات المفروضة عليه لأكثر من عشرة أعوام بررا اللجوء إلى خيار الحرب ضده.

هناك حجج قوية جداً ضد استخدام القوة الوقائية لتغيير أنظمة حاكمة، وأهمها: أولاً: في ما يتعلق بالتهديدات التي تنشأ بسبب ممارسات بعض الدول بما فيها الدول المارقة، وعلى الرغم من إصرار إدارة بوش على أن الردع أو الاحتواء لن يجديا نفعاً ضد هذه الدول؛ هناك سبب للاعتقاد بعكس مزاعم هذه الإدارة، وهو أن معظم زعماء الدول المارقة يتشبثون بالسلطة.

ثانياً: من الصعوبة بمكان وضع معايير موضوعية لتقييم درجات خطورة الأنظمة، بدليل أنه مع مرور الوقت تغيرت قائمة الدول المارقة. فقد كانت كوبا مثلاً على تلك القائمة، وعلى الرغم من ذلك يكاد لا يوجد اليوم - أو ربما على الأقل منذ غزو خليج الخنازير في عام ١٩٦١ - من ينظر بجدية في تغيير نظام كاسترو بالقوة.

ثالثاً: قد يؤدي استخدام القوة لتغيير الحكومات إلى تقويض مبدأ تحريم الاعتداء، فضلاً عن الخسائر المادية والبشرية التي تنجم عن كل تدخل عسكري، ناهيك عن حقيقة أن النتيجة النهائية غير مضمونة؛ الأمر الذي يجعل من الصعب الجزم بأن الدولة المهاجمة ستكون أفضل حالاً بعد تغيير هذا النظام أو ذاك.

رابعاً: حتى في حال تغيير نظام كان يسعى إلى امتلاك أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية، فإنه لا يوجد ما يضمن عدم سعي النظام الجديد إلى امتلاك مثل هذه القدرات. وعليه، يشكل غزو العراق مثلاً واضحاً على حجم التكاليف التي يمكن أن تدفعها الدول الغازية والخسائر المادية والبشرية التي يمكن أن تتكبدها الدولة التي يتم تغيير نظام الحكم فيها والأضرار التي قد تلحق بالدول المجاورة لها.

خامساً: ربما يُسيء تغيير أي نظام بالقوة من دون موافقة مجلس الأمن الدولي إلى سمعة ومصداقية الدولة الغازية ومكانتها الدبلوماسية، الأمر الذي يجعل المحصلة النهائية لميزان التكاليف والفوائد لمثل هذه الأعمال العسكرية سلبية للغاية؛ حتى وإن نجحت في تحقيق بعض الأهداف في مراحلها الأولى.

من هنا، يتضح أن خيار استخدام القوة الوقائية لتغيير أي نظام حاكم مسألة في غاية التعقيد والحساسية، وأنه ينبغي دائماً استنفاد جميع الخيارات الأخرى قبل المخاطرة باللجوء إلى الخيار العسكري. وفي الحالات النادرة التي تتطلب بالفعل اتخاذ مثل هذا الإجراء - كالحالة الأفغانية مثلاً - يبدو من المحتمل الحصول على موافقة مجلس الأمن الدولي أو ربما يكون من الممكن على الأقل حشد تأييد دولي واسع؛ الأمر الذي سيعزز مشروعية أي عمل عسكري وربما يخفف أعباءه أيضاً.

نحو إجماع دولي جديد حول استخدام القوة الوقائية

هناك بعض التهديدات التي تقتضي إعادة النظر في معايير استخدام القوة الوقائية لمعالجتها، وذلك بأن هذه التهديدات تستوجب توسيع مشروعية استخدام القوة الوقائية مع تقليص المخاطر المحتملة إلى أدنى مستوى ممكن. وهكذا، بُذلت الجهود لوضع نسق معياري جديد يشتمل على المعايير المادية والإجرائية الكفيلة بتوسيع الاستخدامات المشروعة للقوة الوقائية. وما تقرير اللجنة العليا للأمانة العامة للأمم المتحدة حول التهديدات والتحديات والتغيير سوى مثال واضح على الجهود المبذولة لمعالجة هذه المشكلة.

ويعترف هذا التقرير بأنه منذ المصادقة على ميثاق الأمم المتحدة حتى اليوم ظهرت أنواع جديدة من التهديدات الأمنية والإنسانية التي ينبغي استخدام القوة الوقائية لإزالتها. وحث التقرير مجلس الأمن الدولي على الإقرار بضرورة معالجة مثل هذه التهديدات ووضع مجموعة من المعايير التي ينبغي للمجلس تطبيقها لتحديد التهديدات التي ينبغي استخدام القوة الوقائية لإزالتها. ويرى التقرير أيضاً أن مجلس الأمن الدولي هو السلطة المناسبة لتحويل استخدام القوة الوقائية، معللاً ذلك بأن هذا المجلس سيرفض السماح باستخدام القوة الوقائية لمعالجة التهديدات غير الوشيكة، الأمر الذي سيُلزم الدول المعنية بمواصلة جهودها السلمية لمعالجة تلك التهديدات. لكن التقرير المذكور أعلاه لم يحدد ما إذا كان استخدام القوة الوقائية من جانب دولة (أو أكثر) معنية بتهديد ما سيكون مشروعاً، وذلك في حال فشل جهودها السلمية المبذولة إثر تكرار رفض مجلس الأمن الدولي السماح لها باستخدام القوة واستمرار فشله في معالجة مشكلتها بالوسائل السلمية^{١٣}.

وعبر تبنيها الفكرة القائلة إن استخدام القوة الوقائية قد يكون ملائماً في بعض الحالات - كحماية حقوق الإنسان ومنع وقوع جرائم الإبادة الجماعية ومعالجة التهديدات المتصلة بالإرهاب ومختلف أنواع أسلحة الدمار الشامل - وطرحها هذه الفكرة في الأطر المؤسسية الملائمة؛ سعت اللجنة العليا للأمانة العامة للأمم المتحدة بالتأكيد إلى تقديم المسوغات التي تميز استخدام القوة الوقائية على نحو كان في الماضي القريب لا يحظى بقبول أغلبية الدول الأعضاء بالأمم المتحدة. ففي الحقيقة، لطالما كان مجلس الأمن الدولي قادراً - من حيث المبدأ - على اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق لمعالجة أي تهديد، حتى من دون ثبوت أنه وشيك؛ ويبدو أن اللجنة العليا للأمانة العامة للأمم المتحدة سعت من خلال تقريرها إلى إقناع الدول الأعضاء بأن مجلس الأمن الدولي سيتصرف بالفعل على هذا النحو. وقد يكون هذا المسعى نابعاً من حرص هذه اللجنة على الحد من تنامي شعور بعض الدول بالحاجة إلى التصرف وقائياً من دون موافقة مجلس الأمن الدولي.

13- A More Secure World: Our Shared Responsibility (New York: United Nations, 2004).

وعلى الرغم من أن توسيع نطاق عمل مجلس الأمن الدولي حيال التهديدات المذكورة أعلاه يشكل بالتأكيد خطوة مهمة وقيّمة، فإن ثمة أسباباً تدعو للاعتقاد بأن هذه الخطوة لن تلغي الحاجة إلى التصرف وقائياً خارج إطار مجلس الأمن الدولي. ويكمن السبب الرئيسي لهذا الاعتقاد في احتمال غياب التناظر الأممي حول تقييم ميزان التكاليف والفوائد المرتبط بالتهديدات التي تواجهها كل دولة. بعبارة أخرى، من المحتمل بل ربما من المؤكد، أن تشعر الولايات المتحدة أكثر من أي دولة أخرى - بسبب مسؤولياتها ومصالحها العالمية - بأن تهديدات بعينها تعرض أمنها للخطر؛ الأمر الذي يجعلها ترى أن من الضروري القيام بأعمال عسكرية وقائية حتى في حال عدم وجود خطر مباشر على أمنها القومي. يُضاف إلى ذلك أن بعض سياسات الإدارة الأمريكية الحالية أثارت الشعور بأن الولايات المتحدة أصبحت الهدف المفضل للإرهابيين والدول التي تشعر بأنها مستهدفة نتيجة للسياسات الأمريكية الميالة إلى استخدام القوة (كما حدث في العراق مثلاً).

من هنا، يمكن تفسير التباين المحتمل في تقييم التكاليف والخسائر المرتبطة بالتهديدات واحتمال لجوء الولايات المتحدة أكثر من غيرها إلى استخدام القوة الوقائية. وبناءً عليه، قد ترى الولايات المتحدة - بحكم اتساع رقعة مصالحها الدولية - أن فوائد القيام بعمل وقائي بعينه ستفوق الخسائر المترتبة على التقاعس عن القيام به. لكن الدول التي لا تشعر بأن مصالحها مهددة بصورة مباشرة ترى أن الآثار السلبية لاستخدام القوة الوقائية في وجه التهديدات غير الوشيكة أكبر بكثير من معالجتها بالوسائل السلمية¹⁴. غير أن المعارضة الواسعة للرؤية الأمريكية تنبع من الشعور الدولي الواسع بضرورة "كبح جماح" الولايات المتحدة ومنعها من استخدام القوة. وعلى الرغم من وجود ثلاث دول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي على الأقل - فرنسا وروسيا والصين - تتشاطر المنظور الأمريكي بدرجات متفاوتة، فيبدو أن مجلس الأمن الدولي

14- A few analysts argue that because terrorism and WMD potential threaten almost all members of the international system, Security Council action will become more likely in the face of these threats. They point to the fact that all the permanent members in principle are partners in the 'war on terrorism' and as nuclear states under the NPT, have a shared interest in limiting the spread of nuclear weapons. But this theoretical convergence is belied by the countries' behaviour in the Security Council, at least to this point. Iran and North Korea represent potentially important tests of this proposition.

لن يتبنى هذا المنظور رسمياً بالرغم من شعور الولايات المتحدة القوي بالخطر وبالحاجة الماسة إلى البدائل التي ينطوي عليها إقرار منظورها. وربما يرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى شعور بعض الدول بأن إقرار هذا المنظور قد يعرض أنظمتها الحاكمة للخطر. فعلى سبيل المثال، قد تخاف الصين نفسها من التحول يوماً ما إلى ضحية لمصادقتها - إلى جانب باقي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن - على مشروعية "التدخل العسكري لأغراض إنسانية".

هناك أطروحات تقضي بضرورة وجود بدائل للحصول على موافقة مجلس الأمن الدولي. وقد دعا البعض إلى النظر في قبول مشروعية التدخلات الوقائية التي تقرها المنظمات الإقليمية الرسمية أو غيرها من المنظمات الرسمية متعددة الأطراف. ويتميز هذا التوجه بإمكانية تفادي تبعات التباين في تقييمات التهديدات واحتمال الحد من الخطوات أحادية الجانب وربما أيضاً تقليل فرص بناء تحالفات مؤقتة لإنجاز أعمال عسكرية خارج إطار الأمم المتحدة؛ فضلاً عن تجنب تعقيدات استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يسمح باستخدام القوة الوقائية. ويشكل التدخل في كوسوفو نموذجاً معقولاً لمثل هذا التوجه حتى وإن لم يكن عملاً وقائياً متكاملًا، حيث إن جزءاً من الخطر الذي أرادت منظمة حلف شمالي الأطلسي تفادي وقوعه كان قد وقع بالفعل قبل البدء باستخدام القوة في كوسوفو.

يمكن اعتبار المنظمات الإقليمية مؤسسات ملائمة جداً لاتخاذ القرارات باستخدام القوة الوقائية في وجه تحدياتها التي تستوجب مثل هذه الإجراءات، وذلك لاحتمال تمكنها من إيجاد صيغ توافقية حول توزيع تكاليف العمل العسكري والغنائم التي سيجلبها. كما أن توصل دول منطقة بعينها إلى تقييمات صحيحة ومقاربة بشأن ضرورة وفاعلية عمل عسكري وقائي ما يشير على الأغلب إلى توافر الأدلة المادية والمعلومات الاستخباراتية الكافية لتوليد مثل هذا الإجماع النسبي.

بالطبع، لا يمكن إغفال خطر احتمال وجود منظمات إقليمية تخضع لإرادة دولة عضو تهيمن عليها. لنذكر على سبيل المثال قرار اتحاد دول شرق الكاريبي الذي صادق في عام ١٩٨٢ على التدخل الأمريكي في جزيرة غرينادا والدور الروسي في المنظمة الأوروبية للأمن والتعاون؛ أو بدرجة أقل، دور نيجيريا في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. وربما تعاني المنظمات الإقليمية أيضاً مشكلة عدم التناظر نفسها

في تقييم التهديدات التي يعانيها مجلس الأمن الدولي (كالمواقف المتباينة لدول المنظمة الأوروبية للأمن والتعاون حيال أزمة كوسوفو مثلاً). وفي بعض الحالات، تكون الدولة المهيمنة على منظمة إقليمية بعينها طرفاً في مشكلة معينة (كما في الحالة الروسية الشيشانية والمنظمة الأوروبية للأمن والتعاون)، فيتم التوصل - بحسب تعبير بعض المتكلمين - إلى "الإجماع باستثناء واحد" تأييداً لمواقفها. بإيجاز شديد، هناك حالات تكون فيها المنظمات الإقليمية مجرد أدوات بأيدي الدول الأعضاء المهيمنة عليها، وهو ما يجعلها عديمة الجدوى من الناحية العملية.

ويؤيد البعض اللجوء إلى التجمعات ذات التوجهات الفكرية المتشابهة لتشريع القرارات المتخذة بشأن استخدام القوة الوقائية. ومن الأمثلة على هذا الطرح الاعتماد على مجموعة الدول الديمقراطية^{١٥}. وهناك حجتان رئيسيتان لتبرير هذا الطرح. وتقوم الحجة الأولى على الفكرة القائلة إن أي عمل عسكري وقائي يستمد مشروعيته من الشرعية الواسعة التي تتمتع بها كل واحدة من الدول الديمقراطية التي تشارك في اتخاذ القرار الذي يميزه. قد تكون هذه الفكرة صائبة إلى حد ما، ولكن المناقشات التي دارت بهدف تحديد الدول التي تستحق الانتفاء إلى مجموعة الدول الديمقراطية الشرعية تشير إلى غياب المعايير الواضحة للتمييز بين الدول التي تتمتع بكامل الشرعية الديمقراطية وتلك التي تفتقر إليها. أما الحجة الثانية فهي التي تفترض أن قابلية مساءلة الحكومات الديمقراطية من جانب شعوبها - التي تدفع تكاليف الأعمال العسكرية الوقائية دماً ومالاً - تجعل احتمال استخدام هذه الحكومات للقوة الوقائية بشكل اعتباطي ضئيلاً جداً. يبدو أن هذه الحجة تجريبية الصبغة إلى حد كبير، وأنها لا تنطبق كلياً على الأعمال العسكرية الأمريكية الأخيرة. غير أنه قد يتعذر الحكم على مدى جدوى هذا التوجه برمته إلا بعد اختباره على المدى البعيد.

من الواضح أن كلا التوجهين السابقين يحصران شرعية الأعمال العسكرية الوقائية في الإطار الإجرائي للمؤسسات التي تتخذ القرار بتنفيذها. غير أن التوجه البديل أو المكمل لهذين التوجهين يركز على المعايير الجوهرية التي يجب تطبيقها عند تبرير استخدام القوة الوقائية. فقد تبنت اللجنة العليا للأمانة العامة للأمم

15- Ivo Daalder and James Lindsay, 'An Alliance of Democracies: Our Way or the High Way', *Financial Times*, 6 November 2004.

المتحدة هذا التوجه المكمل (أو البديل)، مقترحة أنه ينبغي لمجلس الأمن الدولي الاعتماد على خمسة معايير لتحديد مدى قابلية تبرير أي عمل عسكري وقائي. ويبدو أن هذه المعايير مستخلصة من أدبيات الحرب العادلة، وهي: جدية التهديد ونبيل الغرض وفشل الخيارات السلمية وتوفر الموارد الضرورية والتقييم الإيجابي للنتائج المحتملة.

ويبدو أن رؤية إدارة الرئيس بوش لتبرير استخدام القوة الوقائية تقوم على معايير مماثلة لتلك التي اقترحتها اللجنة العليا للأمانة العامة للأمم المتحدة، حتى وإن كانت الأعمال العسكرية الوقائية الأمريكية تدرج في إطار الإجراءات أحادية الجانب. وقد عرضت مستشارة الأمن القومي السابقة كوندوليزا رايس توجه الإدارة الأمريكية في هذا الشأن في خطاب ألقته بعد الإعلان عن استراتيجية الأمن القومي الجديدة ببضعة أيام فقط، حيث قالت:

"لكن، ينبغي التعامل مع هذا التوجه بمتنهي الحذر. فنادرًا ما سيكون من الممكن تبرير اللجوء إلى مثل هذا التوجه، لأنه لا يعطي الولايات المتحدة أو أي دولة أخرى الضوء الأخضر للتصرف وقائياً قبل استنفاد الوسائل الأخرى كافة، بما فيها الوسائل الدبلوماسية. فالعمل الوقائي لا يأتي بالطبع في بداية أي سلسلة طويلة من الجهود المبذولة لحل مشكلة بعينها. كما أنه يجب على التهديد أن يكون في غاية الخطورة، وأن تكون الأخطار المترتبة على عدم استخدام القوة في وجه ذلك التهديد أكبر بكثير من تلك التي قد ينطوي عليها القيام بعمل عسكري لمعالجته"^{١٦}.

هناك اتفاق واسع نسبياً على الصلة الوثيقة لأسس هذه الصيغة الأمريكية بمبادئ الحرب العادلة، لكن الشكوك تتركز بدرجة كبيرة على مدى قدرة هذه الأسس على الحد من اللجوء إلى استخدام القوة الوقائية، وذلك بأنها جميعاً تعتمد إلى حد كبير على الأدلة المتوافرة وتتسم بقدر كبير من الذاتية؛ وهذا يعني أنه بالرغم

16- Condoleezza Rice, *A Balance of Power that Favors Freedom* (New York: Manhattan Institute, 2002).

من وجود اتفاق أمريكي واسع على تبني هذه الأسس يبدو من المتوقع أن تنشب خلافات حادة حول قابلية تطبيقها في حالات تهديد بعينها.

هناك توجه آخر يدعو إلى التركيز على وضع معايير متفق عليها لتبرير استخدام القوة الوقائية. وربما يكون خطر حدوث إبادة جماعية خير مثال على إمكانية تطبيق هذا التوجه. وقد شهد العقد الماضي اعترافاً دولياً متنامياً بشرعية التدخلات العسكرية الرامية إلى منع وقوع الإبادات الجماعية، وربما أيضاً لوقف الانتهاكات الخطيرة الأخرى لحقوق الإنسان. أما على صعيد مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل (الكيميائية والبيولوجية والنووية)، فربما تشكل الانتهاكات المتكررة لمعاهدة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل معياراً آخر لتبرير استخدام القوة الوقائية. وهذا ما قد ينطبق أيضاً على اثنتي عشرة اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب. فوجود معايير متفق عليها على نطاق واسع يمنح استخدام القوة الوقائية قدراً كبيراً من الشرعية، حتى في حال عدم رغبة أو قدرة مجلس الأمن الدولي على التصرف حيال الانتهاكات المؤكدة. ولدينا توجه القاضي إيب سوفير Abe Sofaer الذي أطلق عليه اسم "التدخلات الميثاقية"، وهي الأعمال العسكرية التي يتم تبريرها على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والتي ينبغي في نظره اعتبارها مشروعاً حتى وإن لم يكن مجلس الأمن الدولي الجهة التي أجازت تنفيذها^{١٧}.

من الواضح أن مبادئ الحرب العادلة وتحديد مدى عدالة أي معيار وما إذا تم بالفعل انتهاك هذا المعيار أو ذاك أمور تعتمد جميعاً على الأدلة المتوافرة وتكتسي صبغة ذاتية. لكن مجمل التوجه الأخير يشكل على الأقل إطاراً مشتركاً يتيح للدول المعنية مناقشة مدى جدوى وقابلية استخدام القوة في حالات بعينها. وكلما ازداد وضوح المعايير المتفق عليها ستزداد بالطبع جدوى هذا التوجه.

هناك مسألة خلافية حول ما إذا كان ينبغي انتهاج سياسة تدخلية معلنة تحدد الحالات التي يجب فيها استخدام القوة الوقائية، أو ما إذا كان ينبغي النظر في كل حالة على حدة في إطار سياسة عامة لا تميز

17- Abraham D. Sofaer, 'On the Necessity of Pre-emption', *European Journal of International Law*, vol. 14, 2003, pp. 209–26. He doesn't explicitly call them 'charter-based interventions' but argues for them.

استخدام القوة الوقائية إلا في الحالات الاستثنائية. وتتمثل الإيجابية الأبرز للسياسة التدخلية المعلنة بأنها قد تساعد على إلغاء الحاجة إلى استخدام القوة الوقائية بصورة كاملة، لأنها ستشكل رادعاً فاعلاً يمنع حدوث مجموعة من الممارسات. ولكنها تنطوي على سلبيتين، هما:

أولاً: من الصعوبة بمكان التوصل إلى تحديد دقيق لجميع الحالات التي تقتضي استخدام القوة، خصوصاً أن معظم المعايير تعتمد في كثير من الحالات على طبيعة الأدلة المتوافرة.

ثانياً: خطر الإفراط في التعميم أو التخصيص. فإذا كان تعريف الحالات أوسع مما ينبغي سيكمن الخطر في احتمال اضطراب الولايات المتحدة إلى استخدام القوة فقط من أجل الحفاظ على مصداقيتها، في وقت تكون فيه أدوات أخرى أكثر نجاعة. أما إذا جاء التعريف أضيق مما ينبغي فسيكمن الخطر في احتمال عدم تحديد بعض الخطوط الحمر بوضوح، وهو ما قد يؤدي بالخصوص إلى تجاوز تلك الخطوط من دون أن يقصدوا تحدي الولايات المتحدة أو الإساءة إليها.

وخير مثال على هذه الصعوبات هو التحديات الراهنة التي تواجهها سياسة مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل التي تتبعها واشنطن إزاء كوريا الشمالية وإيران. فمن الممكن المحاججة بأن السياسة التدخلية شبه المعلنة لوزير الدفاع بيري Perry كانت السبب المباشر لامتناع كوريا الشمالية في عام ١٩٩٤ عن السعي إلى فصل البلوتونيوم في مفاعل يونغ بيون؛ وأن السياسة التدخلية غير الواضحة لإدارة الرئيس بوش هي التي جعلت الكوريين الشماليين يشعرون بضعف احتمال تعرضهم لأي عمل عسكري أمريكي، في حال إقدامهم على فصل مادة البلوتونيوم. في الوقت نفسه، انعكست التشديدات الأمريكية على أن تطوير كوريا الشمالية أسلحة نووية أمر "غير مقبول"، انعكست سلباً على مصداقية الولايات المتحدة في ضوء فشلها في التصرف بحزم في مواجهة كوريا الشمالية. لا شك في أن تأكيد واشنطن أن "القوة خيار قائم" يساعد على إزالة بعض الصعوبات، إلا أنه أصبح في الطرف الخالي ذا قيمة محدودة بالنسبة للأمريكيين أنفسهم، ولجهة تحقيق الأهداف المنشودة من وراء هذه الرسالة. من هنا، يتضح أن إعلان سياسات تدخلية شاملة تحكم استخدام القوة الوقائية تنطوي على احتمال الاضطرار إلى استخدام القوة فقط من أجل الحيلولة دون انهيار المصداقية؛ الأمر الذي يجعل هذه السياسات غير محبذة على الإطلاق. لذلك، ينبغي استبدال هذه

السياسات التدخلية - التي تضع طائفة من التهديدات غير المعروفة بدقة في قالب واحد - بتقييم كل تهديد على حدة لمعالجته بأفضل السبل والوسائل المتاحة.

وبسبب معوقات استخدام القوة الوقائية من جهة، ونظراً للنتائج المعاكسة المحتملة من جهة أخرى، يبدو من الأفضل استخدام الوسائل السرية في عدد من الحالات، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بتصفية الإرهابيين، أو بتدمير قدرات عسكرية معادية خطيرة. وبشكل ما، يمكن اعتبار العمليات السرية بمثابة الخيار المعاكس للسياسات التدخلية المعلنة. وخلافاً للعمليات التي يتم الإعلان عنها قبل إطلاقها، تتميز العمليات السرية بعنصر المفاجأة، وبإمكانية تفادي مسلسل ردود الفعل التصاعدية الذي لا يروق لأي من الطرفين. في الوقت نفسه، هناك سلبيات عدة لأي عمل سري تتعدى احتمال اكتشافه، ومنها: حقيقة أن الدائرة المخولة باتخاذ القرارات المتعلقة بالعمليات السرية ضيقة للغاية ومغلقة بإحكام، الأمر الذي قد يحول دون استفادتها من جميع المعلومات المتوفرة، فتصبح بالتالي عاجزة عن إجراء أي تقييم شامل ودقيق لجميع القضايا المحيطة بعملية بعينها. كما أن سرية أي عمل تعزز احتمالات حدوثه بفعل الاعتقاد بإمكانية تفادي جزء كبير من النتائج العكسية المحتملة. ونظراً لأن العمليات السرية تُنفذ عموماً على نحو أحادي الجانب، ومن دون أي مصادقة رسمية من الحكومة التي تنفذها، فإنها تفتقر إلى الشرعية. وعلى الرغم من هذا كله، فإن الحجج التي تدعم العمليات السرية ضد الإرهابيين تظل هي الأقوى.

بدائل استخدام القوة الوقائية

عند الحكم على مدى مشروعية أو نجاعة استخدام القوة الوقائية، يظل من المهم أخذ الخيارات الأخرى المتاحة بعين الاعتبار. وعلى الرغم من التكاليف والمخاطر المترتبة على القيام بأعمال وقائية، تبقى هذه الأعمال خير وسيلة لمعالجة عدد لا بأس به من التهديدات. فبدائل استخدام القوة الوقائية ضد الإرهابيين - وبخاصة إذا كانوا على استعداد لتنفيذ عمليات انتحارية - محدودة للغاية. وقد تبين أن أساليب الردع لا تجدي نفعاً ضد هؤلاء الإرهابيين (مع أنها قد تكون ذات جدوى في مواجهة الدول التي تدعم إرهابيين أو توفر لهم ملاذاً آمناً، وذلك على الرغم من احتمال فشل هذه الأساليب أحياناً، كما حدث في حالة نظام طالبان وتنظيم القاعدة). وليس اللجوء إلى تشديد القوانين في حالات الإرهاب الانتحاري المروع بالحل

الأمثل، وذلك لفداحة الخسائر التي يعينها الانتظار حتى وقوع مثل هذه العمليات الإرهابية أو البدء بالتحرك عند اقتراب وقوعها، فضلاً عن الشك في إمكانية وفاعلية معاقبة منفذي الاعتداءات الانتحارية وباقي المتورطين فيها. ويُعدّ الحجز الوقائي أحد الخيارات التي يمكن استخدامها ضد الإرهابيين. لكن تجربتيّ غوانتانامو وأفغانستان برهنتا على وجود صعوبات جدية في احتجاز الإرهابيين لمدد طويلة. وعلى الأغلب، تكمن المشكلة الأساسية في سجن الأفراد وقائياً في الفرق الشاسع بين احتجاز فرد فقط على أساس افتراض أنه خطر وإيداعه السجن إثر ثبوت أنه مذنب بالفعل. وقد يؤدي الحجز الوقائي المطول إلى ظهور نوع جديد من "الاستشهاديين" الذين ينفذون عملياتهم بهدف تحرير المحتجزين أو انتقاماً لاحتجازهم. ومن الطبيعي أن تُعنى استراتيجيات مكافحة الإرهاب بعيدة المدى بتقليص أعداد المتطوعين الجدد ومعالجة دوافع إرهابيي المستقبل. وقد ثبت في هذا المضمار أن النتائج العكسية للإجراءات غير العنيفة هي أقل بكثير من تلك الناجمة عن استخدام القوة، ولكن الأخيرة تظل أكثر فاعلية في معالجة التهديدات والأخطار الوشيكة.

بخصوص الأنظمة المارقة، يبدو أن هناك بدائل فاعلة في بعض الحالات، حيث يوجد ما يبرر الاعتقاد بأن الردع ما زال فاعلاً ضد معظم الدول، وبخاصة ضد الدول المارقة التي تسعى إلى امتلاك مختلف أنواع أسلحة الدمار الشامل (الكيميائية أو البيولوجية أو النووية). وهذا ما ينطبق أيضاً على رغبة الدول المارقة في تزويد الإرهابيين بأسلحة كيميائية أو بيولوجية أو حتى نووية. فبالرغم من احتمال حدوث هذا الأمر سراً، يظل خطر اكتشاف انتقال هذه الأسلحة قائماً؛ وبالتالي يصبح من الممكن تحديد الدولة المزودة لها واستخدام القوة ضدها. ومن المنطقي افتراض أن هذه الدول تعتقد أن حجم الخسائر التي ستلحق بها بسبب تزويدها إرهابيين بأسلحة دمار شامل سيفوق المكاسب المرجوة من استخدام تلك الأسلحة ضد الولايات المتحدة أو حلفائها. وربما تخشى الدول المارقة أيضاً من أن يستخدم الإرهابيون يوماً ما هذه الأسلحة ضدها!

من الممكن تعزيز التأثير الرادع عبر تحسين تقنيات "استكشاف منشأ الأسلحة"، أي تحسين وسائل تحديد خصائص المواد الانشطارية أو العوامل البيولوجية أو الكيميائية المستخدمة في الأسلحة، وذلك للتمكن

من معرفة مصادر تلك الأسلحة بمنتهى الدقة؛ مما سيتيح الإعلان مقدماً عن الدولة التي ستتحمل مسؤولية استخدام منظمة إرهابية لسلح هي مصدره، حتى في حال غياب الأدلة المباشرة التي تثبت وقوع عملية انتقال هذا السلح إلى المنظمة الإرهابية المعنية.

قد يكون الردع مجدياً - وإن بدرجات متفاوتة - ضد الدول التي تؤوي إرهابيين. غير أن حالة نظام طالبان تشير إلى محدودية هذا الطرح. ولا يزال من الصعب معرفة ما إذا كانت حركة طالبان ببساطة أساءت فهم نيات واشنطن أو فشلت في تقييم قدراتها العسكرية، أو ما إذا كانت بالفعل مستعدة للتضحية بنظامها في سبيل "مبدأ". كما تجدر الإشارة إلى أن فشل الولايات المتحدة أو سواها في اتخاذ إجراءات عقابية ضد باكستان على خلفية تصرفات عالمها النووي عبد القدير خان قد يوحي لبعض الدول بأنها قادرة على التنصل من مسؤولياتها تجاه التجاوزات الخطيرة التي قد يرتكبها بعض مواطنيها. ليس هذا وحسب، بل إن إيران وسوريا تواصلان دعم حزب الله بانعكاسات محدودة عليهما؛ وحتى الآن لم تُستخدم القوة ضد أي منهما.

لطالما واجه الردع ضد الدول التي حاولت أو تحاول امتلاك أسلحة دمار صعوبات كبيرة. ويستدل على ذلك من نجاح بعض الدول في تطوير قدرات غير تقليدية ورضوخ المجتمع الدولي للأمر الواقع - كما في حالتي الهند وباكستان والتساهل الدولي الراهن مع البرنامج النووي الكوري الشمالي، ناهيك عن المعارضة الدولية للتدخل الأمريكي في العراق. وبالتالي، أصبح من المنطقي أن تميل الدول التي تسعى إلى امتلاك قدرات غير تقليدية إلى افتراض أن احتمال استخدام القوة ضدها بات ضئيلاً حتى في حال نجاح مساعيها. من هنا، أظهرت تجربة العراق أن فاعلية الإجراءات القهرية غير العسكرية كالعقوبات الاقتصادية وانعكاساتها الإنسانية السلبية كانت محدودة للغاية.

وعلى أي حال، تشير النجاحات التي سُجلت في مجال نزع السلح النووي ومكافحة انتشاره من دون اللجوء إلى القوة - خصوصاً ما تحقق في جنوب إفريقيا وأوكرانيا وبيلاروسيا وكازاخستان، بالإضافة إلى تحلي الأرجنتين والبرازيل عن برنامجيهما النوويين - تشير إلى احتمال استبدال استخدام القوة في المستقبل بسياسة الاحتواء. وفي الواقع، لعب التحول في أنظمة كل من جنوب إفريقيا والبرازيل والأرجنتين وتغير

نظرة هذه الدول إلى ميزان التكاليف والمنافع دوراً جوهرياً في التخلي عن طموحاتها النووية. وبدلاً من الاعتماد فقط على الانتظار إلى حين تحول الأنظمة في الدول الساعية إلى امتلاك قدرات نووية، يمكن مواكبة هذا الانتظار بإجراءات إضافية تعدل التكاليف والمنافع لمصلحة تخلي هذه الدول عن برامجها النووية. ومن هذه الإجراءات مثلاً فرض عقوبات قاسية على هذه الدول كالعقوبات التي فُرضت على نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، والتي يمكن لها أن تُحدث تأثيراً مماثلاً إن فُرضت على أي دولة أخرى، وذلك لإرغامها على التخلي عن إنجازاتها أو برامجها النووية. كما يمكن تعزيز فاعلية سياسة الاحتواء عبر تقديم ضمانات أمنية للدول المجاورة للدولة التي تسعى إلى امتلاك قدرات غير تقليدية، وذلك بهدف تقليص قدرتها على ابتزاز المجتمع الدولي وإرغامه على الرضوخ لرغبتها. في هذه الحالة، ستلعب مصداقية الضمانات الأمنية دوراً حاسماً.

وتُعتبر استراتيجيات "الإنكار" بديلاً مهماً لفاعليتها الكبيرة في منع أي دولة مارقة من امتلاك قدرات عسكرية خطيرة. وتكتسي هذه الاستراتيجيات أهمية بالغة في مكافحة انتشار السلاح النووي، وذلك بأن الحصول على المواد الانشطارية وتكنولوجيا إنتاج السلاح النووي ما زال يشكل عقبة رئيسية في سبيل بناء هذه الدول قدرات نووية ذاتية. أما على صعيد الأسلحة البيولوجية والكيميائية، فقد أصبحت استراتيجيات الإنكار عديمة الجدوى باعتبار أن المعرفة والمواد الضرورييتين لإنتاجهما أصبحتا واسعتي الانتشار، وهو ما يجعل مراقبة الدول المصدرة لهما أمراً عقيماً إلا في حال توظيف الأدلة التي تثبت تورطها في مثل هذه الأنشطة، لتبرير استخدام القوة العسكرية ضدها. (على سبيل المثال: الدول التي تطور برامج سرية خارج الأطر المتفق عليها - كاتفاقية عدم انتشار الأسلحة الكيميائية - توفر المسوغ القانوني لاستخدام القوة الوقائية ضدها).

تتعرض الدول المصدرة للمواد والتجهيزات التي تُستخدم في تصنيع الأسلحة غير التقليدية والخاضعة لاستراتيجيات الإنكار، تتعرض إلى اعتراض سفنها وتفتيشها (في إطار المبادرة الأمنية لمكافحة انتشار الأسلحة غير التقليدية). ويمكن اعتبار اعتراض السفن أحد وجوه استخدام القوة الوقائية، مع الاعتراف بأن اعتراض الشحنات المحرمة أثناء نقلها - وبخاصة في المياه الدولية - ينطوي على تكاليف ومخاطر قليلة

مقارنة بمهاجمة الدولة المعنية في عقر دارها. ومن أبرز سلبيات العمليات الاعتراضية احتمال اعتراض السفن عن طريق الخطأ؛ وهذا ما حدث بالفعل للسفينة الصينية ين هي Yin He على خلفية الشكوك الخاطئة بأنها كانت تنقل إلى إيران مواد تُستخدم في تصنيع الأسلحة الكيميائية.

وكبديل أخير، نتطرق الآن إلى "الارتباط المشروط" الذي وضع حداً نهائياً للبرنامج النووي الليبي، بينما كان أقل نجاحاً في معالجة البرنامج النووي الكوري الشمالي، وذلك بأنه لم يفلح إلا في تعليق برنامج إنتاج البلوتونيوم في كوريا الشمالية، في حين يبدو أن الكوريين الشماليين يواصلون برنامجاً سريعاً لتخصيب اليورانيوم. وانطوت استراتيجية الارتباط المشروط في الحالة الليبية على عنصرين رئيسيين، هما: الضغوط (التي جاءت على شكل عقوبات) والخوافز (التي تمثلت بتطبيع العلاقات مع ليبيا)؛ غير أن البعض يجادلون بأن احتلال العراق عزز فاعلية التهديد باستخدام القوة ضد ليبيا، وساهم في تخليها عن قدراتها غير التقليدية. لكن التهديد باستخدام القوة كان في الحالة الكورية الشمالية أكثر وضوحاً منه في الحالة الليبية. فقد تراوحت التهديدات الأمريكية لكوريا الشمالية من التحذيرات التي أطلقها الوزير بيرى إلى النشر التمهيدي للقوات الذي عزز مصداقية التهديدات الأمريكية.

ولا شك في أن إيجابيات وفوائد هذه الاستراتيجية باتت في غاية الوضوح. غير أن من أبرز سلبياتها: تعزيز شرعية الأنظمة المارقة والسيئة، (وهي في معظمها أنظمة تسعى إلى امتلاك أسلحة دمار شامل وتضطهد شعوبها وعلى صلة بالإرهاب، فضلاً عن علاقات بعضها بعصابات الجريمة المنظمة وتجار المخدرات)؛ وتقديم الخوافز مقابل السلوك السيئ (كما حدث مع كوريا الشمالية، وربما سيحدث مع دول أخرى تحاول محاكاتها لاستغلال هذه الاستراتيجية).

من الواضح أنه على الرغم من النقاش الحاد الذي أثاره إعلان استراتيجية الأمن القومي في عام ٢٠٠٢ وما تلاه من حرب وقائية في العراق، فقد ساد المنطق الذي يؤيد استخدام القوة الوقائية فقط بصورة محدودة وبمتهنى الحذر. وقد ترسخ هذا التوجه بالفعل على الصعيد العملي؛ فضلاً عن تحوله إلى ما هو أشبه بأحد القوانين الدولية النافذة. وتشير أدبيات العقوبات الاقتصادية إلى أن الإجراءات العقابية الدولية تنطوي جميعها على إيجابيات وسلبيات. غير أنه من الضروري عدم استخدام القوة الوقائية مطلقاً قبل تدارس باقي

البدائل الأخرى بمنتهى العناية. كما يسود الاعتقاد بأنه لا بد من توخي أقصى درجات الحذر عند التفكير باللجوء إلى استخدام القوة الوقائية. فكما أن التهديد باستخدام القوة الوقائية أو استخدامها بالفعل ليس بالعصا السحرية، فإنه يتعين أيضاً عدم تحويلهما إلى لعنة. في الوقت نفسه، يبدو أن إدارة الرئيس بوش محقة في التشديد على وجود تهديدات يجب ببساطة معالجتها قبل أن تكتمل، أو تصبح وشيكة بالمفهوم التقليدي. غير أنه لا بد من الاعتراف بأنه كلما كانت الآليات المؤسسية أقوى وكان الدعم السياسي لاستخدام القوة في حالة بعينها أوسع، سيكون العمل العسكري أكثر مشروعية، وستكون فرص تقليص النتائج المعاكسة أكبر. لذلك، يتعين النظر إلى أي استخدام أحادي الجانب للقوة الوقائية على أنه الخيار الأخير الذي لا يمكن اللجوء إليه إلا في الحالات القصوى.

مستقبل البلقان _ أجندة حافلة

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

الموضوع: مستقبل البلقان - أجندة حافلة

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

"تعليقات استراتيجية" (Strategic Comments) المجلد الحادي عشر، العدد التاسع، نوفمبر ٢٠٠٥

نُشرت هذه المقالة أصلاً باللغة الإنجليزية في "تعليقات استراتيجية"، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمتها ونشرها باللغة العربية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

إن الأسماء والعلامات التجارية المسجلة في هذه المقالة لا تعني، حتى في حال غياب تعليقات محددة، أن هذه الأسماء مُستثناة من القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وذات العلاقة أو أنه يمكن لمن يشاء أن يستخدمها.

في حال الإشارة إلى هذه الورقة أو الاقتباس منها، يجب ذكر كامل التفاصيل عن المقالة باللغة الإنجليزية كما هي واردة في هذه الصفحة.

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ©٢٠٠٥. جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ©٢٠٠٥.

لا يُسمح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستحدث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبق من الناشر.

Original Title: **The Future of the Balkans – A Crowded Agenda**

Source: International Institute for Strategic Studies

Strategic Comments

Vol. 11, Issue 9, November 2005

This text was originally published in English in the 'Strategic Comments' magazine and is re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with the International Institute for Strategic Studies.

The use of registered names, trademarks, etc. in this publication does not imply, even in the absence of a specific statement, that such names are exempt from the relevant laws and regulations and therefore free for general use.

For any references/citations from this item, the source must be given as the original English article with full bibliographic details as given on this page.

English Version © 2005 International Institute for Strategic Studies

Arabic Translation and Version © 2005 Gulf Research Center

This work is subject to copyright. All rights are reserved, whether the whole or part of the material is concerned, specifically the rights for translation, reprinting, reuse of illustrations, broadcasting, reproduction on microfilm or in any other way, and storage in data banks. No part of this publication may be reproduced in any way without the prior written permission of the publisher.

تحسنت الأوضاع لأسباب غير محددة في مناطق يوغسلافيا السابقة بعد عشر سنوات من انتهاء الحرب البوسنية، لكن تلك الأوضاع ما زالت هشة في بعض جوانبها. فالمنطقة تعيش في سلام، وقيادات الدول والمناطق كلها، التي انبثقت من جمهورية يوغسلافيا الاتحادية، تزداد انشغالاً في معالجة مشكلاتها الاقتصادية وجهودها من أجل الانضمام إلى المؤسسات الغربية. وتستثنى من ذلك سلوفينيا التي أصبحت بالفعل عضواً في الاتحاد الأوروبي. غير أن كوسوفو تعتبر نقطة ضعف رئيسية مثيرة للقلق في هذا المشهد. وسوف يشهد العام المقبل الكثير من العمل الدبلوماسي فائق الحساسية الهادف إلى إعادة بناء العلاقات بين دول البلقان الأخرى.

احتضان أوروبا

سوف تكون للاتحاد الأوروبي يد طويل في هذه العملية، حيث إن الاتحاد قلق على مستقبل منطقة البلقان، ولذلك فهو يلعب دوراً يزداد نشاطاً في تلك المنطقة. وقد توصل صناع القرارات السياسية في بروكسل، إن لم يكن في جميع دول الاتحاد الأوروبي، إلى وجهة نظر ترى أن الاستقرار والأمن الأوروبيين سوف يكونان في حال أفضل، إذا تم ضمان إدخال ألبانيا وبقية جمهوريات يوغسلافيا السابقة إلى منظومة الاتحاد، بدلاً من أن تبقى تلك الدول خارج هذه المنظومة، وذلك بهدف دمل الجراح ومجابهة المشكلات التي يمكن أن تندلع مجدداً على السطح. ولا أحد يقلل من شأن احتمالات تجدد العنف والقتال في كوسوفو، مثلاً، وهو ما قد تمتد آثاره إلى مناطق أخرى.

وتشاطر واشنطن دول الاتحاد الأوروبي الرأي بشأن الحاجة إلى القيام بعمل في هذا الاتجاه. وتجري نشاطات دبلوماسية عبر الأطلسي، وضمن دول الاتحاد الأوروبي ذاته، تهدف إلى تمتين "الأطراف الرخوة" في البلقان، والتي تكشف خلال الأشهر القليلة الماضية، أكثر مما كشفت خلال الأعوام القليلة الماضية. وتركز هذه النشاطات على كوسوفو تحديداً، لكن أجندتها تشمل كذلك العلاقات بين صربيا وجمهورية الجبل الأسود والحاجة إلى تعزيز الإصلاحات الهادفة إلى جعل البوسنة والهرسك دولة حقيقية قابلة للبقاء.

وقد تبنت المفوضية الأوروبية لدى اجتماعها في بروكسل في التاسع من شهر نوفمبر الماضي استراتيجية توسع شاملة خاصة بمناطق غربي البلقان. وحيث إنه لا يوجد أمل فعلي لأي من دول تلك المنطقة، باستثناء كرواتيا، بأن تحظى بالقبول خلال العقد المقبل، فإن من الضروري إعطاء وقت كافٍ لمواجهة ما يُسمى "إرهاق التوسع"، الذي يعاني منه حالياً الاتحاد الأوروبي. وبدأت في العاشر من أكتوبر المفاوضات حول "اتفاقية الأمن والشراكة مع صربيا والجبل الأسود. وبدأت مفاوضات مماثلة في الخامس والعشرين من نوفمبر مع جمهورية البوسنة والهرسك. وحصلت مقدونيا أيضاً، في التاسع من نوفمبر، على مؤشر إيجابي يمكن أن يجعلها مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي بحلول منتصف شهر ديسمبر. وأعربت المفوضية عن اعتقادها أيضاً أن ألبانيا التي تتفاوض منذ عام ٢٠٠٣ بشأن اتفاقية الأمن والشراكة تُعْتَبَر جاهزة لاستكمال هذه المفاوضات.

إرث دايتون

يتوازى مع هذا النشاط تحرك يهدف إلى جعل جمهورية البوسنة والهرسك دولة أكثر فاعلية وقابلة للبقاء. وقد استطاعت "معاهدة دايتون" التي أبرمت في شهر نوفمبر ١٩٩٥ إنهاء الحرب، لكن هناك إدراكاً واسع النطاق بأن التنظيم الداخلي للبوسنة يحتاج إلى التحديث إذا كان لهذه الدولة أن تحظى بفرصة لإكمال المهام المطلوبة لجعل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي أمراً جديراً بالثقة وتطوراً أكيداً.

وقد خلفت معاهدة دايتون عبئاً ثقيلاً ومعقداً جداً على شكل الحكومة البوسنية وتركت في تلك الدولة سلطة مركزية ضعيفة وذات هويتين، إحداهما الكروات البوسنيون الذين يُطلق عليهم الآن اسم "المسلمين البوسنيين"، والأخرى صربية "الجمهورية الصربية". وعقد على مدى الأشهر السبعة الماضية زعماء الأحزاب البوسنية الرئيسية الثانية اجتماعات متأنية بمساعدة خارجية، وبخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من أجل إيجاد السبل الكفيلة بتوفير المزيد من السلطات للمؤسسات المركزية في البوسنة. وقد وافق زعماء تلك الأحزاب من حيث المبدأ، خلال مباحثاتهم في واشنطن في الثاني والعشرين من شهر نوفمبر الماضي على ضرورة إعطاء المزيد من الصلاحيات للحكومة في سرايفو.

ومن المتوقع مع نهاية عام ٢٠٠٦ أن توضع على الرف أو تلغى تماماً الصلاحيات المسماة "صلاحيات بون" التي تعطي المفوض السامي الدولي، وهو الآن لورد آشدون البريطاني، سلطات واسعة تتيح له طرد سياسيين منتخبين وفرض تشريعات.

وسوف يترك لورد آشدون مهمته في نهاية يناير بعد ثلاث سنوات ونصف السنة من العمل، ويُتَوَقَّع أن يخلفه كريستيان شوارتز شلينغ، الوزير الألماني السابق، الذي كان قد عمل في البوسنة قبل ذلك. ويُرجَّح نظرياً أن يؤدي بطلان مفعول "صلاحيات بون" إلى ازدياد أهمية اشتراطات الاتحاد الأوروبي بهدف توجيه البوسنيين إلى المسار الذي تتحقق بموجبه جميع الإصلاحات الضرورية الواجب اتخاذها للانضمام في نهاية المطاف إلى منظومة الاتحاد.

مقدونيا تطفو على السطح مجدداً

ظلت جمهورية مقدونيا ذات الوضع المشبّع بعيداً عن الصورة العامة لمنطقة البلقان منذ تم تفادي الحرب الأهلية الشاملة التي نشبت في عام ٢٠٠١ بين المقدونيين والمقاتلين ذوي الأصل الألباني. ويُذكَر أن ذوي الأصل الألباني يشكلون ما لا يقل عن ٢٥٪ من إجمالي عدد سكان مقدونيا البالغ نحو مليوني نسمة. ويجلس الآن ممثلو المحاربين السابقين كأعضاء في الحكومة في العاصمة سكوبيي، ولا توجد خلافات بينهم وبين نظرائهم المقدونيين، بينما يُعتَبَر الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الهدف الأبرز لدى تلك الدولة.

وسوف يدرس قادة الاتحاد الأوروبي في منتصف شهر ديسمبر طلب مقدونيا الحصول على وضع الدولة المرشحة للعضوية. ويأمل واضعو السياسات في بروكسل أن تكتسب مقدونيا هذا الترشيح، على الرغم من أنهم يتخوفون من ألاّ تحصل عليه. وسوف يمنح وضع الدولة المرشحة للعضوية مقدونيا الفرصة للحصول على مزيد من التمويلات من جانب الاتحاد الأوروبي، بينما سوف يضيق شق طريقها نحو بروكسل مجالات العودة إلى محور المسار السياسي أمام المتطرفين وخصوصاً أنصار فكرة "ألبانيا الكبرى".

"صربيا" من دون "الجبل الأسود"

يرتبط مستقبل مقدونيا بدرجة معينة بمستقبل جارتها كوسوفو، كما يرتبط في المقابل بمصير صربيا والجبل الأسود عموماً. ويرتبط شطرا الأخيرة معاً بما يُسمى "اتحاد دولة"، غير أن الواقع يوضح أن الدولتين، صربيا والجبل الأسود، مستقلتان افتراضياً، إحداهما عن الأخرى. وبينما تُعتبر كوسوفو من الناحية القانونية، جزءاً من صربيا، منذ انتهاء الحرب في عام ١٩٩٩، فإن وضع كوسوفو لا يزال قيد البحث القانوني من جانب هيئة الأمم المتحدة. ويُذكر أن عدد سكان كوسوفو يبلغ مليوني نسمة، تتجاوز نسبة ذوي الأصل الألباني ٩٠٪ منهم.

ولا توجد سوى شكوك قليلة بأن الجبل الأسود سوف تجري استفتاءً على موضوع الاستقلال خلال فصل الربيع المقبل. ولا يتفق سوى قلة من المراقبين على القول إن من الضروري اتخاذ إجراءات ملائمة من أجل ضمان عدم تهديد الاستفتاء لمصالحها الأساسية. لكن من المحتمل أن تنشأ حالة من القلاقل وعدم الاستقرار، إذا ما كانت نتيجة الاستفتاء تؤيد، أو تعارض هامشياً، قرار الاستقلال، وهو ما سوف يجعل الاتحاد الأوروبي وغيره من الأطراف يستخدمون نفوذهم لضمان قيام حكومة أكثر شفافية في تلك الدولة التي اكتسبت سمعة متزايدة على صعيد الفساد على مدى أعوام.

كما أن جمهورية الجبل الأسود سوف تعاني من قدرات مؤسسية ضعيفة جداً عندما تحاول الإعداد لجميع التغييرات الضرورية المطلوبة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وطالب الاتحاد الأوروبي حديثاً بإجراء حوار سياسي داخلي في الجبل الأسود، غير أن المعارضة تقول إنها لن تحاور الحكومة، ويمكن أن تقاطع الاستفتاء. ولدى المعارضة هدف واضح، وهو أنها ترغب في تأجيل الاستفتاء إلى ما بعد الانتخابات في الجبل الأسود المقرر إجراؤها في أكتوبر ٢٠٠٦، إذ تأمل أن تفوز فيها عبر الاستفادة من حالة السخط العامة الناتجة عن تدني مستويات المعيشة. وإذا حدث ذلك، وهو غير مرجح، فإن المعارضة الحالية التي تفضل الإبقاء على العلاقة مع صربيا سوف تغير قواعد الاستفتاء بهدف الحيلولة دون فوز مؤيدي الاستقلال، وذلك مثلاً عبر السماح لمواطني الجبل الأسود المقيمين في صربيا

بالمشاركة والإدلاء بأصواتهم. وفي المقابل، فإن رئيس الوزراء ميلو دوكانوفيك ومؤيديه يريدون إجراء الاستفتاء قبل الانتخابات، حتى يذهبوا إلى صناديق الاقتراع بعد أن تكون الحكومة قد حققت الاستقلال.

ومن القضايا المطروحة مناقشة ما إذا كان انفصال الجبل الأسود يمكن أن يؤدي أو يسهم في نشوء حالة من عدم الاستقرار في صربيا. إلا أن النظرة المتوازنة للأمور لا ترجح هذا التطور، فالجبل الأسود لن تكون معادية لصربيا، ولن يكون للطلاق بينهما نتائج مماثلة لما حدث بين الجمهوريات اليوغسلافية السابقة. ومن الطبيعي أن يكون للانفصال بينهما منفعه، حيث إن صربيا التي يقارب عدد سكانها ٧.٥ مليون نسمة سوف تحظى بفرصة للتخلص من علاقة مكلفة وشاقة تقوم حالياً بين حكومة ذات شقين جرت صياغتها بحيث تبقى على ٦٥٠ ألف مواطن من الجبل الأسود يعيشون في صربيا عبر هذه العلاقة الاتحادية.

إنذارات كوسوفو

إذا كان هناك مصدر رئيسي ما زال قائماً لعدم الاستقرار في البلقان فهو ينبع من كوسوفو. وقد انتدب مجلس الأمن الدولي، بعد أكثر من ست سنوات على انتهاء حرب كوسوفو، مارتي أهتيساري الرئيس الفنلندي السابق للبدء في مباحثات حول مستقبل هذا الإقليم.

وقام أهتيساري في الحادي والعشرين من نوفمبر الماضي بأول زيارة له إلى المنطقة ضمن هذا الهدف. وقد تؤدي المباحثات إلى قيام صيغة معينة من "الاستقلال المشروط" للإقليم. ومن السابق لأوانه الحديث عن الوضع الذي سوف تتمثل به هذه الصيغة، لكن توجد خيارات عديدة لإنجازها. وما قد يكون ممكناً مبدئياً هو كسر العلاقة السيادية مع صربيا، لكن كوسوفو لن تكون مستقلة تماماً، كما أن الضمانات الدولية المستمدة من النموذج البوسني سوف تُطبق خلال الأعوام القليلة المقبلة. وتعارض صربيا هذا التوجه، ومن الممكن توقع حدوث تفاعلات سلبية أكيدة لذلك. وتشمل هذه التفاعلات إمكان اندلاع أعمال عنف من الجانبين الصربي والألباني في كوسوفو. وقد عاد مسلحون ألبان إلى الظهور على الطرق في كوسوفو في الأسابيع الأخيرة، كما انفجر عدد من القنابل. ومن غير الواضح ما إذا كانت هذه التطورات مؤشراً يدل على أشياء أكثر أو أقل تدميراً آتية في المستقبل. ويعاني القادة الألبان انقسامات حادة بينهم، ومن الواضح

أن المتاعب الصحية الحادة التي يعاني منها الرئيس إبراهيم روغوف المصاب بسرطان الرئة تعوق قدرته على الاستمرار في القيادة.

وما زال يتعين الانتظار لمعرفة ما إذا كانت انتفاضة ألبانية سوف تنشب نتيجة فشل المحادثات الهادفة إلى تحقيق الاستقلال التام، أو ما إذا كانت الاحتجاجات واسعة النطاق يمكنها أن تطيح الحكومة الضعيفة أساساً. ويتوقع أحد السيناريوهات وقوع حوادث عنف أو تحريض عليه، بحيث يؤدي إلى هروب ثلثي نحو ١٠٠ ألف صربي يقيمون في الجيوب الصربية وسط وجنوبي كوسوفو إلى صربيا أو إلى منطقة شمال كوسوفو ذات الأغلبية الصربية. وعلى الرغم من أن مثل هذا التطور لا يمكنه أن يؤدي في المدى القريب إلى قيام حالة تقسيم "قانوني" أو شرعي فإنه سوف ينشئ حالة تقسيم "أمر واقع" يمكن أن يتحسب القادة الصرب من أنها ستصبح لاحقاً حالة تقسيم ذات صفة قانونية.

غير أن أشياء عدة تبدو واضحة في أي حال، ومنها أنه لن تنتج عن المحادثات المقبلة أي تغييرات حدودية "شرعية" أو قيام "كوسوفو كبرى" أو "ألبانيا كبرى".

ومثلما أن شمال كوسوفو سوف يبقى رسمياً ضمن كوسوفو، فإن وادي "بريزرفو" الذي يهيمن عليه الألبان سوف يبقى في صربيا. وعلى الرغم من احتمال أن تنشأ بعض المشكلات في جمهورية "سربسكا" بتحريض من صربيا أو ساسة صرب البوسنة الراغبين في تحقيق نقاط سياسية داخلية لمصلحتهم فإنه لا يوجد مجال لإعطاء صربيا أي بديل في البوسنة تعويضاً عن كوسوفو.

نهوض الراديكالية الصربية

تكمّن بذور القلاقل في صربيا التي يمكن أن تؤدي خسارة كوسوفو إلى سقوط حكومتها واستبدالها بالحزب الراديكالي الصربي المتشدد.

ويمثل الراديكاليون المتشددون حزب الأغلبية الفعلية في البرلمان حالياً. لكن أي حكومة يقودها الراديكاليون في صربيا سوف تجد نفسها في أي حال أمام خيارات عملية قليلة. فليس في وسع صربيا شن

حروب، وليست لدى الصرب الرغبة في العودة إلى حالة العزلة الدولية والعار الذي لحق بهم في عهد سلوبودان ميلوسوفيتش أو زعزعة النهوض الاقتصادي الراهن.

وتشير إحدى الأفكار التي تصاغ حالياً إلى أن بلغراد يمكن أن تكتفي بعدم الاعتراف باستقلال كوسوفو، لأن صربيا لن تمتلك القدرة على مقاومة حل يتم فرضه، وقد يؤدي في الختام إلى استقلال ذلك الإقليم. وأشار الراديكاليون والكنيسة الأرثوذكسية بالفعل إلى أنه سيتم في هذه الحالة إعلان أن كوسوفو "منطقة محتلة". ويؤمن الجيل الحالي من السياسيين بأن هذا الخيار يمكن أن يمهد لقدم يوم سوف تحتاج صربيا فيه إلى الاعتراف رسمياً بخسارتها كوسوفو أو يوم يجعلها في موقف تستطيع المجادلة وربما استعادة كوسوفو إذا تغيرت الظروف الدولية، لكن هذا يبدو ضرباً من الأوهام.

فإحدى القواعد الأساسية لعضوية الاتحاد الأوروبي هي ألا تكون لدى الدول الأعضاء نزاعات من هذا النوع مع جيرانها. وسوف يتعين على صربيا أن تختار عاجلاً وليس آجلاً بين الاستمرار في مرحلة التكامل مع الاتحاد الأوروبي أو كوسوفو والعزلة. ويأمل القادة الصرب ألا يوضعوا يوماً أمام هذا الخيار وأن يتوفر لهم الدعم الدبلوماسي من جانب روسيا والصين اللتين تعانيان أيضاً مشكلات انفصالية خاصة بهما. غير أن هاتين الدولتين سوف تحاولان في الأرجح في المدى البعيد الحصول على تنازلات من الغرب مقابل عدم قطع الطريق أمام استقلال كوسوفو.

من إصدارات مركز الخليج للأبحاث

إصدار ونشر: سلسلة مختارة من الكتب والمؤلفات في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويتم اختيار الكتب بناء على أسس علمية دقيقة.

ISBN : 9948-400-21-6	سلمان رشيد سلمان	البعد الاستراتيجي للمعرفة
ISBN : 9948-400-20-8	عمار علي حسن	ممرات غير آمنة
ISBN : 9948-400-66-6	مجموعة من المؤلفين	انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي
ISBN : 9948-432-20-7	مركز الخليج للابحاث	الخليج في عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦
ISBN : 9948-400-91-7	مركز الخليج للابحاث	الخليج في عام ٢٠٠٤
ISBN : 9948-400-25-9	مركز الخليج للابحاث	الخليج في عام ٢٠٠٣
ISBN : 9948-432-61-4	مصطفى العاني، لانا نسييه، فريدة العجمي	دول الخليج: قوانين ومعاهدات مكافحة الإرهاب
ISBN : 9948-432-51-7	مصطفى العاني	مبادرة اعلان منطقة الخليج كمطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل

ترجمة ونشر: مجموعة مختارة من الكتب المتخصصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، بالإضافة إلى بعض الكتب التي تُعنى بقضايا منطقة الخليج يتم ترجمتها الى اللغة العربية.

ISBN : 9948-424-89-1	هيدلي بول	المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية
ISBN : 9948-424-44-1	باتريك ج دنليفي بريندان أوليري	نظريات الدولة: سياسة الديمقراطية الليبرالية
ISBN : 9948-400-22-4	براين وايت، مايكل سميث، ريتشارد ليتل	قضايا في السياسة العالمية

ISBN : 9948-400-14-3	كريس براون	فهم العلاقات الدولية
ISBN : 9948-400-10-0	جيفري نيونهام غراهام إيفانس	قاموس بنغوين للعلاقات الدولية
ISBN : 9948-400-04-6	فرانك بيلي	معجم بلاكويل للعلوم السياسية
ISBN : 9948-400-07-0	جون بيليس، ستيف سميث	عولمة السياسة العالمية
ISBN: 9948-400-16-X	روبرت غيلين	الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية
ISBN : 9948-400-00-3	جيفري ستيرن	تركيبة المجتمع الدولي
ISBN : 9948-400-08-9	تيد روبرت غور	لماذا يتمرد البشر؟
ISBN : 9948-432-77-0	مركز الخليج للابحاث	التوازن العسكري ٢٠٠٥
ISBN : 9948-424-91-3	مركز الخليج للابحاث	التوازن العسكري ٢٠٠٤
ISBN: 9948-424-58-1	مركز الخليج للابحاث	التوازن العسكري ٢٠٠٣
ISBN : 9948-424-85-9	مركز الخليج للابحاث	توقعات الطاقة العالمية ٢٠٠٥
ISBN : 9948-432-41-X	بيل بارك	سياسات تركيا تجاه شمال العراق - المشكلات والآفاق المستقبلية

سلسلة أوراق بحثية: دراسات وأبحاث محكمة تغطي البرامج البحثية للمركز ويكتبها ويشرف عليها نخبة من المختصين في شؤون المنطقة، وتتميز بالشمولية وتفتح الباب لمزيد من الدراسات حول قضايا أكثر تخصصاً.

ISBN: 9948-432-00-2	جوزيف كشيشيان	المشاركة السياسية والاستقرار في سلطنة عُمان
ISBN 9948-424-93-X	حسين توفيق إبراهيم	الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
ISBN : 9948-424-56-5	سامح راشد	العلاقات الخليجية - العربية ١٩٧٠-٢٠٠٠
ISBN : 9948-400-43-7	جواد الحمد	دول مجلس التعاون الخليجي والصراع العربي - الإسرائيلي ١٩٧٠-٢٠٠٢
ISBN : 9948-400-29-1	محمد يوسف الجعيلي	دول مجلس التعاون الخليجي وأمن البحر الأحمر

ISBN : 9948-400-67-4	إليزابيث ستيفنس	العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي
ISBN : 9948-400-63-1	سونوكو سوناياما	العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان
ISBN : 9948-400-33-X	عبدہ شريف	العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن
ISBN : 9948-424-61-1	مصطفى العاني	مكافحة الإرهاب وآلية العدالة الدولية: لجنة ١٢٦٧ التابعة لمجلس الأمن الدولي
ISBN : 9948- 432-49-5	السيد أحمد مصطفى عمر	اتجاهات استخدام الإنترنت: بحث ميداني على عينة من رواد مقاهي الإنترنت في إمارة الشارقة
ISBN : 9948-424-50-6	عبد العزيز بن صقر	إجراءات الإصلاح السياسي من منظور خليجي داخلي
ISBN : 9948-432-30-4	عمار علي حسن	العلاقات الخليجية - المصرية: جذور الماضي ومعطيات الحاضر وآفاق المستقبل
ISBN: 9948-434-08-0	عدنان محمد هياجنة	العلاقات الخليجية - الأردنية الواقع والمستقبل: ١٩٨٠ - ٢٠٠٤

سلسلة سياسات عامة: أوراق بحثية تحليلية تقدم قراءة معمقة تعتمد على البحث الجاد للسياسات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي. وتقدم هذه الأوراق البحثية (سياسات عامة) مجموعة من المفاهيم التي يمكن أن تساهم في فهم أفضل لأهم القضايا المطروحة في المنطقة

ISBN : 9948-424-79-4	موسى حمد القلاب	أدوار حلف الناتو الإقليمية ودوره المحتمل في منطقة الخليج
ISBN : 9948-424-24-7	إميلي روتلج	إقامة اتحاد نقدي ناجح في دول مجلس التعاون : الاستعدادات والخيارات السياسية المستقبلية
ISBN : 9948-424-04-2	مصطفى العاني	الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية

ISBN : 9948-424-06-9	عبد العزيز بن صقر	قوات السلام العربية
ISBN : 9948-400-23-2	عبد العزيز بن صقر	الإصلاح في المملكة العربية السعودية: التحديات الراهنة وسبل المواجهة

سلسلة أوراق خليجية: تتضمن أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار "برنامج الدراسات الخليجية" منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، والتي يستضيف خلالها مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من أجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم أفضل لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

ISBN : 9948-424-48-4	إيكارت ويرتز	دور الذهب في الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي
ISBN : 9948-400-75-5	يوسف محمد البنخليل	الأمم المتحدة وأمن الخليج
ISBN : 9948-424-17-4	باتريشيا بيرويك	العلاقات بين دبي وأستراليا
ISBN: 9948-432-59-2	ايكارت ورتز	أسواق الأسهم الخليجية تمر في مرحلة حرجة

سلسلة دراسات عراقية: سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في العراق. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

ISBN : 9948-400-41-0	حسنين توفيق إبراهيم	مستقبل النظام والدولة في العراق و انعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج
ISBN : 9948-424-32-8	خليل اسماعيل الحديثي	الاحتلال والمقاومة في العراق - دراسة في المشروعية
ISBN : 9948-424-42-5	حسنين توفيق إبراهيم عبدالجبار أحمد عبدالله	التحولات الديمقراطية في العراق - القيود والفرص
ISBN : 9948-424-59-X	دانيال بايان	خمس خيارات أمريكية سيئة للتعامل مع العراق
ISBN : 9948-432-08-8	مراد بطل الشيشاني	المقاومة العراقية بين الإرهاب والتحرر الوطني دراسة إحصائية
ISBN : 9948-432-14-2	موسى حمد القلاب	الجيش العراقي ١٩٢١-٢٠٠٤ دراسة وتحليل

سلسلة دراسات يمنية: سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في اليمن. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

العدد الأول : التحديث ومسار البنى الاجتماعية التقليدية (حالة اليمن)	عمار علي حسن	ISBN : 9948-400-68-2
---	--------------	----------------------

سلسلة ترجمات خليجية: يقوم المركز بترجمة ونشر مجموعة مختارة من الدراسات والتقارير والكتب الأجنبية التي تتناول مواضيع وقضايا خليجية.

الإصلاحات العربية وتحديات سياسات الاتحاد الأوروبي	مجموعة من المؤلفين	ISBN : 9948-424-53-0
الامتثال العالمي: استراتيجية للأمن النووي	مجموعة من المؤلفين	ISBN : 9948-424-34-4
الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي	مجموعة من المؤلفين	ISBN : 9948-424-08-5

سلسلة أوراق المؤتمرات والندوات: من أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار "برنامج الدراسات الخليجية" منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، ويستضيف المركز في هذه الحلقات مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون منطقة الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من أجل التوصل إلى مقارنة مشتركة وفهم لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

الرؤى والتوجهات العربية حول التدخل الإنساني في الدول العربية	محمد قدري سعيد (تحرير)	ISBN : 9948-424-12-3
--	---------------------------	----------------------

نموذج طلب شراء إصدارات

العنوان	ISBN	الكمية

ترسل طلبات الشراء إلى العنوان التالي :

مركز الخليج للأبحاث
١٨٧ برج عود ميناء، الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب: ٨٠٧٥٨ دبي - الإمارات العربية المتحدة

الاسم : المؤسسة :

العنوان ص.ب :

الرمز البريدي : الهاتف : الفاكس :

البريد الالكتروني :

يمكنكم شراء الإصدارات من خلال إحدى الوسائل التالية :

هاتف : +٩٧١ ٤ ٣٢٤٧٧٧٠ ☐

فاكس : +٩٧١ ٤ ٣٢٤٧٧٧١ ☐

بريد الكتروني : sales@grc.ae ☐

موقعنا على الانترنت : www.grc.ae ☐